التقرير السنوى الثانى
للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد
2008 – 2009

تاريخ إصدار التقرير: أكتوبر 2009

محتويات التقرير

مقدمة

الفصل الأول : نشاط اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد خلال الفترة محل التقرير:
أهم ما تم تنفيذه من اختصاصات اللجنة على ثلاثة مسارات متوازية: المسار التشريعى والقضائى- المسار التنفيذى- المسار الترويجى.

الفصل الثانى: التعاون الدولى

1. **المشاركة فى المؤتمرات الدولية**
   - ❒ **المؤتمرات التى شاركت فيها اللجنة**
   - ❒ **الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب حول المساعدة المباشرة لضحايا الاتجار فى الأفراد**
2. **التعاون مع المنظمات الدولية**
   - ❒ **الأمم المتحدة**
   - ❒ **الاتحاد الأوروبى**
   - ❒ **المنظمة الدولية للهجرة**
   - ❒ **مجموعة دول عدم الانحياز**
   - ❒ **منظمة المؤتمر الإسلامى**

الفصل الثالث : التعاون مع المجتمع المدنى

الفصل الرابع : أهم التحديات التى تواجه عمل اللجنة

الملاحق:

(1) كلمة السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية، ورئيسة المجلس القومى للمرأة، ورئيسة ومؤسسة حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام خلال افتتاح الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب حول المساعدة المباشرة لضحايا الاتجار فى الأفراد (القاهرة 14-16 ديسمبر 2008).

(2) كلمة السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية، ورئيسة المجلس القومى للمرأة، ورئيسة ومؤسسة حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام خلال افتتاح مؤتمر البحرين حول " الاتجار فى الأفراد فى مفترق طرق " (المنامة 1-3 مارس 2009) .

(3) الملاحظات الختامية للسيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية، ورئيسة المجلس القومى للمرأة، ورئيسة ومؤسسة حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام خلال الجلسة الختامية لقمة السيدات الأول التى عقدت على هامش قمة عدم الانحياز (شرم الشيخ 15- 16 يوليو 2009).

(4) الملاحظات الختامية للسيدة السفيرة/ نائلة جبر رئيسة اللجنة خلال الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب حول المساعدة المباشرة لضحايا الاتجار فى الأفراد (القاهرة 14-16 ديسمبر 2008).

(5) المحاضرة التى ألقتها السيدة السفيرة/ نائلة جبر حول " دور الحكومات فى مكافحة الاتجار فى الأفراد" خلال المؤتمر الذى نظمته مكتبة الإسكندرية بعنوان " تحديات العولمة التى تواجه المرأة العربية فى القرن الحادى والعشرين " (الإسكندرية 13-15 يناير 2009) .

(6) الكلمة التى ألقتها السيدة السفيرة/ نائلة جبر عن " العنف ضد المرأة من منظور مصرى فى ضوء المعايير الدولية " خلال ورشة العمل التى نظمها مركز سوزان مبارك لتنمية وصحة المرأة بالإسكندرية بالتعاون مع مشروع الحماية التابع لجامعة Johns Hopkins الأمريكية حول " الاستجابات القانونية والطبية لمشكلة العنف ضد المرأة " (الإسكندرية- فبراير 2009) .

(7) كلمة السيدة السفيرة/ نائلة جبر خلال الحلقة النقاشية المخصصة للإعلاميين بمقر الهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة- 23 مايو 2009).

(8) القرار المصرى خلال المؤتمر الرابع للدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (فيينا- أكتوبر 2009).

(9) البيان الصحفى الصادر باللغتين العربية والإنجليزية عن مكتب المنسق لأنشطة الأمم المتحدة بالقاهرة بشأن مساندة الأمم المتحدة للحكومة المصرية فى مكافحة ظاهرة الاتجار فى الأفراد.

مقدمة

يتناول التقرير الحالى الأنشطة التى قامت بها اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد خلال الفترة من سبتمبر 2008 وحتى تاريخ تقديم التقرير .

هذا التقرير هو الثانى الذى تقوم اللجنة الوطنية بإعداده بموجب القرار المنشئ لها، ويعد استكمالاً لما تضمنه تقرير العام الماضى من عرض للجهود التى بذلتها اللجنة لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد على المستويات التنفيذية والتشريعية والقضائية والترويجية.

وتجدر ملاحظة أن تقرير هذا العام لا يقتصر على عرض أهم أنشطة اللجنة الوطنية بل يتضمن أيضاً تقييماً لأهم التحديات التى تواجه الجهود الوطنية لمكافحة الإتجار فى الأفراد ورؤية اللجنة لكيفية التعامل مع هذه التحديات، فضلاً عن تصور لخطة العمل المستقبلية للجنة. ويسعى تقرير هذا العام أيضاً إلى إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لعنصر التعاون الدولى فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد باعتبار الإتجار جريمة منظمة عبر وطنية تتطلب تعاوناً دولياً لمكافحتها سواء فيما يتعلق ببناء القدرات وإعداد الكوادر القادرة على مجابهتها ومحاربتها خاصة للعاملين فى مجال إدارة العدالة، أو فيما يخص إعداد الخبراء القادرين على إعداد الدراسات والبرامج والسياسات توطئة لصياغة استراتيجية متكاملة معنية بمكافحة هذه الجريمة.

الفصل الأول

عمل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد خلال الفترة محل التقرير

تعمل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد علي ثلاثة مسارات متوازية: التشريعى والقضائى، والتنفيذى، والإعلامى/الترويجي إلى جانب الحرص على تفعيل التعاون مع كافة أجهزة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة ظاهرة الاتجار فى الأفراد وغيرها من المنظمات والأجهزة الدولية والإقليمية ذات الصلة ، ويتعرض الفصل الحالى لأهم ما تم تنفيذه فى هذا الخصوص:

المسار التشريعى والقضائى

1) <u>الانتهاء من صياغة مشروع قانون شامل لمكافحة الاتجار في الأفراد:</u>

- ❐ يتبنى مشروع القانون مدخلاً حقوقياً للتعامل مع جريمة الإتجار فى الأفراد يقوم على أساس أن هناك جريمة ترتكب من قبل أفراد أو جماعات وأن لهذه الجريمة ضحايا تنتهك أشكال عديدة من حقوقهم الإنسانية. ومن ثم يسعى القانون، إلى جانب تجريم عملية الإتجار والعقاب عليها، إلى توفير أكبر قدر من الحماية للضحايا سواء فى مرحلة التحريات أو التحقيقات أو بعد ذلك. كما حرص مشروع القانون على إتباع نفس النهج الذى سارت عليه غالبية التشريعات التى تبنتها الدول مؤخراً من حيث عدم تجريم الأفعال غير المشروعة التي يرتكبها الضحايا ارتباطاً بكونهم ضحايا وذلك باعتبار أن تلك الأفعال إرتكبت كنتيجة مباشرة للإكراه أو الخداع، وحرص القانون أيضا على النص الصريح على تقديم كافة أشكال المساعدات الصحية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لضحايا الإتجار.
- ❐ يهدف مشروع القانون إلى تجريم كافة أشكال الاتجار في الأفراد وفرض عقوبات صارمة على جميع الأطراف المتورطة في جريمة الاتجار، وعدم معاقبة الضحية وامتناع مسئوليتهم الجنائية والمدنية عن أية جريمة نشأت أو ارتبطت بكونهم ضحايا، وتمتع الضحية بكل حقوق الإنسان الأساسية، وتبنى منهج شامل يقوم على الوقاية والحماية وتقديم المساعدة للضحايا بما فى ذلك إنشاء صندوق لمساعدتهم، إلى جانب الملاحقة والمحاكمة، والتعاون الدولي.
- ❐ تم خلال مرحلة إعداد وصياغة القانون الإطلاع على عدد من القوانين العربية والأجنبية منها قوانين الإمارات والبحرين وعمان وقوانين ما يزيد عن **15** دولة أخرى، إلى جانب الخطوط الإرشادية التي وضعتها الأمم المتحدة، ومع الأخذ فى الاعتبار الالتزامات التعاقدية المترتبة على انضمام مصر للاتفاقيات الدولية والإقليمية خاصة البروتوكول الإضافي لمنع وقمع ومكافحة الاتجار في الأفراد خاصة النساء والأطفال والقانون العربي الاسترشادى لمكافحة الاتجار في الأفراد.
- ❐ لا يعد مشروع القانون تجميعاً لما جاء فى القوانين المصرية التى تتعامل مع أشكال متفرقة من الاتجار فى الأفراد، وإنما قانوناً يتعامل للمرة الأولى بشكل متكامل مع جريمة الاتجار فى الأفراد

ويحدد أركانها ويضع عقوبات على المتورطين فيها سواء كانوا من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، كما يأخذ القانون في الاعتبار الطابع الدولي لمعظم الأشكال الحادة لجريمة الاتجار في الأفراد وما يتطلبه ذلك من تعاون دولى فى المجالات القضائية والشرطية.

- **تتضمن مواد مشروع القانون تعريفات دقيقة للإتجار فى الأفراد وتعداداً لأبرز أشكال الاتجار في الأفراد بما فى ذلك الأشكال التى لا تعد الأكثر شيوعاً فى مصر، كما تضمن مواداً خاصة بالعقوبات المفروضة على المتورطين فى تلك الجرائم وشركائهم بما فى ذلك حالات تشديد العقاب، ومواد لحماية حقوق ضحايا الاتجار فى كافة مراحل المحاكمات ومساعدتهم، وإنشاء صندوق لمساعدة الضحايا، ومواد للتعاون الدولي فى المجالات القضائية والشرطية، إضافة إلي المواد الختامية.**
- **تم عقد لقاء مع ممثلى المجتمع المدنى المصرى لاطلاعهم على فلسفة ومضمون القانون وأهم ما يتضمنه من مواد حرصاً من اللجنة على إشراك المجتمع المدنى المصرى فى عملية إعداد القانون. وتم تلقى أهم ملاحظات ممثلى المجتمع المدنى وتم أيضاً مراعاة بعضها فى إعداد الصيغة النهائية للقانون. وقد حرصت اللجنة على هذا الشكل من أشكال التواصل مع المجتمع المدنى باعتبار هذا الأخير شريك أساسى فى عملية المكافحة وفى جهود المنع والتوعية فضلاً عن دوره الأصيل فى مراحل تقديم الرعاية وإعادة التأهيل للضحايا.**
- **يتم الانتهاء حالياً من إجراءات رفع مشروع القانون للعرض على السيد رئيس مجلس الوزراء وتأمل اللجنة فى إمكان التقدم به خلال الدورة البرلمانية القادمة فى خريف 2009.**

2) **<u>الكتاب الدورى للنيابة العامة :</u>**

- **بادر السيد المستشار النائب العام – إعمالاً لنصوص القانون رقم (126) لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام قانون الطفل، وقانون العقوبات، والأحوال المدنية – إلى <u>إصدار الكتاب الدورى رقم 21 لسنة 2008 بشأن مكافحة صور جرائم الاتجار بالأطفال</u> وتم تعميمه على جميع أعضاء النيابة العامة على مستوى الجمهورية.**
- **تناول الكتاب الدوري أهم ملامح التعديلات التي جاء بها القانون رقم 126 لسنة 2008 والفلسفة التى تبناها المشرع في هذا القانون وبياناً لأركان وعناصر جرائم الاتجار بالأطفال أو استغلالهم أو استخدامهم في الأغراض غير المشروعة، وصور المساهمة فيها وكذا شرحاً لأهم القواعد الموضوعية والإجرائية التى تحمل في طياتها أوجه حماية ورعاية خاصة للطفل – تضاف إلي الأحكام الأخرى التي تضمنتها تشريعات متفرقة – بداية من مرحلة تعرض الطفل في هذا المجال للخطر ، ووصولاً إلي تجريم أفعال الاتجار في الأطفال.**
- **تضمن الكتاب الدوري التعليمات التي يجب علي السادة أعضاء النيابة مراعاتها وإتباعها في تطبيق أحكام هذا القانون، وذلك على النحو الآتى:**

- المبادرة إلي التحقيق فى البلاغات والشكاوى المقدمة بشأن جرائم الاتجار في الأطفال واستغلالهم في الأغراض غير المشروعة السالف الإشارة إليها تحقيقاً قضائياً، واتخاذ كافة إجراءات التحقيق لإثبات أركان وعناصر الجريمة والظروف والملابسات التي أحاطت بارتكابها ، وجمع أدلة ثبوتها قبل المتهمين فيها .
- إيلاء البلاغات والشكاوى المقدمة من لجان حماية الطفولة والإدارة العامة لنجدة الطفل في شأن جرائم الاتجار بالأطفال واستغلالهم في الأغراض غير المشروعة اهتماماً خاصاً ، والتنسيق مع تلك الجهات في كل الإجراءات والتدابير اللازمة لحماية الطفل ضحية الجريمة أو الشاهد فيها .
- إذا اقتضت ظروف التحقيق حبس المتهمين احتياطياً في القضايا المشار إليها في البندين السابقين، وتوافرت مبررات الحبس الاحتياطي المقررة قانوناً ، وخاصة ما يتعلق منها بالخشية من الإضرار بمصلحة التحقيق سواء بالتأثير علي الطفل المجني عليه أو الشهود، أو بالعبث في الأدلة أو القرائن المادية ، أو بإجراء اتفاقات مع باقي الجناة لتغيير الحقيقة أو طمس معالمها ، فيجب اتخاذ إجراء الحبس الاحتياطي وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية .
- معاملة الأطفال – سواء كانوا مجنى عليهم أو شهود أو متهمين – حال عرضهم علي النيابة بإشفاق ورحمة ، وبما يحفظ عليهم كرامة الإنسان ، وعدم جواز إيذاؤهم بدنياً أو نفسياً أو أخلاقياً ، وعدم جواز إبقائهم بمقر النيابة إلا بالقدر اللازم للتحقيق أو التصرف فى المحاضر ، ولأقصر فترة زمنية ممكنة .
- اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لإزالة أي خوف أو رهبه من الأطفال ضحايا الجرائم أو الشهود فى تلك الجرائم، وبث الطمأنينة في نفوسهم حتى يتمكنوا من أداء شهادتهم في حرية تامة بعيداً عن أية ضغوط أو أي تأثير لإكراه مادى أو معنوى ، مع عرضهم علي اللجان المختصة لحماية الطفولة لاتخاذ ما يلزم نحو حمايتهم ومساعدتهم وخاصة عند تعرض أى منهم للخطر وفقاً لنص المادة (96) من قانون الطفل .
- العمل على إنجاز التحقيقات فى القضايا المشار إليها في البند السابق، والتصرف فيها علي وجه السرعة.
- إسباغ القيود والأوصاف المنطبقة علي هذه الجرائم بعناية تامة ، وتحديد جلسات قريبة لنظرها أمام المحاكم المختصة، وإبداء الطلبات اللازمة أثناء نظرها لسرعة الفصل فيها ، وإعداد مرافعات تنطوي علي عرض وافٍ لأركان الجريمة، وأدلة ثبوتها، والظروف والملابسات التي أحاطت بها ، وخاصة تلك المتعلقة ببشاعة الجريمة أو جسامة الضرر علي الطفل الضحية، وإبراز الطابع المنظم للجريمة، وخطورة الجانى ونشاطه ، وطلب توقيع أقصي العقوبة – علي المتهمين – مع مراعاة ما يلي :

- **أن الحد الأدنى للعقوبة المقررة لأي جريمة يُزاد بمقدار المثل إذا وقعت من بالغ علي طفل، أو إذا ارتكبها أحد والديه أو من له الولاية أو الوصاية عليه أو المسئول عن ملاحظته وتربيته أو من له سلطة عليه أو كان خادماً عند من تقدم ذكرهم إعمالاً لنص المادة (116 مكرراً) من قانون الطفل .**
- **يُحكم فى جرائم استغلال الأطفال في الأعمال الإباحية بمصادرة الأدوات والآلات المستخدمة فى ارتكاب الجريمة والأموال المتحصلة منها، وغلق الأماكن محل ارتكابها مدة لا تقل عن ستة أشهر، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية إعمالاً لنص المادة (116 مكرراً " أ ") من قانون الطفل .**
- **توقيع العقوبات التكميلية الأخرى المنصوص عليها في قانون العقوبات والقوانين الجنائية الخاصة بالنسبة لجرائم الاتجار بالأطفال واستغلالهم والجرائم المرتبطة بها.**

- **العناية بمراجعة الأحكام الصادرة في هذه القضايا، والطعن بالاستئناف أو النقض – بحسب الأحوال – علي الأحكام المخالفة لأحكام القانون.**
- **إصدار أوامر جنائية في الجرائم التي تقع من أصحاب الأعمال في شأن الطفل العامل والمشار إليها في البند ثالثاً من هذا الكتاب إعمالاً لنص الفقرة الأولي من المادة (325 مكرراً) من قانون الإجراءات الجنائية، وفي حالة العودة يراعي زيادة الغرامة – في حديها الأدنى والأقصى – بمقدار المثل .**
- **يراعى عند مراجعة الأحكام الصادرة في الاعتراضات علي الأوامر الجنائية سالفة البيان، التأكد من عدم القضاء بوقف تنفيذ الغرامة، وإلا وجب الطعن عليه بالاستئناف.**
- **علي رؤساء الأقلام والمفتشين الإداريين بنيابات شئون الأسرة للولاية علي النفس التثبت – عند مراجعة أعمال المأذونين والموثقين المنتدبين فيما يتعلق بوثائق الزواج والتصادق عليه – من أن سن كل من الزوجين المدون بوثيقة الزواج أو وثيقة التصادق علي الزواج لا يقل عن ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة وقت توثيق عقد الزواج أو التصادق عليه، وأن نتيجة الفحص الطبي علي الزوجين أسفرت عن خلوهما من الأمراض التي تؤثر علي حياة أو صحة كل منهما أو علي صحة نسلهما ، وأن المأذون أو الموثق قد أعلمهما بنتيجة هذا الفحص .**
- **إذا أسفرت المراجعة المشار إليها في البند السابق عن وجود مخالفة للأحكام المتعلقة بسن الزواج أو الفحص الطبي ، يحرر رئيس القلم أو المفتش الإداري المختص – بحسب الأحوال– مذكرة بذلك ، ويخطر مدير نيابة شئون الأسرة المختص ، الذي يتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن المسئولية الجنائية وكذا المسئولية التأديبية بالنسبة للمأذون أو الموثق الناشئة عن هذه المخالفة .**

- **علي رؤساء الأقلام بالنيابات الجزئية ونيابات الطفل – كل فيما يخصه – مراجعة جداول ودفاتر النيابة فى نهاية كل شهر ، وإعداد بيان إحصائي شهري – علي النموذج المرفق – عن عدد ما ورد إلي النيابة – خلال الشهر المحرر عنه الإحصاء – من بلاغات أو شكاوى أو محاضر في الحالات والجرائم الآتية :**
  - **حالات تعرض الطفل للانحراف ذات الصلة بالاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسياً.**
  - **جرائم الاتجار بالأطفال أو استخدامهم في الأغراض غير المشروعة.**
  - **جرائم استغلال الأطفال في العمل القسري .**
  - **جرائم ختان الأنثى.**
  - **جرائم توثيق الزواج دون بلوغ السن المحددة قانوناً.**
- **علي السادة مديري النيابات الجزئية ونيابات الطفل الإشراف المباشر علي إعداد بيان إحصائي يتضمن عدد المتهمين (المصريين والأجانب) وعدد المجني عليهم (المصريين والأجانب – البالغين والأطفال) وعدد ما تم التصرف فيه من تلك القضايا بالإحالة أو الحفظ ، وتحرير بياناته بكل دقة، وإرساله إلي النيابة الكلية حيث يتم تجميع جميع البيانات الواردة من النيابات الجزئية التابعة للنيابة الكلية في بيان إحصائي واحد ، يتم تحريره علي نموذج، ويرسل إلي إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة ضمن الكشوف الشهرية.**

3) <u>محاكمات لقضايا الاتجار فى الأفراد :</u>

أ. رغم أن القانون الوطنى المتكامل حول الاتجار فى الأفراد لم يصدر عن السلطة التشريعية بعد ، إلا أنه تم التعامل مع ثلاث قضايا كبرى من قضايا الاتجار فى الأفراد بموجب القوانين الجنائية القائمة بما فى ذلك قانون الطفل المعدل. إذ قامت النيابة العامة – فى أول تطبيق لأحكام القانون رقم (126) لسنة 2008 – بإتخاذ الإجراءات الجنائية الواجبة والتحقيق فى ثلاثة قضايا اتجار فى الأطفال هى: القضية رقم 414 لسنة 2009 جنايات قصر النيل[1]، والقضية رقم 2490 لسنة 2009 جنايات الرمل[2] ، والقضية رقم 5025 لسنة 2009 جنايات قصر النيل (مازالت متداولة بالتحقيقات) حيث تم إحالة المتهمين فى القضيتين الأولى والثانية إلى محكمة الجنايات المختصة مع اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمساعدة وحماية ضحايا الاتجار في الأطفال على النحو الذي يسمح به القانون والتزامات مصر الدولية فى هذا الشأن.

---

[1] **المتهم فيها 11 متهماً من بينهم أربعة متهمين أمريكيين قدموا إلى مصر بغرض تبنى أطفال مصريين فى مقابل نقدى، وذلك بالاتفاق مع مشرفة (راهبة) فى "بيت طوبيا للخدمات الاجتماعية " (وهو دار يقدم خدمات اجتماعية ليس من بينها إيواء أطفال أو أيتام، ولا يعد ملجأ لرعاية الأطفال حديثى الولادة) وأحد العاملين بنفس الدار وثلاثة أطباء نساء وتوليد لتسهيل الحصول على أطفال حديثى الولادة (مجهولى النسب) وتزوير إخطارات الولادة، لتقديمها إلى مكاتب الصحة لاستخراج شهادات ميلاد مزورة واستخدامها فى التقدم بطلب للسفارة الأمريكية بالقاهرة لاستخراج جوازات سفر مزورة للأطفال ، تمهيداً للهروب بهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية.**

[2] **تتعلق بالاستغلال التجارى والجنسى من جانب اثنين من البالغين لعدد من أطفال الشوارع فى محافظة الإسكندرية .**

ب. قامت النيابة العامة باتخاذ الإجراءات التالية فى تلك القضايا والتى جاءت فى مجملها متفقة مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية بشان التحقيق والتصرف فى تلك القضايا على النحو التالى:

- **المبادرة إلي سرعة تحقيق البلاغات الواردة تحقيقاً قضائياً ، واتخاذ كافة إجراءات التحقيق لإثبات أركان وعناصر الجريمة والظروف والملابسات التي أحاطت بارتكابها، وجمع أدلة ثبوتها قبل المتهمين فيها، والمبادرة إلى إخطار النائب العام فور ورود البلاغ.**
- **سرعة اتخاذ كافة إجراءات التحقيق اللازمة لإثبات الجريمة وجمع الأدلة من خلال صدور قرارات بضبط وإحضار جميع المتهمين، واستجواب المتهمين ومواجهتهم بالأدلة، وضبط جميع المستندات الصادر بموجبها شهادات الميلاد والجوازات المزورة، وسماع شهادة جميع الموظفين المختصين بتحرير نماذج الإبلاغ عن المواليد وإصدار شهادات الميلاد وجوازات السفر المزورة.**
- **تبنى إجراءات تراعى حقوق ومصلحة الأطفال المجني عليهم تشمل التأكيد على سرية التحقيقات، ومنع وصول وسائل الإعلام للضحايا أو التقاط صورهم، وإيداع الأطفال بأحد أفضل دور الرعاية في مصر، والانتقال لمناظرة الأطفال بدار الرعاية المودعين به، وتكليف دار الرعاية بفتح ملف طبي لكل طفل، وإخطار مكتب الصحة المختص لتطعيم الأطفال، وندب لجنة ثلاثية من مصلحة الطب الشرعي للانتقال لدار الرعاية المودع به الأطفال الضحايا لتوقيع الكشف الطبي الشرعي عليهم لتحديد أعمارهم (تاريخ ميلادهم إن أمكن) وبيان حالتهم الصحية ووظائفهم الحيوية وعما إذا كانوا يعانون من ثمة أمراض من عدمه وأخذ العينات اللازمة من كل طفل لاستخلاص بصمة الحامض النووي وقوفاً على الصفات الوراثية لكل طفل وبيان عما إذا كانت هناك ثمة علاقة قرابة بين الأطفال من عدمه وإعداد تقرير مفصل بالنتيجة.**
- **حبس جميع المتهمين احتياطياً على ذمة القضية نظراً لتوافر مبررات الحبس الاحتياطي المقررة قانوناً ، وخاصة ما يتعلق منها بالخشية من الأضرار بمصلحة التحقيق عن طريق التأثير علي الشهود أو المساس بالأطفال المجني عليهم، أو بالعبث في الأدلة أو القرائن المادية ، أو بإجراء اتفاقات مع باقي الجناة لتغيير الحقيقة أو طمس معالمها.**
- **تم تكليف الإدارة العامة للمباحث الجنائية بمصلحة الأمن العام بإجراء التحريات حول جميع الوقائع المثارة بالقضية وظروف ارتكابها وملابساتها ودور كل متهم في ارتكابها وأغراض المتهمين من ارتكاب الأفعال المادية فيها وبيان عما إذا كانت توجد جماعة إجرامية منظمة عابرة للحدود الوطنية ضالعة في ارتكاب تلك الوقائع وبيان عما إذا كانت ثمة متحصلات أو عوائد مالية أو مادية متحصله من ارتكاب تلك الجرائم.**

- ❑ **إخطار الإدارة العامة لنجدة الطفل بالمجلس القومي للطفولة والأمومة بمذكرة تفصيلية عن الوقائع محل القضايا لاتخاذ شئونها حيال تعرض الأطفال سالفى الذكر للخطر في ضوء أحكام القانون رقم 12 لسنة 1996بشأن الطفل المعدل بالقانون 126 لسنة 2008.**
- ❑ **إخطار وزارة الصحة لاتخاذ شئونها نحو موالاة الأطفال المودعين بدار الرعاية ورعايتهم من الناحية الصحية والنفسية.**
- ❑ **إخطار وزارة التضامن الاجتماعي لاتخاذ شئونها بشأن مدى التزام جمعية بيت طوبيا للخدمات الاجتماعية بأحكام القوانين واللوائح المنظمة لنشاط الجمعية وإداراتها وأحكام النظام الأساسي الخاص بها.**
- ❑ **سرعة إنجاز التحقيقات فى القضية والتصرف فيها علي وجه السرعة وتقديم المتهمين للمحاكمة الجنائية محبوسون.**
- ❑ **إسباغ القيود والأوصاف المنطبقة علي الجرائم بعناية تامة**
- ❑ **تم إدراج المتهمين الهاربين على قوائم المترقب وصولهم والضبط والإحضار وجارى إعداد طلب تسليم مجرمين بشأنهم للسلطات المركزية المختصة بالدولة المطلوب منها التسليم لاتخاذ اللازم نحو ضبطهم وتسليمهم للسلطات المصرية.**

ج. **توجت مجهودات النيابة العامة فى القضايا المشار إليها بصدور أحكام قضائية رادعة من محكمة الجنايات، على النحو التالى :**

❑ **<u>القضية رقم 414 لسنة 2009 جنايات قصر النيل:</u>**

- **قضت المحكمة بإدانة المتهمين فى القضية بالاتجار فى الأفراد وبيع وشراء ٤ أطفال حديثى الولادة، والتزوير فى محررات رسمية، وتهريب الأطفال المصريين إلى أمريكا مقابل مبالغ مالية بغرض التبنى المحظور قانوناً بما يلى :**
  - **معاقبة المتهمين (المشرفة بدار بيت طوبيا للخدمات الاجتماعية والعامل بتلك الدار ، وطبيب النساء والتوليد) فى القضية بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامة مائة ألف جنيه.**
  - **معاقبة باقى المتهمين (ومنهم ثلاثة هاربين) بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبتغريمهم مائة ألف جنيه .**
- **<u>من بين ما جاء فى حيثيات الحكم :</u>**
  - **" أن المادة 291 من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم 124 لسنة 2008 قد نصت على أنه : " يحظر كل مساس بحق الطفل فى الحماية من الاتجار به أو الاستغلال الجنسى أو التجارى أو الاقتصادى أو استخدامه فى الأبحاث والتجارب العلمية، ويكون للطفل الحق فى توعيته وتمكينه من مجابهة هذه المخاطر، ومع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشرة سنوات وبغرامة لا تقل**

عن 50 ألف جنيه كل من باع طفلاً أو اشتراه أو عرضه للبيع وكذلك من تسلمه أو نقله باعتباره رقيقاً أو استغله جنسياً أو تجارياً أو استخدمه فى العمل القسرى أو فى غير ذلك من الأغراض غير المشروعة ولو وقعت الجريمة فى الخارج..."

- **وحيث أنه لما كانت الفقرة (أ) من المادة(2) من البروتوكول الاختيارى لاتفاقية حقوق الطفل الصادر بالموافقة عليه القرار الجمهورى رقم 104 لسنة 2002 قد نصت على أن " يقصد ببيع الأطفال أى فعل أو تعامل يتم بمقتضاه نقل طفل من جانب أى شخص أو مجموعة من الأشخاص إلى شخص آخر لقاء مكافأة أو أى شكل آخر من أشكال العوض.."**
- **وحيث أنه لما كان ما تقدم وقد ثبت للمحكمة اتفاق المتهمين فيما بينهم على بيع أربعة أطفال حديثى الولادة لقاء مبالغ مالية ، فقد توافرت جريمة بيع الأطفال وشرائهم وتسهيل بيعهم.**
- **كما ثبت للمحكمة أن الاتفاق على ارتكاب الجريمة لم يكن عشوائياً وأنه قد تم عبر الحدود ومن ثم فقد توافرت ظروف ارتكاب الجريمة من قبل جماعة إجرامية منظمة عبر الحدود الوطنية".**

- **<u>القضية رقم 2490 لسنة 2009 جنايات الرمل (الخاصة بالاستغلال التجارى والجنسى من جانب بالغين لعدد من أطفال الشوارع):</u> قضت محكمة جنايات الإسكندرية بمعاقبة المتهم الأول بالسجن المؤبد وبمعاقبة الثانى بالسجن المشدد حيث ارتأت أن واقعة الاستغلال التجارى والجنسى للأطفال الضحايا ثابتة قبل المتهمين ثبوتاً كافياً لإدانتهما واعتبرت أن اقتناعها بأدلة الإثبات التى ساقتها النيابة العامة رفضاً منها لما أثاره الدفاع من اعتبارات وأوجه دفاع قصد بها التشكيك فى تلك الأدلة التى اطمأنت إليها المحكمة.**

المسار التنفيذى

1) <u>إجراء دراسة بحثية شاملة حول الاتجار فى الأفراد :</u>

- **حرصت اللجنة الوطنية من أجل التعامل بفاعلية مع قضية الاتجار في الأفراد سواء على المستوى التشريعى والقضائى أو التنفيذى أو الإعلامى/ الترويجى على إجراء دراسة شاملة عن الاتجار في الأفراد في مصر بهدف تحديد نطاقها، وأسبابها، وأشكالها الشائعة والتوزيع الإقليمي لها، مع تحديد شامل لسمات ضحاياها والمتاجرين بهم، بالإضافة إلى طرح استراتيجيات للتعامل معها. ويتولى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الإعداد لهذه الدراسة بالتعاون مع اللجنة الوطنية .**
- **تركز الدراسة فى صورتها النهائية على خمسة مشكلات أساسية تمثل أكثر الأشكال الشائعة للاتجار فى الأفراد فى مصر وهى إبرام زيجات لفتيات مصريات من غير المصريين من خلال**

سماسرة متخصصين، والاتجار فى الأعضاء البشرية، وأطفال الشوارع، والعمالة القسرية، والاستغلال الجنسى.

- **نظمت المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية يومى 22 و23 فبراير 2009 ورشة عمل لتدريب فريق العمل البحثى للمركز لتعريفه بأفضل الممارسات لإجراء الدراسة حول الاتجار في الأفراد .**
- **اتفقت اللجنة الوطنية التنسيقية مع كل من الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة على أن تمول الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة الدراسة بالتنسيق مع مشروع بناء القدرات فى مجال حقوق الإنسان "بناء" التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائى، كما ستتولى المنظمة الدولية للهجرة الأمانة الفنية للإشراف على الدراسة التى سيعدها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، حيث ستقوم المنظمة الدولية للهجرة بتزويد الفريق البحثى للمركز بخبرتها الفنية فى هذا المجال، علماً بأنه تم تحديد عام واحد للانتهاء من الدراسة يبدأ منذ توقيع مذكرة التفاهم بين مشروع بناء القدرات فى مجال حقوق الإنسان "بناء" التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائى والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية, وسيتم التمويل وفقاً لمراحل زمنية وسيتم تقديم الدفعة الأول بعد تقديم مسودة مبدئية للدراسة.**
- **تم بالفعل فى 10 سبتمبر 2009 توقيع الاتفاق بين الأمم المتحدة (ممثلة فى برنامج بناء لبناء القدرات فى مجال حقوق الإنسان) وبين المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بمقر وزارة الخارجية للبدء الفعلى فى إعداد الدراسة .**

2) <u>إعداد استراتيجية وطنية متكاملة فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد :</u>

- **تباحثت رئيسة اللجنة الوطنية مع مسئولى مشروع الاتحاد الأوروبى للتنمية ودعم العدالة والأمن التابع للاتحاد الأوروبى حيث تم الاتفاق على دعم المشروع لجهود اللجنة فى مجال الاستفادة بالخبرة الفنية للاتحاد الأوروبى فى بناء قدرات ممثلى الجهات الأعضاء فى اللجنة المصغرة التى سيتم تشكيلها من الجهات الوطنية لصياغة استراتيجية وطنية متكاملة للتعامل مع الاتجار فى الأفراد، حيث سيتم تزويدهم بكافة الخبرات الممكنة فى هذا الخصوص من خلال برامج تدريبية مكثفة داخل وخارج مصر والاستعانة بالخبراء من الدول ذات التجارب الناجحة فى هذا المضمار والحصول على أفضل الممارسات بالنسبة لإعداد الاستراتيجيات الخاصة بالاتجار فى الأفراد للاسترشاد بها بما يتلائم وخصوصية المجتمع المصرى.**
- **سيتم قريباً توقيع الاتفاق النهائى للتعاون بين الاتحاد الأوروبى ووزارة التعاون الدولى، علماً بأن التنفيذ سيبدأ فى منتصف عام 2010.**

3) <u>إنشاء وحدات جديدة داخل الجهات الأعضاء فى اللجنة الوطنية التنسيقية للتعامل مع قضية الاتجار فى الأفراد :</u>

أ. أنشأ المجلس القومى للمرأة وحدة خاصة لمكافحة العنف ضد المرأة بما فى ذلك الاتجار في النساء.

ب. قامت وزارة الداخلية باستحداث كيانات جديدة فى الهيكل التنظيمى للوزارة متخصصة فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد مع التركيز على مكافحة الجريمة التى تستهدف النساء والأطفال حرصاً منها على توفير حماية فاعلة للفئتين المشار إليهما وذلك على النحو التالى:

- **توسيع صلاحيات واختصاصات قسم متابعة جرائم الهجرة غير الشرعية بقطاع مصلحة الأمن العام ليشمل مكافحة جرائم الاتجار فى الأفراد.**
- **إنشاء وحدة متخصصة (بمستوى قسم) بكل من الإدارة العامة لشرطة حماية الآداب العامة والإدارة العامة لمباحث رعاية الأحداث بهدف التعامل بشكل منتظم مع القضايا المتصلة بالاتجار فى النساء والأطفال .**
- **تحديد ضابط اتصال (من ذوى الخبرة فى هذا المجال) بكل من أجهزة الوزارة (الأخرى) المعنية (مصلحة أمن الموانئ – مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية – الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة) لتسهيل عمليات التنسيق بين إدارة الجريمة المنظمة (من جانب) وتلك الأجهزة (من جانب آخر) فى مجال الاتجار فى الأفراد.**

ج. أنشأ جهاز المخابرات العامة إدارة مختصة بمتابعة كافة أشكال الجريمة المنظمة الدولية ومنها جرائم الاتجار في الأفراد0

د. يدرس المجلس القومى لحقوق الإنسان حالياً إنشاء وحدة جديدة تعنى بمكافحة الاتجار فى الأفراد.

4) <u>يقوم المجلس القومى للمرأة بالخطوات التالية مساهمة منه فى الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار فى الأفراد :</u>

أ. <u>تشكيل لجنة خاصة مهمتها الأساسية:</u>

- **القيام بالدراسات والبحوث لتحديد أبعاد هذه الظاهرة فيما يتعلق بالمرأة .**
- **مراجعة التشريعات الوطنية القائمة لرصد ما تتضمنه من قواعد قانونية تحكم جريمة الاتجار فى النساء تحديداً والمشاركة فى صياغة مشروع قانون وطنى موحد لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد .**
- **اقتراح السياسات العامة اللازمة لمكافحة الاتجار بالنساء.**
- **اقتراح السياسات والبرامج اللازمة للتعامل مع ضحايا الاتجار من النساء وإعادة دمجهن فى المجتمع.**

ب. <u>صياغة خطة قومية للنهوض بالمرأة:</u>

- **يرى المجلس أن اختصاصه بصياغة خطة قومية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة بالتعاون مع الوزارات المختلفة يساهم بشكل أساسى فى الحد من الأسباب التى تؤدى إلى وقوع النساء ضحايا للاتجار بهن فيحرص على تضمين الخطة مجموعة البرامج التى تستهدف الدعم الاقتصادى للنساء بصفة عامة والمعيلات لأسر بصفة خاصة، وتوفير خدمات صحية واجتماعية فى مجالات التعليم والتدريب، ويتولى المجلس دورياً متابعة تنفيذها مع المسئولين وبيان أثرها على المستفيدات.**
- **يساهم المجلس أيضاً فى توفير برامج لدعم النساء الفقيرات وخاصة المعيلات فى عدد يقرب من خمسين قرية بالإضافة إلى اثنين من القرى ذات الأولوية من بين تلك التى المستهدفة فى برامج الاستهداف الجغرافى للقرى الأكثر احتياجاً الذى تنفذه الدولة لتحسين الأوضاع المعيشية.**

ج. تقوم لجان المجلس المعنية بالموضوع بدراسة المفاهيم المتعلقة بالاتجار فى الأفراد فى الاتفاقيات الدولية ومقارنتها بالتشريعات الوطنية فيما تتضمنه من قواعد قانونية تحكم جريمة الاتجار فى النساء تحديدا وقد شاركت اللجنة التشريعية بالمجلس فى صياغة مشروع القانون الوطنى الموحد لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد الذى أعدته اللجنة الوطنية التنسيقية والتعديلات المقترحة مع إعطاء أولوية لما يتعلق بالاتجار بالنساء.

د. <u>إضافة مكون خاص بالاتجار بالنساء فى برامج مناهضة العنف ضد المرأة :</u> قام المجلس بإدراج قضايا الاتجار بالنساء فى المشروع الخاص بمناهضة العنف ضد المرأة والذى ينفذه بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مستهدفا دعم قدرات القيادات الطبيعية من الرائدات الريفيات ومقدمى الخدمة فى مراكز إيواء المعنفات كذلك القائمين على الجمعيات الأهلية فى المناطق المنتشر بها بعض الممارسات الشبيهة بالاتجار بالنساء كالزواج الصيفى من الأجانب الموسرين بمحافظتى القاهرة والجيزة، كما يتم فى إطار المشروع إعداد دراسة ميدانية حول الإشكاليات المتعلقة بهده الممارسات.

ه. يتبنى المجلس برنامجاً لتوثيق حالات الزواج العرفى فى المحافظات التى ينتشر بها هذا النوع من الزواج، وإدارة حوار مجتمعى من أجل التوعية بالآثار السلبية لهذا النوع من الزواج، خاصة على النساء الذى يعرض حقوقهن للضياع وخضوعهن لظروف اجتماعية قاسية تجعل منهن ضحايا محتملين للاتجار بهن.

5) قامت وحدة مناهضة الاتجار بالأطفال التابعة للمجلس القومى للطفولة والأمومة بالخطوات التالية مساهمة منها فى الجهود الوطنية:

أ) مركز إعادة تأهيل الضحايا:

- **قام المجلس بإنشاء مركز لإعادة تأهيل الضحايا في حى السلام بالتعاون مع جمعية FACE الأهلية، والذى يعد أول ملجأ ومأوى للأطفال من ضحايا الاتجار، وتم افتتاحه بشكل غير رسمى فى يناير 2009 .**
- **يُدار المركز بواسطة جمعية FACE التى قامت بتدريب فريق عمل من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والمدرسين والأطباء علي أعلي مستوي علي مدار عام كامل، وبدأ العمل بمنهج عمل علمي منظم يتضمن أنشطة لتهيئة وبناء الثقة في المجتمع، وللتعرف علي خصوصية واحتياجات المجتمع بهدف جذب الأطفال للدار من خلال الألعاب،والمسابقات والحوار، ويتم تدريب العاملين بالمركز دورياً والتنسيق بينهم وبين الجهات المعنية.**
- **تم تشكيل لجنة لتسيير المركز وإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال تضم مجموعة من الخبراء الفنيين المعنيين بالموضوع وذلك لوضع تصور بشأن كيفية العمل به وأفضل السبل العلمية للتعامل مع هؤلاء الأطفال تحقيقاً للنتائج المرجوة، تتشكل لجنة التسيير من ممثلي الوزارات وهيئات (الصحة – التربية والتعليم – القوى العاملة والهجرة – العدل – الهيئة العامة لتعليم الكبار – التضامن الإجتماعى – الإدارة العامة لمباحث الأحداث بوزارة الداخلية– النيابة العامة).**
- **يعد المركز دار استقبال نهاري لإعادة تأهيل للأطفال المعرضين للخطر بمنطقة السلام(أطفال الشوارع و أطفال تم استقبالهم في جرائم تسول منظمة وغيرها)، ويستقبل المركز 25 طفلاً (من الذكور) استقبالاً نهارياً.**
- **تتضمن الخدمات المقدمة من فريق العمل بالمركز الاستشارات القانونية والرعاية الطبية والنفسية، والمأوى الآمن وبرامج لإعادة التأهيل على النحو التالى:**
  - **برنامج لمحو الأمية بالتعلم النشط بشكل بسيط وفعال من خلال محتوى إلكترونى CD يتضمن تعليم حروف اللغة العربية وكلماتها بالإضافة إلى القواعد الأساسية في علم الرياضيات، وقد تم بناء قدرات العاملين بالمركز من قبل مدربين من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتقديم هذا البرنامج ويبدأ البرنامج بجذب الأطفال في الوحدات المتنقلة لتكنولوجيا المعلومات ويتم استكماله داخل المركز من خلال معمل الحاسب الآلي.**
  - **يقدم المركز خدمات إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للأطفال الضحايا من خلال متخصصين كما تم الاتفاق مع مركزين طبيين بمدينتى الحرفيين والسلام أول لتحويل بعض الأطفال لتلقي الخدمة الصحية والحصول علي العلاج مجاناً.**
  - **خدمات ترفيهية وتنمية مهارات ووجبات ساخنة للأطفال.**

ب) **خطة وطنية لمناهضة الاتجار في الأطفال:** قامت الوحدة بإعداد مسودة لخطة عمل لمكافحة الاتجار بالأطفال وإعادة تأهيل الضحايا وإدماجهم في المجتمع، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية والدولية مع وضع جدول زمني للتنفيذ وضمان تدبير التمويل اللازم، إلى جانب العمل على إنفاذ القوانين الوطنية والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صدقت عليها مصر الخاصة بمكافحة ومنع الاتجار بالأطفال، والنظر في القوانين القائمة واستحداث ما يلزم من تشريعات، وتم عقد لقاءًا تشاورياً يوم 3 فبراير 2009 تم خلاله بحث الخطة مع الجهات الأهلية والحكومية ذات الصلة، وجاري تعديل الخطة بواسطة مجموعة عمل تم تشكيلها من وزارة العدل، ومكتب النائب العام ووزارة التضامن والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإضافة إلي عدد من الخبراء.

ج) **الحملة الوطنية لمنع زواج الأطفال بقرى محافظة السادس من أكتوبر :**

- انتهت الوحدة من إعداد الدراسة الميدانية الخاصة برصد ظاهرة تزويج الأطفال من مسنين مصريين أو عرب في بعض قري محافظة السادس من أكتوبر(المنوات، البدرشين، الحوامدية والعزيزية وطموه) وذلك بالتعاون مع المعهد العالي للخدمة الاجتماعية وجمعية حواء المستقبل، وهي دراسة وصفية تم من خلالها وضع قاعدة بيانات عن الظاهرة وانتشارها في المنطقة وأسبابها ووضع تصور لسبل التعامل معها.
- **إطلاق الخط الساخن 16021 للمشورة ولإبلاغ عن زواج الأطفال :**

  - تم إطلاق الخط الساخن للإبلاغ عن حالات زواج الأطفال في 13 أغسطس 2009 كآلية لرصد حالات انتهاكات الأطفال وتزويجهن مبكراً، وأظهر الخط الذي يتم الدعاية له من خلال الرائدات الريفيات والجمعيات الأهلية وجود حالات عديدة من حالات زواج الأطفال في قري الدراسة بالإضافة إلي مناطق أخري. والخط يعمل من منظور حقوقي وتنموي، لمساعدة الأسرة والترويج لثقافة الأسرة الصغيرة والتنبيه لمخاطر الزواج قبل السن القانونية(زواج الأطفال) وتقديم المشورة ونشر ثقافة الصحة الإنجابية بمفهومها التنموي الشامل، ويدار الخط بواسطة مجموعة من الأطباء الشباب المدربين وإشراف صحي رفيع المستوي بواسطة أساتذة وخبراء من الجامعات المصرية، وأيضا مشورة قانونية بواسطة متخصصين في حقوق الطفل والأسرة وبالتعاون مع نشطاء من المجتمع المدني. ونجح الخط في جذب العديد من الأسر المصرية حيث حظي الخط منذ أول شهر باهتمام بالغ من جانب السيدات والرجال والشباب والشابات من مختلف الطبقات الاجتماعية والفئات العمرية.
  - من أهم الخدمات التي يقدمها الخط أيضا تلقي الشكاوي عن موضوعات مثل انتهاكات حقوق الطفل خاصة الفتيات كإبرام زيجات من أجانب مع فارق السن (الزواج الصيفي

المؤقت) وما يسمي بزواج الأطفال، ، ونجحت الإدارة القانونية للمجلس القومي للطفولة والأمومة التابع لوزارة الأسرة والسكان بالتنسيق مع المجتمع المدني في تسوية بعض المنازعات الأسرية المتعلقة بتزويج الأطفال قصراً بالمخالفة لتعديلات قانون الطفل والأحوال المدنية.

- **ورد للخط عدد (33) بلاغاً عن زيجات لأطفال بقري السادس من أكتوبر خاصة فى قريتى المنوات وأوسيم، كما وردت بلاغات من أطفال للاستغاثة بالخط من محافظات سوهاج والسويس وبني سويف ومرسى مطروح والمنيا وكفر الشيخ والجيزة، كما ورد بلاغاً بوجود ظاهرة زواج الأطفال من مسنين عرب بمحافظة كفر الشيخ.**
- **نجح الخط في فترة قصيرة من الملاحقة القانونية والإبلاغ عن مأذونين تورطوا في تزويج فتيات دون السن القانونية بالتعاون مع النائب العام حيث تم إيقاف مأذون من محافظة الغربية واستدعاؤه للمثول أمام النيابة العامة لاستجوابه، وندب لجنة ثلاثية برئاسة مفتش النيابة ومفتش نيابة الأسرة بفحص ومراجعة جميع أعمال المأذونين بجميع المحافظات التي تقع بدائرة نيابة استئناف طنطا وتكليف لجان بمراجعة أعمالهم للوقوف علي مدي التزامهم بتوثيقه العقود توثيقا صحيحا ومعاقبة أي منهم في حالة ارتكابه جريمة توثيق دون السن والمعاقب عليها بالمادة ٧٢٢ من قانون العقوبات وقانون الطفل الجديد.**

د) تنفذ الوحدة مشروعاً لمناهضة الاتجار بالأطفال بالتعاون مع الوكالة الدولية للتنمية منذ يناير 2009.

(6) تم الاتفاق بين المنظمة الدولية للهجرة ووزارة الصحة على بروتوكول خاص للتعاون المشترك فى مجال تعزيز الحماية لضحايا الاتجار فى الأفراد فى الأفراد من خلال مشروع بعنوان " تعزيز قدرات وزارة الصحة لمساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد " Enhancing the capacity of the Ministry of Health to assist victims of trafficking in Egypt . يستغرق تنفيذ المشروع سنة كاملة ومن المقرر أن يبدأ تنفيذه خلال أكتوبر الجارى، ويهدف المشروع بالأساس إلى:

- **دعم تطوير استراتيجية وزارة الصحة بشأن تعزيز حماية ضحايا الاتجار فى الأفراد فى مصر.**
- **دعم الآليات الوطنية بهدف تقديم إطار مساعدات متكامل للضحايا بما فى ذلك الخدمات الصحية وذلك من خلال تطوير مستوى الإجراءات القائمة .**
- **نشر التوعية فى إطار قطاع الرعاية الصحية على التعرف على الضحايا ومتابعة تقديم المساعدات الملائمة إليهم، وذلك من خلال التدريب الموجه.**
- **إنشاء وحدة لدعم الضحايا فى أحد المستشفيات الحكومية بهدف تقديم المساعدات للضحايا.**

المسار الإعلامى/ الترويجى

1) أنشطة التوعية:

أ. على مستوى وسائل الإعلام :

- **كثفت اللجنة الوطنية من جهودها لزيادة الاهتمام بهذا الأمر في وسائل الإعلام، وخاصة في المجلات والجرائد الأوسع انتشاراً وذلك لزيادة الوعي العام، كما تم بث برامج ومسلسلات درامية تلفزيونية على محطات التلفزيون المصري الأرضية والفضائية لزيادة الوعي العام بالجريمة، بما فى ذلك تخصيص عدد من البرامج الحوارية حول جريمة الاتجار في الأفراد وذلك لتعريف الرأى العام بها. وقد قامت بعض هذه البرامج بعرض حالات فعلية لأفراد يمكن تصنيفهم كضحايا للاتجار بهدف إلقاء الضوء علي هذه الظاهرة المتنامية.**
- **نظمت اللجنة الوطنية بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستعلامات حلقة نقاشية خصصت للإعلاميين يوم 17 مايو 2009 بهدف تطوير التعامل الإعلامى مع قضية الاتجار فى الأفراد وتفادى الخلط بين المصطلحات المختلفة ذات الصلة بالاتجار فى الأفراد.**
- **يتم النظر حالياً فى التعاون بين اللجنة الوطنية وبين وزارة الإعلام وحركة سوزان مبارك للمرأة من أجل السلام فى إطلاق حملة إعلامية ضخمة موجهة للتوعية بظاهرة الاتجار فى الأفراد.**
- **انتهت وحدة مناهضة الاتجار فى الأطفال التابعة للمجلس القومى للطفولة والأمومة من الإعداد الفني والدرامي للحملة الإعلامية للتوعية بمنع الاتجار بالأطفال من خلال الإذاعة المصرية حيث تم إعداد تنويهات، زجل، دراما، مسابقات ومسلسل قصير للتوعية بقضية الاتجار بالأطفال خلال الموسم الصيفي يوليو – سبتمبر 2009.**

ب. قامت وحدة مناهضة الاتجار فى الأطفال بإطلاق خط ساخن للتوعية بمخاطر الزيجات الموسمية والإبلاغ عن أى زيجات تتم فى هذا الخصوص.

ج. تقارير ونشرات وكتيبات ومطويات :

- **الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية :**
  - **قامت الأمانة الفنية بإعداد كتيب عن اللجنة الوطنية وما تقوم به من جهود وتم توزيعه على هامش مؤتمر البحرين حول "الاتجار فى الأفراد فى مفترق طرق" الذى عقد فى مارس 2009 ، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للاستعلامات.**
  - **تقوم الأمانة الفنية بموافاة السفارات والقنصليات فى الخارج بصورة دورية بأهم المستجدات ذات الصلة بالاتجار فى الأفراد على المستوى الوطنى.**

- **وحدة مناهضة الاتجار فى الأطفال**

- **إنشاء مكتبة متكاملة عن الاتجار بالأفراد والأطفال، انتهت الوحدة من استكمال المكتبة المتخصصة عن الاتجار بالأفراد والأطفال كمرجعية للباحثين في مصر ويتردد عليها عدداً من الباحثين بالجامعات والمعاهد.**
- **كما تم إعداد مطويات عن أنشطة الوحدة باللغتين العربية والإنجليزية .**
- **جاري إصدار دليل عن مؤشرات التعرف علي الضحايا وسبل مساعدتهم وفقاً للمعايير الوطنية والدولية.**
- **أصدرت الوحدة كتيباً إرشاديا عن تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة يتم توزيعه علي مستشفيات الولادة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.**
- **انتهت الوحدة من إعداد دليل المدرب لاستخدام الوحدات المتنقلة لتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي تضمن فصلاً عن جرائم الاتجار بالأطفال وحقوق الطفل فى هذا الصدد.**

د. مواقع الكترونية:

- **تم تخصيص صفحة باللغتين العربية والإنجليزية للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد على الموقع الالكترونى لوزارة الخارجية المصرية http://www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/ar-EG/comittee/، وجارى إعدادها باللغة الفرنسية، وهى متاحة للجميع للإطلاع والتعرف على أهم الخطوات التى اتخذتها اللجنة الوطنية لمجابهة هذه الجريمة غير الإنسانية، وذلك بشكل علمى وموضوعى وفى إطار من الشفافية الذى تحرص اللجنة على انتهاجه منذ إنشائها، وبهدف نشر التوعية على نطاق واسع بين كافة فئات المجتمع المصرى. وتضم الصفحة معلومات عن تشكيل اللجنة واختصاصاتها وعملها على المسارات التشريعية والتنفيذية والترويجية وبرامج التعاون الدولى لبناء قدرات مسئولى إنفاذ القانون وغيرهم من المتعاملين مع ضحايا الاتجار ،**
- **تم إطلاق الموقع الكترونى خاص بوحدة مناهضة الاتجار بالأطفال-www.child trafficking.info، ويتم تحديث الموقع يومياً بأهم البيانات والمعلومات المتعلقة بجريمة الاتجار بالأطفال.**
- **يقوم الموقع الإلكترونى للهيئة العامة للاستعلامات بإبراز ومتابعة أنشطة اللجنة الوطنية فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد أولاً بأول ، وكذلك بتجميع أهم المواد الإعلامية المنشورة عن الاتجار فى الأفراد.**

٥. **برامج التوعية :**

- **نظمت وزارة الخارجية بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ندوة يومى 27 و 28 أكتوبر 2009 بمقر معهد الدراسات الدبلوماسية بمناسبة الاحتفال بيوم الأمم المتحدة. يتم خلال الندوة استعراض الدور الذى تقوم به الأمم المتحدة فى مجالات السلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان، والموضوعات القانونية والثقافية وفى مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية. وقد ألقت السيدة السفيرة نائلة جبر رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد محاضرة عن " دور الأمم المتحدة فى المجالات الثقافية والاجتماعية وحقوق الإنسان والاتجار فى الأفراد ".**

- **برامج المجلس القومى للأمومة والطفولة :**

- **رفع الوعي بقضية استغلال الأطفال من خلال الوحدات المتنقلة لتكنولوجيا المعلومات التي يديرها مجموعة من الشباب المتطوعين المدربين من قبل وزارة الاتصالات.**
- **البرنامج الذى ينفذه المجلس القومى للطفولة والأمومة لمنع زواج الأطفال بقري السادس من أكتوبر من خلال الدور المحورى للرائدات الريفيات:**

  - **الزيارات المنزلية : قامت الرائدات الريفيات اللاتي تم تدريبهن خلال شهر يونيو 2009 وعددهن 35 رائدة بتنفيذ 3000 زيارة منزلية بقري ومدن محافظة السادس من أكتوبر طبقاً لأماكن توزيعهن للتوعية المباشرة مع السيدات والفتيات بالمنازل بقضايا السكان وتنظيم الأسرة وحقوق الفتيات وإضرار الزواج المبكر وخطورة زواج الأطفال من عرب والتطعيمات والعديد من الموضوعات الصحية ذات الصلة .**
  - **الندوات: قامت الرائدات بعقد عدد 240 ندوة توعية بمراكز صحة المرأة والوحدات المحلية بالقرى المستهدفة تناولت العديد من الموضوعات المتعلقة بالزواج المبكر والتعليم والصحة الإنجابية بحضور القادة المحليين ورجال الدين والمسئولين والأطباء بالمراكز الطبية.**
  - **المطبخ التعليمي: تم عقد 12 برنامج للمطبخ التعليمي بالقرى المستهدفة تم من خلاله جمع السيدات وتحضير وجبة غذائية متكاملة لهن مع شرح لعناصرها الغذائية المفيدة ومكوناتها وتقديمها لهن في نهاية التدريب، كما يتم عقد حوار توعوى للحضور بالقضايا الصحية والسكانية.**
  - **لقاءات الدوار: تم عقد 3 لقاءات بحضور القيادات الشعبية في دوار احد كبار القرية وتم مناقشة عدة قضايا متعلقة بالأسرة ودور الرجل في رعاية أطفاله وأسرته وتعليمهم .**

- **الخطة المستقبلية للرائدات: تم مناقشة الأنشطة والبرامج التي سيتم تنفيذها بالفترة المقبلة وتم حصر الاحتياجات والخامات التي تحتاجها الرائدات والأهالي لتوفيرها بهدف تنمية الأسر وتوعية السيدات وتوفير فرص عمل للارتقاء بالأسرة وأطفالها ، كما تم الاتفاق علي تفعيل أنشطة نوادي صحة المرأة لتكون منارة لتنمية الأسرة بالقرى المستهدفة، وجاري التنسيق للعمل بمقار المجلس القومي للسكان.**

- **البرنامج الذى ينفذه المجلس القومى للمرأة حيث تقوم فروع المجلس بالمحافظات بتنفيذ عدة برامج نوعية فى قرى المحافظة بهدف توعية النساء بالآثار السلبية للممارسات المجتمعية التى تهدر فيها حقوق النساء والأطفال كعدم توثيق الزواج، وحرمان المرأة من ميراثها الشرعى والإقبال على الزواج من الأجانب الموسرين، كما قام المجلس بتضمين برنامجه التدريبى الذى يعقده بالمحافظات للرائدات الريفيات بمكون يتعلق بتوعية النساء بحقوقهن القانونية وتمكينهن من الحصول عليها وتحذيرهن من السلبيات الناتجة عن ضياع تلك الحقوق.**
- **يقوم قطاع الإعلام الداخلى بالهيئة العامة للاستعلامات من خلال مراكز الإعلام الداخلى المنتشرة فى أنحاء الجمهورية بتنظيم أنشطة للتوعية بخطورة قضية الاتجار وآثارها السلبية على المجتمع.**

2) برامج ودورات تدريبية لبناء القدرات :

أ. المرحلة الأولى من التعاون فى مجال بناء القدرات مع الاتحاد الأوروبى :

- **تم الاتفاق خلال الاجتماع الثانى للجنة الفرعية المعنية بالشئون الأمنية والعدل الذى عقد فى القاهرة فى يونيو 2008 فى إطار تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وخطة العمل، على التعاون مع الاتحاد الأوروبى فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد من خلال التعاون بين اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد وآلية التعاون الفنى لتبادل المعلومات TAIEX. وتم الاتفاق مع الجانب الأوروبى على بدء المرحلة الأولى للتعاون ببرنامج تدريبى يتم خلاله إيفاد ستة من ممثلى الجهات الوطنية الأعضاء فى اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الاتجار فى الأفراد إلى مدينتى لندن وشيفلد – أبريل 2009) خلال الفترة من 28 أبريل إلى 1 مايو 2009 للاطلاع على التجربة البريطانية فى مجال مساعدة ورعاية ضحايا الاتجار فى الأفراد.**
- **تم اختيار أعضاء الوفد المشارك من ممثلى وزارة الخارجية (الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد) والنيابة العامة ووزارة الداخلية والمجلس القومى للمرأة والمجلس القومى للطفولة والأمومة. وقد قامت وكالة مكافحة الجريمة المنظمة الخطيرة**

بالمملكة المتحدة The Serious Organized Crime Agency (SOCA) بتنظيم برنامج الزيارة والذى تضمن تنظيم زيارات إلى كل من مركز مكافحة الاتجار فى الأفراد(UK Human Trafficking Centre UKHTC) بمدينة Sheffield، ووكالة الحدود البريطانية (UKBA)، وشرطة سكوتلانديارد، ووزارة الخارجية البريطانية ، ووكالة مكافحة الجريمة المنظمة الخطيرة ومكتب المنظمة الدولية للهجرة فى لندن.

- أتاح البرنامج فرصة جيدة لأعضاء الوفد المصرى للإطلاع على التجربة البريطانية فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد ولا سيما فيما يتصل بآليات التعرف على ضحايا الاتجار، وكيفية حمايتهم ومساعدتهم، وملاحقة المتورطين فى جرائم الاتجار، وإطلاق حملات التوعية الإعلامية بظاهرة الاتجار وأشكالها ومخاطرها، وإجراءات دراسات لتحديد حجم الظاهرة وأشكالها، وصياغة خطط عمل وطنية لمواجهتها، إلى جانب التعرف على أهم الصعوبات والتحديات التى تواجه الجهود الوطنية الرامية لمكافحة الظاهرة.

ب. <u>الدورة التدريبية الثانية فى إطار برنامج الزائر الدولى International Visitor Program:</u>

- استكمالاً للتعاون مع الجانب الأمريكى فى إطار برنامج الزائر الدولى ، تم إيفاد أحد رؤساء النيابة بمكتب النائب العام إلى الولايات المتحدة للمشاركة فى برنامج الزائر الدولى الذى عقد خلال الفترة من 27 يوليو إلى 14أغسطس 2009 بدعوة من وزارة الخارجية الأمريكية لدراسة تجربة الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد.
- تضمن البرنامج زيارة أربعة مدن أمريكية وتنظيم عدد من اللقاءات مع مسئولين أمريكيين فى مختلف أجهزة الدولة وأعضاء بالكونجرس الأمريكى وبعض منظمات المجتمع المدنى، وكذلك ترتيب عدة زيارات ميدانية لأماكن الاحتجاز والملاجئ المخصصة لإيواء ضحايا الاتجار فى الأفراد وإعادة تأهيلهم ودمجهم فى المجتمع.
- تم خلال الزيارة التعرف على نظم وقوانين الاتجار فى الأفراد المعمول بها فى بعض الولايات، والإجراءات المبذولة لملاحقة مرتكبى جرائم الاتجار فى الأفراد وحماية الضحايا، وجهود الوقاية التى تبذلها الحكومة أو منظمات المجتمع المدنى، وكذلك الوقوف على أهم الممارسات فى مجال تحقيق جرائم الاتجار وجمع الأدلة وتقديم المتهمين للمحاكمة،وأهم المساعدات التى تقدمها الحكومة لضحايا الجريمة.

ج. <u>الدورة التدريبية التى نظمتها وزارة الدفاع :</u>

- نظم قطاع قوات حرس الحدود بوزارة الدفاع بالتعاون مع إدارة الجمارك وحماية الحدود التابعة لوزارة الأمن الداخلى الأمريكية US Customs and Border Protection دورة تدريبية حول " تأمين الحدود ضد عمليات الاتجار والتهريب غير المشروع للبضائع والأفراد "

بمقر دار المدرعات بالقاهرة خلال الفترة من 9 إلى 13 أغسطس الجارى. وشارك فيها من الجانب المصرى ممثلون من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع (قطاع قوات حرس الحدود- سلاح البحرية) ووزارة الداخلية (جهاز أمن الدولة- إدارة الجوازات) والمخابرات الحربية ومصلحة الجمارك. بينما شارك من الجانب الأمريكى ممثلون للسفارة الأمريكية بالقاهرة وممثلة إدارة الجمارك وحماية الحدود التابعة لوزارة الأمن الداخلى الأمريكية فى السفارة الأمريكية.

- هدفت الدورة إلى تدريب الضباط المعنيين بإنفاذ القانون على سبل تفتيش وفحص السلع والمسافرين عبر الحدود الدولية فى إطار مكافحة التهريب عبر الحدود الدولية . وتناول برنامج الدورة عدة موضوعات من بينها إعداد فرق البحث وتدريبها على استخدام الأدوات والتكنولوجيا المتقدمة فى مواجهة التهديدات الداخلية المتعلقة بالجمارك من خلال التركيز على عدد من الموضوعات الأمنية المتخصصة أهمها فحص الحاويات وتفتيش وفحص المركبات وفحص شحنات البضائع واكتشاف المتفجرات، إلى جانب كيفية تحليل الوثائق التجارية ووثائق السفر، وفحص المسافرين والتحليل السلوكى لهم وكيفية إجراء التحقيقات معهم.
- وفيما يتعلق بالاتجار فى الأفراد تم التأكيد على أهمية التعاون بين جهات إنفاذ القانون ومؤسسات المجتمع المدنى فى التعرف على الضحايا وتقديم المساعدة لهم وإنقاذهم والكشف عن عمليات للاتجار بالأفراد، وتحديد مؤشرات هامة يمكن لجهات إنفاذ القانون الاستعانة بها للتعرف على ضحايا الاتجار منها احتفاظ الضحايا بوثائق سفرهم، ومدى تمتع الضحايا بحرية التنقل وإقامة علاقات اجتماعية أو حضور مراسم دينية وإمكانية الاتصال بذويهم أو أصدقائهم، ومدى تعرضهم للأذى أو الحرمان من الطعام أو الماء أو النوم أو الرعاية الطبية أو أى احتياجات أخرى أو التهديد بإلحاق الأذى إذا حاولت الضحية الفرار، وتعرض الضحايا من الأحداث إلى الاستغلال فى ممارسة الأعمال الإباحية، والمهن التى يمتهنها الضحية (المراكز الصحية-القطاع الزراعى- خدم المنازل). هذا إلى جانب عرض لأنشطة المركز الأمريكى لمكافحة التهريب والاتجار فى الأفراد Human Smuggling and Trafficking Center ومقره واشنطن والذى تم إنشاؤه بغرض التنسيق وجمع المعلومات الاستخباراتية بشأن وتنفيذ حكم القانون ومعلومات أخرى بهدف تنفيذ إجراءات دولية أكثر فعالة بحق المُهربين والمتاجرين فى الأفراد والمجرمين الذين يقدمون تسهيلات لسفر الإرهابيين، وللتعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدنى والدول الأخرى.

د. قامت النيابة العامة بإدراج موضوع مكافحة الاتجار فى الأفراد ضمن موضوعات حقوق الإنسان التى يتدرب عليها رجال النيابة العامة وتطبيقاً لذلك قامت النيابة العامة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات وهيئة المعونة الأمريكية، فى تنظيم عدد

من الندوات شارك فيها نخبة من رجال النيابة العامة حول الجرائم المنظمة والعابرة للحدود ومن ضمنها جريمة الاتجار فى الأفراد، وفى هذا الخصوص وافق السيد المستشار النائب العام على قيام النيابة العامة بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة UNODC بتنظيم ورشة العمل الإقليمية حول " التعاون الدولى فى مجال العدالة الجنائية لمواجهة تهريب المهاجرين والاتجار فى الأفراد" شارك فيها أعضاء النيابة العامـــة خلال الفترة من 6 إلى 7 يوليو 2009 .

ه. يقوم جهاز المخابرات العامة بإعداد دورات تخصصية في مجال تهريب الأفراد بمقر المعهد الإستراتيجي لمعظم العاملين بأجهزة الدولة.

و. قامت وزارة العدل خلال الفترة من 6 يوليو 2008 إلى 11 مارس 2009 بتنظيم أربعة عشرة دورة تدريبية فى مجال حقوق الإنسان لأخصائيى محاكم الأسرة والأحداث بمحاكم شمال القاهرة ومحكمة جنوب القاهرة وحلوان ومحكمة الجيزة و 6 أكتوبر ومحكمة بنها ومحكمة الزقازيق ومحكمة شبين الكوم . شارك فى تلك الدورات 807 متدرباً ، وتناولت قضايا حقوق الإنسان بما فيها الاتجار فى الأفراد.

ز. <u>الدورات التدريبية للضباط العاملين بوزارة الداخلية :</u>

- **يتم تضمين الخطة التدريبية لأكاديمية الشرطة دورة تدريبية تخصصية (سنوية) فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد للسادة الضباط العاملين بأجهزة الوزارة المعنية فضلا عن المسابقات البحثية ذات الصلة. وقد تم بالفعل تنظيم أول دورة تدريبية تخصصية فى مجال الاتجار فى الأفراد بمعهد تدريب ضباط الشرطة بأكاديمية الشرطة خلال الفترة من (13-25 يونيو 2009) بمشاركة ضباط من مختلف الأجهزة المعنية بالوزارة.**
- **قامت وزارة الداخلية بالتنسيق مع برنامج (يورميد بـــوليس 2) Euromed Police 2 بإيفـــاد خمسة ضباط من المسئولين عن عمليات مكافحة الاتجار فى الأفراد بقطاعات الـــوزارة المختلفـــة للمشاركة فى الحلقة النقاشية المقرر عقدها بالعاصمة الرومانية (بوخارست) خلال الفتـــرة مـــن 24-30 أكتوبر الجارى حول (مكافحة وقمع الاتجار فى الأفراد) وذلك فى إطار خطـــة الـــوزارة لصقل خبرات العاملين بها فى هذا المجال.**

ح. <u>الدورات التدريبية التى نظمتها وحدة مناهضة الاتجار فى الأطفال التابعة للمجلس القومي للطفولة والأمومة :</u>

- **أحد الأدوار التي تضطلع بها وحدة منع الاتجار بالأطفال بالمجلس هي منع الاتجار بالأطفال من خلال إثارة الوعي بمخاطر وأنماط الجريمة ببناء معرفة المهنيين والمسئولين عن إنفاذ القانون والجمعيات الأهلية ومقدمي الخدمات الاجتماعية حيث تم عقد عدد (15) دورة تدريبية**

استهدفت 106 من الخبراء النفسيين والاجتماعيين والقانونيين العاملين بمكاتب تسوية النزاعات الأسرية بوزارة العدل من محافظات القاهرة و6 أكتوبر والفيوم (البدرشين والكيت كات والفيوم وسنورس وطاميه و6 أكتوبر والجيزة)، و(10) من ضباط أمن الموانى بوزارة الداخلية، و(27) من المفتشين والأخصائيين بقطاع التفتيش علي الفنادق والمنشآت الفندقية بوزارة السياحة من محافظات(الأقصر – الغردقة – شرم الشيخ – شمال سيناء – جنوب سيناء – الإسكندرية –القاهرة) ومن وزارة الصحة (78) من المعنيين بتأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة بالمراكـــز والمستشفيات الجامعية والعامة و الإدارة المركزية للرعاية الصحية المتكاملـــــــة ومراكز رعاية الأمومـــــة والطفولة، منهم أطباء، إداريين، مسئولي أمن، وتمريض من محافظات القاهرة والجيزة والسادس من أكتوبر والقليوبية والإسكندرية، و(42) من مفتشي وكتبة الصحة بمكاتب صحة القاهرة والجيزة و (28) من هيئة التمريض والأمن بمستشفيات أم المصريين والمنيرة للولادة، و(40) رائدة صحية من قري المنوات والحوامدية والبدرشين، و(30) من رجال الدين والدعاة بوزارة الأوقاف، (35) من مفتشي ومديري مكاتب العمل من وزارة القوي العاملة والهجرة، و(32) من أخصائي التربية البيئية والسكان بوزارة التربية والتعليم، و(15) من ممثلي الجمعيات الأهلية النشطة بمحافظات شمال سيناء والسادس من أكتوبر وقنا والمنيا والفيوم ، وبلغ إجمالي عدد المتدربين 443 متدرباً.

- **يتضمن المكون التدريبي للدورات إلقاء الضوء على ظاهرة الاتجار في الأفراد وأشكالها المختلفة وأخطارها، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والقوانين الوطنية التي تتعامل مع الأنماط المختلفة للظاهرة، والتعريف بما تقوم به الأجهزة المختلفة للدولة بهدف مكافحة هذه الظاهرة.**
- **وقد كانت أهداف هذه الدورات كما يلي :-**
  - **إلقاء نظرة عامة علي موضوع الاتجار في الأفراد.**
  - **الارتقاء بمستوي أداء المهنيين المعنيين لتقديم خدمات وبرامج متعلقة بمنع الاتجار فى الأطفال.**
  - **التعريف بخطورة وصور جرائم الاتجار بالأطفال والاستغلال الجنسي والإساءة من منظور الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبروتوكول الاختياري بشأن بيع واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وبروتوكول الأمم المتحدة المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لعام 2000 و البروتوكول المكمل للجريمة المنظمة الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار في الأفراد وخاصة النساء والأطفال.**
  - **تدريب مفتشي ومديري العمل بوجوب تطبيق أحكام تعديلات القانون رقم 126 لعام 2008 بشأن رعاية الطفل العامل والأم العاملة حتى يتسنى لهم مراقبة تنفيذ أحكام القانون وإلزام أصحاب الأعمال وكافة الجهات المعنية بما أستحدثه من ضمانات وحقوق لحماية الطفل العامل. الذي تضمن أحكاماً مستحدثه بشأن رعاية الطفل العامل، حيث تبين أنهم في حاجة**

إلي التوعية بفحوى تعديلات القانون وأن العمل بقرار وزير القوي العاملة والهجرة رقم 118 لسنة 2003، بشأن تحديد نظام تشغيل الأطفال وفقاً للسن المختلفة مازال سارياً ولم يتم إلغاءه رغم تعارضه مع أحكام الفصل الأول من الباب الخامس من القانون المنوه عنه أعلاه بشأن رعاية الطفل العامل، والذي تم نشره في الجريدة الرسمية العدد 24 مكرراً في 15/ 6/2008 وبدأ العمل به وأصبح ملزماً للكافة.وطبقاً للمادة الأولي من مواد القانون المشار إليه يلغي كل حكم يتعارض مع أحكامه.

- **التوعية باتفاقيات منظمة العمل الدولية المعنية بالتصدي لعمالة الأطفال والعمل القسري وهي اتفاقيات منظمة العمل رقم 29 لسنة 1939 بشأن العمل الجبري، والاتفاقية (105) لسنة 1957 بشأن القضاء علي العمل الجبري والاتفاقية 182 لسنة 1999 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، والاتفاقية رقم 143 لسنة 1975 بشأن العمال المهاجرون.**
- **شرح المنظور الديني لمناهضة الاتجار بالأطفال**
- **شرح التعديلات الجديدة على قانون الطفل المصري.**
- **ميثاق الشرف لمنع استغلال الأطفال في السياحة الجنسية.**
- **سبل تأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة.**
- **سبل حماية الأطفال العاملين.**
- **الاستخدام الآمن للانترنت.**
- **المنظور الصحي لتزويج الأطفال**

❑ **<u>تكوين فريق عمل لتأمين سلامة الأطفال حديثي الولادة:</u>**

- **تم تشكيل مجموعـــة عمل تطوعية منبثقة عن وحدة مناهضة الاتجار فى الأطفال، بحيث تعنى بتأمين وحماية الأطفال حديثي الولادة بالمستشفيات ودور الولادة من عمليات خطف المواليد والاتجار بهم.تضم المجموعة ممثلين عن كافة الجهات المعنية بحماية المواليد بوزارة الصحة والمستشفيات الجامعية علي المستوي القومي ، وكذلك ممثلين عن وزارتى العدل والداخلية والنيابة العامة. وتختص بما يلى :**

- **بلورة خطة للتوعية والوقاية بسبل سلامة الأطفال حديثي الولادة تتضمن اقتراح إجراءات عامة يتم تطبيقها علي جميع المستشفيات ودور الولادة بشأن تأمين حماية وسلامة الأطفال حديثي الولادة علي المستويات الإدارية والتقنية.**
- **إنشاء قاعدة بيانات تعكس الأرقام والمشكلات التي أفرزها الواقع والتي تختلف من جهة إلي أخري مثل: السرقة ، الاستبدال، الإساءة إلي الأطفال أو في حالة تخلي الأم عن الطفل بعد الولادة مباشرة.**

- **تنفيذ برامج لتدريب الفريق الصحى من الأطباء، التمريض، الأمن، والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالمستشفيات ومفتشي وكتبة الصحة، للتوعية بقضية الاتجار في الأطفال حديثي الولادة وتقديم المعلومات الأساسية حول الموضوع.**
- **إعداد دليل يتضمن إرشادات مبسطة لضمان تأمين وحماية الأطفال حديثي الولادة بالمستشفيات بهدف توعية الأم الحامل قبل دخولها للمستشفي وحتى خروجها بصحبة وليدها لضمان حمايته ورعايته بالشكل الذي يمنع جرائم الاتجار والاستبدال والاختطاف للطفل حديث الولادة.**
- **تفعيل نظام المستشفيات الصديقة للأم والطفل التي تكفل قدر الإمكان ملازمة الطفل حديث الولادة لأمه.**
- **تبنى مبادرات مجتمعية بالتعاون مع الجمعيات الأهلية تتضمن حوافز لتشجيع الأسر للإبلاغ عن الولادات التي تتم في المنازل(توزيع حفاضات وخدمات صحية وطبية للطفل والأم أو مزايا عينية....).**
- **تكليف المراكز البحثية في الجامعات والمعاهد بعمل دراسات أمبريقية عن موضع خطف أو استبدال أو سرقة الأطفال حديثي الولادة مما يساعد علي مد الجهات المعنية برصد حقيقي لأبعاد الظاهرة ووجود قواعد بيانات، والوقوف علي أهم الممارسات الفضلى في هذا الشأن والعمل علي نشرها.**
- **تفعيل اللوائح القائمة والقوانين للوصول إلى أقصي استفادة فيما يتعلق بحماية الطفل وتأمين سلامته وضمان حقوقه، وتفعيل آليات حماية الأطفال حديثي الولادة والاسترشاد بالآليات النموذجية مثل آلية تأمين مستشفي الجلاء كنموذج قد يري تعميمه من خلال وزارة الصحة، والتعرف على الثغرات وأوجه القصور التي يمكن مجابهتها باللوائح أو بالأوامر الإدارية التي قد تحتاج لاحقاً إلي تعديلات تشريعية، ووضع مسودة سياسات لتطوير خدمات مكاتب الصحة لضمان حماية الأطفال المواليد من الاستغلال والاتجار بالتنسيق مع وزارة الصحة.**

ط. <u>الحلقات النقاشية التى نظمها المجلس القومى لحقوق الإنسان:</u>

- ❑ **قام المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بتنظيم سلسلة من الحلقات النقاشية حول حقوق الإنسان وعلاقتها بالأشكال المختلفة للاتجار فى الأفراد تناولت قضايا الهجرة غير الشرعية والزواج المبكر والاتجار فى الأعضاء البشرية والعمل القسرى وأطفال الشوارع وعلاقتها بظاهرة الاتجار فى الأفراد.**
- ❑ **يأتى انعقاد تلك الندوات فى إطار حرص المجلس القومى لحقوق الإنسان على تنظيم سلسلة من الندوات التي تمس كافة الموضوعات المطروحة على الساحة العالمية والتي تهم الجميع وتشغل الرأي العام العالمي، ونظراً لأن قضية الاتجار فى الأفراد من القضايا المستجدة على المجتمع المصرى وأخذاً فى الاعتبار ارتباطها الوثيق بحقوق الإنسان.**

- **شارك فى تلك الندوات عدد من الأكاديميين والباحثين وأساتذة القانون والخبراء المختصين من الجهات الحكومية المعنية ، فضلاً عن ممثلين لأعضاء اللجنة الوطنية التنسيقية، كما تم دعوة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المعنية وعلى رأسها المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف.**
- **استهدفت الحلقات النقاشية بحث جذور هذه المشكلات الاجتماعية وإلقاء الضوء على الأطر التشريعية والتنفيذية والمجتمعية للتعامل معها وأهم التحديات التى تواجه الجهود المبذولة لمواجهتها والقضاء عليها، وصدرت عنها توصيات يتم نشرها فى وسائل الإعلام بهدف زيادة نطاق التوعية المجتمعية بتلك المشكلات التى تهدد المجتمع المصرى.**

الفصل الثانى: التعاون الدولى

من بين اختصاصات اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد تفعيل التعاون مع كافة أجهزة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة ظاهرة الاتجار فى الأفراد وغيرها من المنظمات والأجهزة الدولية ذات الصلة، وتحرص اللجنة من هذا المنطلق على تفعيل التعاون مع الأجهزة الدولية والإقليمية فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد حيث تحرص اللجنة الوطنية على الاستفادة من الخبرات الدولية والتجارب الناجحة فى هذا المضمار. ومن ناحية أخرى تؤمن مصر بأن تدعيم التعاون الثنائي والإقليمى والدولي بين دول المنشأ والمعبر والمقصد هو أمر حيوى ومطلوب لمكافحة الاتجار في الأفراد . وتحقيقاً لذلك فإن اللجنة الوطنية تعتبر فاعلاً رئيسياً في المناسبات الثنائية والإقليمية والعالمية ذات الصلة بالاتجار فى الأفراد وذلك لتبادل المعلومات وأفضل التجارب في مكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد.

أولاً : المشاركة فى المؤتمرات الدولية

1. المؤتمرات الدولية التى شاركت فيها اللجنة

- الاجتماع الإقليمي لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة حول المخدرات والجريمة حول " مكافحة الاتجار بالبشر وغسيل الأموال في إقليم البحر المتوسط " ، الذى عُقد في لارناكا بقبرص من 18-19 سبتمبر 2008 .
- المؤتمر الدولي الثالث لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال بريو دى جانيرو (25-29 نوفمبر 2008).
- مؤتمر المنامة حول " الاتجار فى الأفراد فى مفترق طرق " فى مارس 2009.
- المؤتمر الذى نظمته المنظمة الدولية للهجرة فى جامعة باليرمو بإيطاليا بمناسبة الاحتفال بمرور 10 سنوات على تأسيس اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتوسيع بروتوكول باليرمو والتى انتهت أعمالها إلى إطلاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الثلاثة المكملة لها ومنها بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد (باليرمو- مايو 2009) .
- مؤتمر " تداعيات تطبيق القوانين والاستراتيجيات لمكافحة الاتجار فى البشر من خلال تعظيم وتفعيل العلاقات الإقليمية والدولية " الذى نظمته جنوب أفريقيا بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبى فى جوهانسبرج خلال الفترة من 13 – 15 يوليو 2009.
- اجتماع الخبراء الدوليين للمشاركة فى صياغة برنامج تدريبى حول " مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين " الذى تم عقده فى أبوجا بنيجيريا خلال الفترة من 22 إلى 24 يوليو 2009.

- **المؤتمر الذى نظمته الممثلة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبى لمبادرة التحالف العالمى ضد الاتجار فى الأفراد حول " الوقاية من العبودية الحديثة " بفيينا يومى 14 و 15 سبتمبر 2009 .**

2. <u>المؤتمرات الدولية التى شاركت اللجنة فى تنظيمها :</u>

أ. <u>الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب حول المساعدة المباشرة لضحايا الاتجار فى الأفراد (القاهرة 14-16 ديسمبر 2009) :</u>

- **نظمت وزارة الخارجية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة اجتماعاً إقليمياً للخبراء العرب حول مساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد بمقر المجلس القومى للمرأة خلال الفترة من 14 إلى 16 ديسمبر 2008 تحت رعاية السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية، ورئيسة المجلس القومى للمرأة، ورئيسة ومؤسسة حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام ، وقد قامت سيادتها خلال جلسته الافتتاحية بتدشين النسخة العربية لدليل المنظمة الدولية للهجرة حول مساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد.**
- **شارك فى الاجتماع وفود 12 دولة عربية هى مصر والبحرين والإمارات وقطر والسعودية والأردن وفلسطين ولبنان والعراق والمغرب وسلطنة عمان والكويت ، إلى جانب ممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية وأجهزة الأمم المتحدة بالقاهرة وممثلين عن المنظمات المصرية والعربية غير الحكومية ومراكز الأبحاث والجامعات، وترأست الوفد المصرى السيدة السفيرة/نائلة جبر مساعد وزير الخارجية لشئون الهيئات والمنظمات الدولية ورئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد .**
- **ركزت جلسات الاجتماع على ثلاث محاور أساسية هى المنظور الحقوقى لتقديم المساعدة المباشرة لضحايا الاتجار، والمنظور الحقوقى لإنفاذ القانون، والتعاون الإقليمي العربى لمساعدة ضحايا الاتجار.**
- **ساهم الاجتماع – الذى يعد الأول من نوعه فى المنطقة العربية الذى يُخصص للبعد الحقوقى لقضية مكافحة الاتجار فى الأفراد المتصل بحماية حقوق ضحايا الاتجار ومساعدتهم بصورة ايجابية – فى زيادة الاهتمام الموجه إلى ضحايا الاتجار سواء بالنسبة لوسائل الإعلام المحلية أو للمنظمات غير الحكومية وتقديم دليل المنظمة الدولية للهجرة بما يتضمنه من خطوط إرشادية هامة للمنظمات غير الحكومية فى مجال التعرف على الضحايا ومساعدتهم وحماية حقوقهم، ومن ثم تطوير مستوى الخدمات المقدمة للضحايا .**
- **نجح الاجتماع فى جذب عدد ليس بالقليل من المنظمات غير الحكومية المصرية والعربية الجادة للمشاركة فيه والحصول على نسخة من دليل المنظمة الدولية للهجرة، كما شكل فرصة جيدة للخبراء العرب المشاركين للإطلاع على التجارب الأخرى للدول وللمنظمات غير**

الحكومية المصرية والعربية إلى جانب التعرف على أهم ما يتضمنه دليل المنظمة الدولية للهجرة من خطوط إرشادية لكل المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال مساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد من حيث :

- **توفير الأمن الشخصى لضحايا الإتجار فى الأفراد وللعاملين فى المنظمات غير الحكومية القائمين على تقديم المساعدات والحماية لهم.**
- **وضع معايير دقيقة تُمكن المنظمات غير الحكومية من التفرقة بين الجرائم المتصلة بالإتجار فى الأفراد وبين تهريب المهاجرين، وكذلك لتحديد ضحايا الإتجار فى الأفراد والتفرقة بين الأفراد الراغبين فى الحصول على المساعدة باعتبارهم ضحايا للإتجار.**
- **تقديم المساعدات الخاصة بإعادة تأهيل الضحايا.**
- **الخطوط الاسترشادية لإنشاء وإدارة دور آمنة لتقديم الرعاية والمأوى للضحايا .**
- **تطوير المعايير الدنيا للرعاية والأحكام الخاصة بالخدمات الصحية المتخصصة المتسقة مع احتياجات ضحايا الإتجار ، أخذاً فى الاعتبار المصالح الصحية العامة لدول المنشأ والعبور والاستقبال.**
- **إنشاء عملية تعاون متخصصة متبادلة بين مسئولى إنفاذ القانون وبين المنظمات التى تقدم الخدمات لضحايا الإتجار فى الأفراد وتطوير برامج للاتصال بوحدات الشرطة والتعاون الفنى وبناء القدرات لضمان حماية أفضل لحقوق الضحايا وحماية الشهود فى ظل نظام العدالة الجنائية القائم .**

- **اختتم الاجتماع أعماله بتوجيه برقية شكر إلى السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية على تفضل سيادتها برعاية الاجتماع وتدشين النسخة العربية من دليل المنظمة الدولية للهجرة حول مساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد. وقد أشادت وفود الدول العربية المشاركة بالجهود التى تقوم بها سيادتها من خلال حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام للتصدى لظاهرة الاتجار فى الأفراد .**

<u>ثانياً : التعاون مع المنظمات الدولية فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد</u>

<u>الأمم المتحدة:</u>

- **في ضوء الاهتمام الخاص الذى توليه اللجنة الوطنية للتعاون مع الأمم المتحدة فى مجال مكافحة الاتجار في الأفراد، قدمت اللجنة الوطنية تقارير حول الإجراءات والسياسات المصرية في مكافحة الاتجار فى الأفراد لكل من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومقررة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الاتجار فى الأفراد وخاصة فى النساء والأطفال، وكذلك مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمكافحة الأشكال المعاصرة للرق .**

- **تلعب مصر حالياً دوراً فاعلاً في المفاوضات التي تجرى بين الدول الأفريقية في الأمم المتحدة في نيويورك بهدف صياغة خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار فى الأفراد تحت إشراف رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتم حالياً التنسيق مع الدول الأعضاء التي لديها خطط عمل مماثلة أو مواقف مشابهة في هذا الشأن.**
- **شاركت مصر فى رئاسة الاحتفالية التى نظمها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة لإطلاق التقرير العالمى الشامل الأول حول ظاهرة الاتجار فى الأفراد بنيويورك فى 12 فبراير 2009.**
- **وبالإضافة إلى ذلك ، قدمت مصر قراراً حول الاتجار فى الأفراد في الجلسة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي عقد بفيينا فى أكتوبر 2008 وتم الموافقة على القرار المصرى بالإجماع .**
- **<u>التعاون المستقبلى مع أجهزة الأمم المتحدة فى القاهرة :</u> عقدت اللجنة الوطنية عدداً من الاجتماعات مع أجهزة وبرامج الأمم المتحدة فى القاهرة، وكان الغرض الرئيسى لتلك الاجتماعات هو تحديد مجالات التعاون الممكنة فى مجال الإتجار فى الأفراد. وأكدت أجهزة الأمم المتحدة حرصها على دعم جهود اللجنة ولا سيما بالنسبة للإعداد الفنى وتدريب الكوادر المكلفة بإجراء دراسة شاملة على المستوى القومى حول مدى وأبعاد مشكلة الاتجار فى الأفراد .**

<u>الاتحاد الأوروبى:</u>

1) تم تنفيذ المرحلة الأولى من التعاون فى إطار سياسة الجوار الأوروبية بين اللجنة الوطنية لبناء القدرات فى مجال مساعدة ضحايا الاتجار بالتعاون مع هيئة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات TAIEX بإيفاد ستة من ممثلى الجهات الأعضاء فى اللجنة الوطنية إلى مدينتى لندن وشيفلد فى أبريل 2009، وذلك بهدف الإطلاع على التجربة البريطانية فى مجال مساعدة ورعاية ضحايا الاتجار فى الأفراد بما فى ذلك حملات التوعية الإعلامية لمناهضة الاتجار فى الأفراد كما سبق الإشارة إليه فى القسم الخاص بالدورات والبرامج التدريبية لبناء القدرات.

2) تم الاتفاق مع مشروع الاتحاد الأوروبى للتنمية ودعم العدالة والأمن التابع للاتحاد الأوروبى على دعم جهود اللجنة للاستفادة بالخبرة الفنية للاتحاد الأوروبى فى إطار قيام اللجنة بالإعداد للإستراتيجية الوطنية المتكاملة للتعامل مع قضية الاتجار فى الأفراد ، كما سبقت الإشارة فى إطار المسار التنفيذى .

<u>المنظمة الدولية للهجرة:</u>

(1) هناك تعاون وثيق بين اللجنة الوطنية التنسيقية والمنظمة الدولية للهجرة تمثل فيما تم عرضه سابقاً فى التقرير بشأن تنظيم دورات تدريبية ومؤتمرات دولية. ولعل أبرز أوجه هذا التعاون هى الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب الذى عُقد تحت رعاية السيدة الفاضلة قرينة السيد رئيس الجمهورية فى ديسمبر 2008 بهدف المساعدة المباشرة لضحايا الاتجار فى الأفراد.

(2) ومن ناحية أخرى تقوم المنظمة الدولية للهجرة بدور فنى للإشراف على إعداد الدراسة التى تم الاتفاق مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على إعدادها بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة.

(3) يتم التنسيق حالياً بين وزارة الداخلية والمنظمة الدولية للهجرة بهدف إعداد برامج تدريبية فى مجالى الاتجار فى الأفراد والهجرة غير الشرعية على غرار الدورة التى عُقدت العام الماضى لجهات إنفاذ القانون، وسيتم فى هذا الخصوص تنظيم دورة تدريبية متخصصة خلال الفترة من 11 إلى 22 أكتوبر الجارى حول " حماية ضحايا الاتجار والتحقيق مع المتاجرين".

(4) هذا، بالإضافة إلى الاتفاق بين المنظمة الدولية للهجرة ووزارة الصحة على بروتوكول خاص للتعاون المشترك فى مجال تعزيز الحماية لضحايا الاتجار فى الأفراد فى الأفراد من خلال مشروع بعنوان " تعزيز قدرات وزارة الصحة لمساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد " Enhancing the capacity of the Ministry of Health to assist victims of trafficking in Egypt ، كما سبقت الإشارة فى إطار المسار التنفيذى.

<u>منظمة الأمن والتعاون الأوروبى:</u>

- ❑ شاركت مصر كأحد الشركاء المتوسطيين للمنظمة فى جميع المناسبات التي تنظمها المنظمة فيما يتعلق بالاتجار فى الأفراد، بما في ذلك مؤتمر فيينا لمكافحة الاتجار في الأطفال(مايو 2008)، والاجتماع الذى عقدته المنظمة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة حول " مكافحة الاتجار فى الأفراد وغسيل الأموال في منطقة حوض البحر المتوسط "، الذي عقد في لارناكا بقبرص(سبتمبر 2008) وأخيراً المؤتمر الذى نظمته مبادرة التحالف العالمى ضد الاتجار فى الأفراد حول" الوقاية من العبودية الحديثة " بفيينا يومى 14 و 15 سبتمبر 2009 .
- ❑ تحرص اللجنة الوطنية على توسيع تعاونها مع الممثلة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبى المعنية بالاتجار في الأفراد بهدف الاستفادة من الممارسات المثلى للمنظمة فى مجالات التعرف على الضحايا وحمايتهم ومساعدتهم، وكذلك لتبادل المعلومات حول الأساليب التي يستخدمها المتاجرين حتى يتم كشفهم وملاحقتهم مرتكبي جرائم الاتجار.
- ❑ تقوم الأمانة الفنية للجنة الوطنية حالياً باستيفاء الاستبيان الذى أعدته المنظمة حول الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية في هذا الصدد.

<u>مجموعة دول حركة عدم الانحياز:</u>

- ❑ يتم إثارة الموضوعات ذات الصلة بالاتجار فى الأفراد فى كافة المحافل ذات الصلة بالأنشطة المعنية بالمرأة وحقوق الإنسان لدول المجموعة التى تضم 118 دولة و17 مراقباً، وتحرص الرئاسة الحالية للحركة (مصر) على تعزيز التعاون ما بين دول الحركة فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد. وقد

تضمنت الوثيقة الختامية لقمة عدم الانحياز الأخيرة التى عقدت بشرم الشيخ فى يوليو 2009 جـــزءاً كاملاً عن الاتجار فى الأفراد أشار إلى ما يلى :

- **القلق بشأن تنامى ظاهرة الاتجار فى الأفراد فى العالم، والتأكيد على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكول المكمل لها المتعلق بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد خاصة فى النساء والأطفال .**
- **الترحيب بإنشاء المبادرة العالمية للأمم المتحدة لمحاربة الاتجار فى الأفراد من أجل تنسيق الأعمال بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف مساعدة الحكومات على ضمان ملاحقة الاتجار فى الأفراد ومنعه، وضمان حصول الضحايا على جميع التعويضات عن الأضرار التي أصابتهم وتوفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان الخاصة بهم.**
- **الحاجة للتوصل إلى حل دولي متسق بشأن العبودية والاتجار فى الأفراد، وحث كافة الدول على اتخاذ إجراءات فعالة وتعزيزها لمحاربة كافة أشكال العبودية والاتجار فى الأفراد والقضاء عليها والتصدى للطلب على ضحايا الاتجار فى الأفراد وحمايتهم ومحاكمة مرتكبي هذه الجريمة.**
- **دعوة جميع الدول التي لم تنضم بعد للبروتوكول المتعلق بمنع الاتجار فى الأفراد للانضمام إليه وتطبيقه بشكل فعال، عن طريق إدراج أحكامه في التشريع الوطني وتعزيز نظم القضاء الجنائي.**
- **الإعراب عن عزم الحركة على تعزيز قدرة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، على تقديم المساعدة للدول الأعضاء التي تطلبها من أجل تنفيذ البروتوكول.**
- **حث كافة الدول فرادى ومن خلال التعاون الدولي ، على زيادة الجهود للتصدي للاتجار فى الأفراد بطرق من بينها إسهامها الفاعل في إقامة شراكة عالمية ضد الرق والاتجار فى الأفراد، بغية تحسين التنسيق وتبادل المعلومات خاصة بشأن حماية حقوق ضحايا الاتجار، وفي هذا الشأن تم التأكيد على ضرورة تبني الأمم المتحدة لأسلوب مترابط وشامل إزاء مشكلة الاتجار فى الأفراد ؛ وتشجيع كافة الدول الأعضاء على التفكير بشكل عاجل في وضع خطة عالمية ، تعتمدها الجمعية العامة لمحاربة الاتجار فى الأفراد ؛ والترحيب باعتماد قرار الجمعية العامة رقم 194/63 بعنوان "تحسين التنسيق في الجهود المبذولة لمحاربة الاتجار فى الأفراد ".**
- **حث جميع الدول على تشجيع الجهود الوطنية التي تبذل لمحاربة هذه الآفة من خلال تعزيز التشريعات في هذا المجال، وزيادة الوعي وبإقامة مؤسسات وطنية ودولية تخصص لمحاربة هذه الآفة والتعاون في إطار إقليمي ودولي ، دون فرض متطلبات أحادية الجانب على دول أخرى.**

- **كانت قضية الاتجار فى الأفراد من بين القضايا التى حظيت بالاهتمام خلال جلسات قمة السيدات الأولى التى عقدت على هامش قمة حركة دول عدم الانحياز فى شرم الشيخ فى يوليو الماضى والتى ترأستها السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيدة رئيس الجمهورية. وقد أكدت سيادتها فى ملاحظاتها الختامية للقمة على أن الاتجار فى الأفراد جريمة عالمية نتجت بصورة مباشرة عن العولمة والتقدم**

فى وسائل الاتصالات والفقر والأمية والنزاعات المسلحة، الأمر الذى يجعل المرأة أكثر المجموعات عرضة للاستغلال من جانب المتاجرين، ونوهت سيادتها إلى أن الاتجار فى الأفراد يعد أحد المظاهر المعاصرة للعبودية وينتهك حقوق الإنسان ويهدد الأمن والسلم العالميين.

- **تهتم مصر باعتبارها الدولة المضيفة بإدماج موضوعات الاتجار فى الأفراد وخاصة فى النساء ضمن أنشطة المركز الإقليمى الذى من المزمع أن تستضيفه مصر حول المرأة .**

منظمة المؤتمر الإسلامى:

- **يعد الاتجار فى الأفراد من بين الموضوعات الهامة التى تتضمنها قرارات وبنود الاجتماعات والمؤتمرات التى تعقدها المنظمة ومنها الدورة 36 لوزراء خارجية المنظمة فى دمشق- مايو 2009.**
- **تحرص مصر على إدماج موضوعات الاتجار فى الأفراد خاصة فى النساء فى أنشطة المنظمة الخاص بالمرأة فى إطار الآليات الإقليمية الخاصة بالمرأة والمزمع إنشائها فى القاهرة.**

الفصل الثالث : التعاون مع المجتمع المدنى

إن جريمة الاتجار فى الأفراد جريمة متعددة الجوانب والأبعاد وتتطلب تكاتف الجهود الحكومية مع مؤسسات المجتمع المدنى لا سيما للتوعية بمخاطر الظاهرة وحماية ضحايا الاتجار فى الأفراد ومساعدتهم. ومما لا شك فيه أن دور المجتمع المدنى فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد دور محورى. هذا، ونظراً لأن الاتجار فى الأفراد من الجرائم المستجدة على المجتمع المصرى فلا يوجد من الناحية الفعلية فى مصر من بين مؤسسات المجتمع المدنى التى تعمل فى هذا المجال سوى حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام التى تقوم بنشاط ملحوظ فعلى ، وهى منظمة غير حكومية عالمية تعمل على تحقيق السلام وحماية النساء والأطفال من العنف، تم تأسيسها بمبادرة من السيدة سوزان مبارك عام 2003 .

أنشطة الحركة:

1. على المستوى العالمى:

- تتعدد أنشطة الحركة عالمياً، ما بين حملات للتوعية والتعاون مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى، إلى جانب تنظيم والمشاركة فى المؤتمرات الدولية ذات الصلة بالاتجار فى الأفراد تحت رعاية السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية، ورئيسة المجلس القومى للمرأة، ورئيسة ومؤسسة الحركة.
- وفى هذا الخصوص، شاركت الحركة برئاسة السيدة الفاضلة سوزان مبارك فى عدد من المؤتمرات الدولية كان من أبرزها مؤتمر فيينا الخاص بالمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار فى الأفراد الذى عقد فى فبراير 2008 ، ومؤتمر المنامة حول " الاتجار فى الأفراد فى مفترق طرق " الذى عقد فى مارس 2009 . ويجدر التنويه إلى حرص السيدة الفاضلة سوزان مبارك كرئيسة للحركة على أن تشارك الحركة فى النقاش التفاعلى الذى نظمه رئيس الجمعية العامة لعاميين متتاليين فى 2008 و2009 ، وذلك بهدف النظر فى صياغة خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار فى الأفراد.
- مؤتمر المنامة حول " الاتجار فى الأفراد فى مفترق طرق " :

❐ قامت الحركة بالتنسيق مع المجلس الأعلى البحرينى للمرأة فى الإعداد والتنظيم لفعاليات المؤتمر، الذى هدف إلى تعزيز المبادرات الرامية إلى جذب مختلف الفئات العمرية والمهنية للمشاركة فى جهود مكافحة الاتجار والنظر فى التدابير الأمنية والتشريعية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص للقضاء على الاتجار فى الأفراد وبحث سبل دعم الضحايا وتوفير خدمات الرعاية والمساعدة الملائمة لهم.

- **شاركت السيدة الفاضلة سوزان مبارك فى فعاليات المؤتمر، حيث ألقت سيادتها كلمة افتتاحية، كما تلت سيادتها " إعلان المنامة " الصادر عنه فى ختام أعماله والذى تضمن أهم التوصيات الصادرة عن جلسات عمله الرئيسية والموائد المستديرة التى عقدت على هامش أعماله. هذا، وتقديراً من عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى لدور سيادتها فى دعم قضايا المرأة العربية، قام بتقليد سيادتها وسام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من الدرجة الأولى وهو أرفع وسام بحرينى.**
- **أكدت السيدة الفاضلة سوزان مبارك فى كلمتها الافتتاحية للمؤتمر على أهمية وضرورة مشاركة قطاع الأعمال فى محاربة ظاهرة الاتجار فى الأفراد وأن الأزمة الحقيقية التى يعانى منها العالم هى نقص المعلومات المتاحة بشأن الحجم الفعلى والأبعاد الحقيقية لتلك الظاهرة**

<u>على المستوى الوطنى :</u>

- **تركز الحركة فى مصر على حملات التوعية بمخاطر الظاهرة خاصة بين صغار السن من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، وذلك بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية من بينها وزارات الداخلية والاتصالات والإعلام، فضلاً عن المجالس القومية لحقوق الإنسان والأمومة والطفولة والمرأة، وكذلك القطاع الخاص المصرى، ومن أبرز تلك الأنشطة:**
  - **أطلقت الحركة مبادرة الاستخدام الآمن للانترنت بالتعاون مع وزارة الاتصالات ووزارة الداخلية لتوعية الشباب والأطفال من طلاب المدارس والجامعات بمخاطر الاستخدام غير الآمن للانترنت ، حيث أن تكنولوجيا المعلومات والإنترنت عملت على زيادة وتسهيل عملية الاتجار فى الأفراد أو فى الأطفال أو فى الأعضاء البشرية ومن ثم استهدفت المبادرة التعريف بكيفية استخدام الإنترنت بطريقة سليمة دون الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الوقوع ضحية لها.**
  - **تتعاون الحركة مع القطاع الخاص المصرى وذلك لتنفيذ مبادئ أثينا الأخلاقية في مؤسساتهم فى إطار حملة " أوقفوا الاتجار فى الأفراد فوراً " End Human Trafficking Now Campaign التى أطلقتها السيدة سوزان مبارك فى أثينا عام 2006 والتى تتضمن مبادئ إرشادية لكيفية مساهمة القطاع الخاص فى مناهضة الاتجار فى الأفراد، وتمويل حملات التوعية والتأثير على أصحاب أعمال آخرين للاشتراك في الحملة، ومن ثم منع الاتجار وإعادة إدماج الضحايا في المجتمع مرة أخرى وإعادة تأهيلهم وتوفير العمل الآمن لهم.**

- **تنظر حالياً الحركة فى التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة فى مجال إنشاء مركز إنقاذ لضحايا الاتجار Rescue Center .**

- **التعاون بين الحركة واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد:**
  - **تشارك الحركة ضمن الأنشطة والمناسبات التى تنظمها اللجنة الوطنية أو تشارك فى تنظيمها مثل الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب لمساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد الذى عُقد فى ديسمبر 2008 ، وكذلك الحلقة النقاشية المخصصة للإعلاميين التى استضافتها الهيئة العامة للاستعلامات فى مايو 2009، كما تشارك الحركة أيضاً فى الأنشطة التى تنظمها الجهات الوطنية الأعضاء فى اللجنة الوطنية مثل المجلس القومى لحقوق الإنسان والمجلس القومى للأمومة والطفولة.**
  - **يتم حالياً النظر فى تطوير سبل التعاون المستقبلية مع الحركة فى مجال تنظيم دورات تدريبية لبناء القدرات وخاصة للإعلاميين، بالإضافة إلى النظر فى إمكانية إطلاق حملة إعلامية ضخمة بالتعاون مع وزارة الإعلام.**

فضلا عن هذا، تعمل اللجنة الوطنية على جذب مؤسسات المجتمع المدنى الراغبة فى التعاون معها وإشراكها فى أنشطة اللجنة، وفى هذا الخصوص حرصت اللجنة على دعوة المنظمات المصرية غير الحكومية إلى الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب لمساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد الذى عُقد تحت رعاية السيدة الفاضلة قرينة السيد رئيس الجمهورية فى ديسمبر 2008 ، كما حرصت اللجنة أيضاً على الاجتماع بالمجتمع المدنى من كافة أنحاء الجمهورية بهدف شرح فلسفة القانون المصرى المتكامل الذى تم صياغته لتجريم الاتجار فى الأفراد والذى أعدته اللجنة الوطنية وإطاره العام وأهدافه وأهم ما يتضمنه من مواد، وكذلك التعرف على رؤى ومقترحات المجتمع المدنى حول هذه القضية. ومع ذلك يظل إشراك المجتمع المدنى فى أنشطة اللجنة أحد التحديات الرئيسية التى تواجه عمل اللجنة الوطنية والتى تضعها اللجنة ضمن أولوياتها الرئيسية خلال المرحلة القادمة.

الفصل الرابع : أهم التحديات التى تواجه عمل اللجنة

رغم أن اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار فى الأفراد لم يمض على إنشائها سوى عامين وباعتبار أنها لا تزال فى المراحل الأولية للتعامل مع الظاهرة إلا أنها حرصت على وضع الأساس العلمى السليم للتعامل المتكامل مع هذه الظاهرة الإجرامية من خلال التحرك على مسارات متوازية تم من خلالها:

- الانتهاء من إعداد وصياغة مشروع قانون طموح يتعامل مع كافة جوانب الظاهرة ويضع عقوبات صارمة على المتورطين فيها، ويولى أهمية قصوى لحماية حقوق ضحاياها من خلال مشروع يسبق غيره من قوانين الدول الأخرى ويراعى خصوصية المجتمع المصرى.
- وضع الإطار العام لإستراتيجية وطنية للتعامل المتكامل مع جريمة الإتجار.
- إتخاذ خطوات محددة لإيجاد منظومة حكومية مؤسسية تكفل التعامل الفعال لشتى أجهزة ووزارات ومؤسسات الدولة بشكل واع ومحدد مع جريمة الإتجار فى الأفراد.
- إتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات فى سبيل نشر الوعى بجريمة الإتجار والتعريف بها وبحدودها والتفرقة بينها وبين الجرائم ذات الصلة كالهجرة غير الشرعية والعمالة القسرية وزواج القاصرات وغير ذلك.
- تكثيف التعاون الدولى مع الدول والكيانات الأخرى لاسيما تلك التى قطعت شوطاً متقدماً فى التعامل مع جريمة الإتجار كالإتحاد الأوروبى والولايات المتحدة بغية التعرف على تجارب تلك الدول والكيانات والاستفادة منها. هذا، فضلاً عن تعزيز التعاون وتعظيم الاستفادة من منظومة الأمم المتحدة والحصول على أكبر قدر من الاستفادة منها وهو ما تمثل فى الدعم الفنى والمالى الذى تم الحصول عليه من هذه المنظومة.
- حث المجتمع المدنى على الاضطلاع بدور محورى فى التوعية بمخاطر الاتجار فى الأفراد، وكذلك التفاعل الإيجابى مع وسائل الإعلام لتطوير تناولها لقضية الاتجار فى الأفراد.

إلا أن تجربة عمل اللجنة خلال الفترة الماضية كشفت أيضاً عن وجود عدد من التحديات التى لا تزال تواجه الجهود الوطنية فى هذا المجال، وتحتاج للتعامل معها خلال المرحلة المقبلة، مما يلزم أن نعرض له وذلك على النحو التالى:

- ❐ <u>عدم توافر الإحصائيات والمعلومات الدقيقة حول الحجم الفعلى والأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة فى مصر</u>: إذ أنه رغم ما تمثله قضية الإتجار فى الأفراد من مشكلة عالمية تعانى منها كافة الدول بالنظر إلى طبيعة جريمة الاتجار فى الأفراد كتجارة سرية تتم فى الخفاء إلا أن وجود الحد الأدنى من التقديرات أو البيانات أو المؤشرات حول حجم كل شكل من أشكال الإتجار وتوزيعه الجغرافى يعد لازماً لعمل اللجنة وتتوقف على توافره مسارات العمل المختلفة. من هنا فإن اللجنة تعول كثيراً على الانتهاء من الدراسة المتكاملة حول الاتجار فى الأفراد فى

مصر التى يقوم بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لتقديم صورة أقرب إلى الدقة – ولو على سبيل التقديرات والمؤشرات العامة– حول الحجم الفعلى لكل شكل من أشكال الإتجار فى الأفراد فى المجتمع المصرى.

- ❒ إعداد الكوادر المتخصصة فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد فى مصر: لا تزال الكوادر الوطنية المؤهلة للتعامل مع الجريمة من كافة جوانبها محدودة العدد لا سيما من بين مسئولى إنفاذ القانون بالنظر إلى أنها ظاهرة مستجدة على المجتمع المصرى. ومن ثم الحاجة الماسة للنظر فى السبل المناسبة للبناء التدريجى لأعداد المتخصصين فى هذا الشأن وتطوير قدراتهم وهو ما لا ينسحب فقط على جهات إنفاذ القانون بل أيضاً على كافة المتعاملين مع جرائم الاتجار فى الأفراد.
- ❒ كيفية تنشيط وتفعيل المشاركة المجتمعية للمجتمع المدنى ورجال الأعمال فى أنشطة اللجنة الوطنية : أهمية العمل على إشراك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى فى دعم أنشطة اللجنة فعلى الرغم من مشاركة عدد كبير من المنظمات المصرية غير الحكومية فى الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب الذى نظمته اللجنة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة فى ديسمبر 2008 حول " المساعدة المباشرة لضحايا الاتجار فى الأفراد " إلا أنها تظل مشاركة محدودة دون وجود برامج لتفعيل هذا التعاون بما يحقق أهداف اللجنة ويسهم فى مكافحة الظاهرة.

من ناحية ثانية تواجه اللجنة الوطنية مشكلات عملية تحول فى كثير من الأحيان دون إنجاز ما ترغب اللجنة فى إتمامه أبرزها ما يلى :

- ❒ عدم تفرغ ممثلى الجهات الأعضاء فى اللجنة الوطنية التنسيقية، وعدم استمراريتهم فى مواقعهم، مما يصعب من عملية التواصل بين ممثلى الجهات الأعضاء فى اللجنة الوطنية.

- ❑ ولا زالت اللجنة الوطنية تواجه مشكلة غياب مخصصات مالية لها تسمح لها بتنظيم كافة أعمال اللجنة وإقامة وحدة للتوثيق والمعلومات وفقاً للقرار المنشئ للجنة، بالإضافة إلى الأنشطة الخاصة بالترويج مثل اعتزام اللجنة عمل أفلام وثائقية قصيرة بتكلفة متوسطة وملصقات وكتيبات لاستخدامها للترويج لمناهضة الاتجار فى الأفراد سواء فى وسائل الإعلام أو فى المناسبات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التى تنظمها اللجنة أو تشارك فيها وكذلك طباعة ملصقات وكتيبات للترويج لمناهضة الاتجار فى الأفراد، وأنشطة التدريب من خلال عقد عدد من الدورات التدريبية سنوياً بالتنسيق مع الجهات المعنية وذلك للدبلوماسيين وللإداريين الملحقين للعمل فى القنصليات العامة أو فى الأقسام القنصلية بالسفارات ، على أن تشمل أيضاً إعلاميين وقضاة وأعضاء من النيابة العامة. وجارى حالياً إعداد مسودة لرفعها للسيد رئيس مجلس الوزراء لتخصيص بعض الموارد المالية للجنة لتمويل أنشطتها الآخذة فى التوسع.

- **الحاجة لتطوير التعامل الإعلامى مع القضية الذى لا يزال قاصراً عن التعامل الموضوعى بدون تضخيم أو مبالغة مع جوانب القضية، واستمرار الخلط بين الإتجار فى الأفراد والجرائم الأخرى قريبة الصلة كالهجرة غير الشرعية والعمالة القسرية وزواج القاصرات مما ترى اللجنة أنه لا يساعد فى التعامل العلمى المحدد مع هذه الجريمة.**

- **الحاجة لوجود دور لإيواء أو أماكن خاصة وكذلك لتطوير المؤسسات الإيوائية القائمة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعى والبالغ عددها 306 مؤسسة، بهدف استضافة الضحايا وتقديم الرعاية والمساعدة لهم سواء الخدمات الصحية أو النفسية أو القانونية اللازمة وبرامج للتأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعى وبرامج تعليمية للضحايا من الأطفال.**

ومن بين ما تسعى اللجنة إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة لمواجهة التحديات سالفة الذكر صياغة استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الاتجار فى الأفراد وتوسيع الدورات التدريبية لبناء القدرات، والتعاون الدولى مع المنظمات الدولية، فضلاً عن بذل مزيد من الجهود على المستوى الترويجى الإعلامى وإطلاق حملة توعية ضخمة فى مصر، وتفعيل المزيد من التعاون الدولى بهدف بناء القدرات الوطنية والوقوف على أهم المستجدات الدولية فى هذا المجال.

الملاحق

(1) كلمة السيدة الفاضلة قرينة السيد رئيس الجمهورية، ورئيسة المجلس القومى للمرأة، ورئيسة ومؤسسة حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام خلال افتتاح الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب حول المساعدة المباشرة لضحايا الاتجار فى الأفراد (القاهرة 14-16 ديسمبر 2008).

Excellencies, Ladies and Gentlemen,

It is indeed a pleasure to welcome you all to this regional expert meeting on rights-based assistance for victims of human trafficking. I would like to also take this opportunity to welcome H.E William Lacy Swing in his first official visit to Cairo as director General of the International Organization of Migration (IOM). IOM has been a close Partner of ours in many important activities; from migration to issues closely related to enhancing human security. It has played a leading role in the protection and assistance to victims of human trafficking for the last decade. The IOM's vast experience in counter-trafficking which stems from their numerous projects at the grassroots level has not only put them at the forefront in the fight against trafficking, but also constitutes an invaluable example for new initiatives in the field of the protection of victims.

ـــ السيـــدات والســـــادة 00

لقد شهدت السنوات العشر الأخيرة تصاعدا غير مسبوق لجرائم الإتجار بالبشر ، بما تنطوى عليـه من امتهان لكرامة الإنسان وآدميته ، وما تمثلـــه من ارتداد ـــ خارج سياق العصر ـــــ لممارسـات العبودية والسخرة 0

تحولت هذه الجرائم إلى ظاهرة عالمية 00 أصبحت تفرض نفسها على الأجندة الدولية ، وصـارت موضوعا لاجتهادات عديدة تسعى لدراســـة أبعادها ومسبباتهـــا وسبل التصدى لمخاطرهـا واحتـواء تداعياتها.

أدركت الأسرة الدولية خطورة هذه الظاهرة 00 بات هناك وعى متزايد بضرورة محاصرتها بالمزيد من التدابير التشريعية والتنفيذية وحملات التوعية ، وصار لدينا توافق دولـى حـول حتميـة التنسـيق والتعاون بين دول المجتمع الدولى ومنظماته للتصدى لهذه الظاهرة على مختلف المسـتويات 00 علـى المستوى الداخلى بتضافر جهود الحكومات والمنظمات الأهلية ومجتمع الأعمال ، وعلى المستوى الإقليمى والدولى من خلال تبادل المعلومات والخبرات القانونية والفنية ذات الصلة 0

إننا إذ نفتتح اليوم هذا المؤتمر الهام 00 نستلهم هذا التوافق الدولى حول ضرورة التصدى للإتجار فى البشر 00 نستلهم اتفاقية الأمم المتحدة التى اعتمدناها معا فى (بـــاليرمو) منـــذ ثمـــان ســـنوات 00 ونشارك فى التحرك الدولى المشترك الذى دعت إليه لمحاصرة هذه الجرائم البشعة 00 مقتنعين بأنها تمثل ظاهرة عالمية 00 تقتضى تحركا عالميا لمواجهتها بأقصى قدر من التعاون والتنسيق وتضافر الجهود 0

ـــــ السيـــــدات والســـــــادة 00

إن عالمنا العربى ليس بمعزل عن هذا التحرك العالمى الراهن 00 فلقد صار هنـــاك إدراك متزايـــد لحجم وأبعاد هذه الظاهرة فى منطقتنا ، وبدأنا فى التعامل معها بالعديد من الإجـــراءات والتـــدابير علـــى المستويين التشريعى والتنفيذى 0 نسعى جاهدين لأفضل السبل لمحاصرتها وتجفيف منابعهـــا واحتـــواء انعكاساتها ، ونجتهد لتحقيق ذلك بنهج يتجاوز مجرد تجريم الاتجار بالبشر ومعاقبـــة مرتكبيـــه 00 إلـــى مساندة ضحايا هذه الجرائم ، ورعايتهم نفسيـــا واجتماعيـــا ، وتـــأهيلهم لإعـــــادة دمجهـــم فـــى حركـــة مجتمعاتهم 0

يتصل هذا النهج اتصالا وثيقا بموضوع هذا المؤتمر الإقليمى حـــول ســـبل مساعـــــدة الضـــحايا الأبرياء للإتجار بالبشر والوقوف إلى جانبهم 0 ولا شك أن هناك أسئلة تشغلنا جميعا تتعلق بكيفية التعامل مع هؤلاء الضحايا 00 خاصة الأطفال والفتيات 0 كيف نستعيد لهم ثقتهم فى أنفسهم ومجتمعـــاتهم ؟ 00 كيف نعيد تأهيلهم ليشاركوا من جديد فى حركة هذه المجتمعـــات ؟ 00 كيف نحمى حقوقهم فى مواجهـــة مرتكبى هـــذه الجرائم ؟ وكيـــف نمنع تكـــرار تعرضهـــم لهـــذا الامتهـــان ومعاناته ؟

إن الدليل الاسترشادى الذى أصدرته المنظمة الدولية للهجرة يأتى ليطرح إجابات واضحة وصريحة على هذه التساؤلات 00 ويمثـــل ـــــ دون شـــك ـــــ إسهاما كبيرا تشتد الحاجة إليه لتقديم المســـاندة المباشرة لضحايا الإتجار فى البشر 00 وإننى أتوجه بالإشادة والتقدير للمنظمة على هذا الإسهام القـــيم ، وأثق كل الثقة أن إطلاق هذا المؤتمر للنسخة العربية من هذا الدليل ستمثل إضافـــــة هامـــــــة ومفيـــدة لجهودنا الإقليمية فى عالمنا العربى 00 سواء على مستوى تطبيق التشريعـــــات المناهضـــــــة لهـــذه الجرائم ، أو تعزيز الشراكة الضروريـــة بين الدولـــة والمجتمـــــع المدنـــــى ومجتمـــــع الأعمـــال 00 للتصدى لها واحتواء تداعياتها 0

ـــ السيـــــدات والســـــــادة 00

لقد أولت مصر اهتماما فائقا لمكافحـــة الاتجار بالبشـــر منذ سنوات طويلة وقبـــل أن يتحـــول إلـــى ظاهرة عالمية 00 ويشهد على ذلك انضمامها للاتفاقية الدولية لمناهضة الرق عام 1926 ، والاتفاقيـــة الخاصة بالسخرة والعمل القسرى عام 1930 ، وغيرهما من الاتفاقيات الدولية العديدة اللاحقة ، انتهـــاء باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمـــــــة العـــابرة للحـــــــدود لعـــام 2000 ومـــا تضـــمنه بروتوكولها الخاص بالإتجار بالبشر 00 والنساء والأطفال على وجه الخصوص 0

قامت مصر بالتصديق على كافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة 00 وأصبحت هذه الاتفاقيات جزءا من تشريعاتها وفق أحكام المادة (151) من الدستور المصرى ، كما تضمنت قوانينهـــا عقوبـــات صـــارمة للجرائم المتعلقة بمختلف أشكال الإتجار بالبشر 0

جاء ذلك اقتناعا بالمنظور الحقوقى لهذه القضية باعتبارهـــا إحـــــدى القضـــايا الهامـــة للعدالـــة الجنائية ، ولما تمثله من انتهاك صارخ لحقوق الإنســـان 0 كـــان اقتناعنـــا راســـخا ـــ ولا يـــــزال ـــ بـــــأن حقـــــوق الإنسان كـــل لا يتجزأ 00 وبأن الحاجة تشتد لتوظيف المعايير الدولية المســـتقرة لحقوق الإنسان كإطار مشترك للتحرك المطلوب لمحاصرة جرائم الإتجـــار بالبشـــر ، وتـــوفير المســـاندة والحماية لضحايا هذه الجرائم 0

لقد آمنا منذ اليوم الأول بالعلاقة الترابطية والعضوية بين تدابير المكافحة من جهة ، وحماية حقوق الضحايا من جهة ثانية 00 وكان هذا المنظور الحقوقى ركيزة أساسية فى تحركنا لمواجهة هذه الجـــرائم على أرض مصر 00 وليس من قبيل المصادفة أن يشاركنا افتتاح هـــــذا المؤتمـــــــر اليـــوم الـــدكتور بطرس غالى 00 رئيس المجلس القومى لحقوق الإنســـــان 00 تأكيدا لهذا المنظور الحقوقى فى التعامل مع قضية الإتجار فى البشر 0

وبرغم اقتناعنا جميعا بهذا المنظور الحقوقى الذى يسعى هذا المؤتمر لتأكيـــده 00 فـــإن علينـــا أن نتساءل عما إذا كان هذا المنظور كافيا فى حد ذاته للتعامل مع هذه القضـــية 00 بمشـــكلاتها وأبعادهـــا وتداعياتها 0

علينا أن نواجه تساؤلات صعبة ، وعلينا أن نجتهد فى الإجابة عليها بأقصى قدر من الموضـــوعية والصراحة 00 كيف يصبح البشر سلعا تباع وتشترى ؟ مـــاذا يـــدفع الضحايا للخضوع لمن يســـتغلونهم وللتفريط فى كرامتهم ؟ لماذا يمثل الأطفال والنساء الجانب الأكبر من هؤلاء الضحايا ؟ بماذا نفسر الزيادة المستمرة فى حجم التعامل السنوى بسوق الإتجار بالبشر ليتجـــاوز حاليـــا 42.5 مليار دولار ؟ من هـــم

المستفيـــدون ؟ ولمـــن تذهـــب الأرباح ؟ وهل لدى العالم قاعدة معلومات دقيقة حول عمليات الإتجار فى البشر ؟

إن أى تحليل أمين لابد أن يخلص إلى ضرورة أن يقترن هذا المنظور الحقوقى بمنظور تنموى 00 يعترف بالعلاقة الوثيقة بين جرائم الإتجار بالبشر وظواهر الفقر والحرمان والتهميش 00 ويعى الارتباط بين جهود التصدى لهذه الجرائم وجهود محاصرة الفقر والتهميش الاجتماعى ، والجهود الموازية لتمكين المرأة ورعاية الطفولة وإتاحة فرص العمل والارتقاء بمستويات المعيشة 0

ودعونى أؤكد لكم 00 أن أى إستراتيجية للتعامل مع الإتجار بالبشر لن يكتب لها النجاح ، ما لم تكن جزءا من استراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الشاملة 00 وما لم تكن عنصـــرا من عناصر رؤية تنموية واضحة ، وسياسات وبرامج تستهدف محاصرة الفقر وتنمية المجتمـــع ، وتعمل على تطويـــر خدمات التعليـــم والرعايـــة الصحية ، والنهوض بأوضاع المرأة والأطفال ، وإتاحـــة المزيد مـــن فـــرص العمل 00 وغير ذلك مما يضمن حق الإنسان فى حياة آمنة ومعيشة كريمة 0

أعلم أن هذا المؤتمر يستهدف تعزيز الوعى بالبعد الحقوقى لجرائم الإتجار بالبشر 00 وأقول بكـــل الصدق والمصارحة أن ذلك ليس كافيا فى حد ذاته 00 وأن التصدى لمسببات هذه الجرائم وجذورها هـــو ضرورة لا غنى عنها للتعامل معها على المستوى الدولى والإقليمى والوطنى 0

لقد كانت هذه العلاقة بين المنظورين الحقوقى والتنموى حاضرة بقوة فى التجربـــة المصـــرية 00 واقترنت جهودنا لتطوير الإطار التشريعى المناهض للإتجار فى البشر بجهود موازيـــة علـــى المســـتوى التشريعى والتنفيذى لحماية المرأة وتمكينها ، وحماية الطفولة ورعايتها 0 أقمنا مجلســـا قوميـــا للمـــرأة وآخر للطفولة والأمومة 00 اعتمد البرلمان المصرى الدورة الماضية قانونا موحدا للطفل يأخـــذ بأحـــدث المعايير الدولية ذات الصلة 00 ونمضى فى توسيع خدمات التعليم والرعاية الصحية للأطفال والفتيات بما يضمن حقوقهم الأساسية ، ويكفل للمرأة الحق فى الحصول على العمل اللائق 00 ويحمى حقوق المـــرأة المصرية العاملة بالخارج 0

إننى أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالتحية والإشادة للجنة المصرية التنسيقية لمكافحة جرائم الإتجـــار بالبشر 00 فلقد واصلت تحركها منذ قيامها لتوفير الوقاية من هذه الجرائم ، وضمان الحماية والمســـاندة لضحاياها ، والعمل على تقديم مرتكبيها للمحاكمة 00 وهى تمضى بجهود مستمرة على هـــذه المســـارات الثلاثة للوقاية والحماية والمساءلة القانونية 00 التزاما بالمعايير الدوليـــة للأمـــم المتحـــدة ، واقتناعـــا بضرورة التصدى لهذه الجرائم والحفاظ على الكرامة الإنسانية للبشر 0

لقد تجاوزت التجربة المصرية حدود الداخل المصرى فى مواجهة هذه الجـرائم ، وحملـت قضـية الإتجار فى البشر للعديد من المحافل الدولية المنشغلة بهذه الظاهرة الخطرة 00 وقد لمست بنفسى ـــــ كباحثة اجتماعية ومن خلال أنشطة الحركة الدولية للمرأة من أجل السلام التى أطلقتها عام 2003 ـــــ تزايد الوعى بهذه المخاطر، كما لمست وعيا مماثلا بالحاجة الماسة لتعزيز التعـاون الإقليمـى والـدولى لمواجهتها، والحاجة المماثلة للمشاركة الضرورية بين جهود الدولة والمنظمات غير الحكومية ومجتمـع الأعمال 0

أستعيد اليوم الدعوة التى توجهتُ بها ـــ باسم الحركة ـــ لمجتمع الأعمال على اتساع العالم خلال المائدة المستديرة فى أثينا عام 2006 ، توجهتُ لهم بنداء آنذاك : " أوقفوا الإتجار بالبشر الآن " 00 فهل توقف هذا الامتهان لكرامة الإنسان ؟

أستعيد كلمتى أمام (منتدى فيينا) شهر فبراير الماضى ، ودعوتى لأن " نحطـم جـدران الصمت " ونعـزز الوعـى بخطـورة هـذه الجرائـم والممارسات ، وأن نتصدى لما نعرفه جميعا عن مسـبباتها وجذورها ودوافعها وضحاياها والمستفيدين من معاناتهم 00 فهل تحقق ذلك ؟

ـــ السيـــدات والســـادة 00

إننا نتألم جميعا للوضع الراهن لظاهرة الإتجار فى البشر ، إلا أن الألم الحقيقى إنما يتمثـل فـى المعاناة الإنسانية لضحاياه 00 لقد تحدثت الأسرة الدولية بصوت عال معلنة العزم علـى التصـدى لهـذه الظاهرة وإنهاء هذه المعاناة 0 وبرغم ذلك 00 فإن علينا أن نعترف بأن التعاون الإقليمى والدولى لم يصل ـــ بعد ـــ للمستوى الضرورى والمطلوب لتحقيق هذا الهدف النبيل 0

وإننى إذ أفتتح معكم هذا المؤتمر 00 أثق أنه سيرسل رسالة هامة تؤكد أن العالم العربى جزء مـن التحرك الدولى المناهض للإتجار فى البشر 00 يعى مخاطر هذه الظاهرة على شـعوبه ومجتمعاتـه 00 يرفض انتهاكاتها لحقوق الإنسان والأمن الإنسانى للبشر 00 ويمد يده للمجتمع الدولى متطلعـا لتعـاون أوثق من أجل محاصرتها 00 ومن أجل غد أكثر أمنا وأوفر كرامة للجميع 0

أرحب بكم مجدداً 00 وأتمنى لكم مؤتمرا ناجحا ومناقشات مفيدة 00

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

(2) كلمة السيدة الفاضلة قرينة السيد رئيس الجمهورية ، ورئيسة المجلس القومى للمـــرأة، ورئيســـة ومؤسسة حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام خلال افتتاح مؤتمر البحـــرين حـــول " الاتجار فى الأفراد فى مفترق طرق " (المنامة 1-3 مارس 2009) .

Speech by
H.E. Mrs. Mubarak
Human Trafficking at the Crossroads
Private-Public Partnership to Fight Human Trafficking
"A way forward"
2nd – 3rd March, Manama

Your Highness Shaikha Sabeeka, Dr. Costa, Mr. Arkless, Ladies and Gentlemen,

It is a great pleasure to be here today, and see so many partners, so many experts and activists – ready, willing and most of all determined to take action against the global challenge of Human Trafficking.

Let me begin by extending my deep appreciation to the Kingdom of Bahrain for hosting this important gathering, for giving our International Peace Movement an invaluable opportunity to make a positive impact.

I would like to address my special thanks to Your Highness Shaikha Sabeeka, for the steadfast commitment, generosity and cooperation you've shown throughout our Movement's activities.

With your strong support our combat against human trafficking began in 2004**, as a response to a strong call for action echoed by over 700 participants attending our Women Defending Peace Conference.**

– Women, Men, and Young people who realize that that our nations will never achieve long-lasting peace and human security as long as so many people, so many children, continue to be entrapped in a vicious cycle of exploitation and abuse.

In consultation with our partners --- and they were many ---- UNODC, ILO, Vital Voices, IOM, DCAF, to mention but a few, we reviewed the work presently underway by governments, intergovernmental, non-governmental organizations and civil society at large.

Many of these activities focused on three areas of vital importance to human trafficking: prevention, protection and prosecution. A missing link was identified - the absence of the prominent role of the private sector. This was the area of focus our Movement agreed to work on.

Why the business community?

While the primary obligation to prevent and combat human trafficking lies on national governments, we believe that the business community can make an immense difference by assuming a leadership role in supporting innovation in labour policies, supply chain management and corporate social responsibility initiatives. By shouldering its share of responsibility, transforming the dynamics of the profession, adopting a zero tolerance approach to trafficking in the policies of their enterprises, the business community can sever the demand-supply chain of this soaring criminal practice and regain the much needed confidence and trust of the wide public.

As I stand here today, I recognize many of the pioneers from our Movement, the business community and representatives from relevant UN organizations and NGOs, who met barely two years ago in Athens. It was then, that we launched our campaign entitled "End Human Trafficking Now" and formulated and endorsed the Athens Ethical Principles, which has been our guide for action.

Today our logo has become the umbrella that embraces activities of business leader's world wide.

This pioneering group has been committed to taking this long journey from Athens to Geneva, to Davos, to Egypt, to Hong Kong to Vienna and now to Manama.

- **With every journey that we shared, we gathered more and more partners dedicated to our cause.**
- **With every step taken, we collectively contributed to re-enforcing actions that are saving the lives of millions of people.**

Ladies and Gentlemen,

Today, we are at critical crossroads in our struggle to end human trafficking.

International bodies have repeatedly warned us that we face a knowledge crisis in regard to this challenge; that we have yet to discover the real depth, breadth and scope of the phenomenon.

In fact, while sexual exploitation has become the most documented type of trafficking in aggregate statistics, other forms of exploitation, such as forced or bonded labour, domestic servitude and other criminal activities continue to be seriously under-reported.

In order to move forward, we must broaden our understanding of existing gaps especially in the availability of information, the coordination of our resources and the implementation of our programs.

We need to energize our discourses with new ideas, and adapt our international, regional and national policies on human trafficking to meet the realities of our times. For, as we all know, we live in an era of profound social and economic insecurity – from food to financial crises, armed conflicts to environmental degradation, extreme poverty to disease epidemics.

Fuelled by this spiral of challenges, the phenomenon of human trafficking keeps growing in severity and magnitude, breaking the spirit and burning the lives of all those that it touches.

We all realize that in times of economic depression, when jobs are shed and businesses are compromised, far reaching criminal networks that survive on greed and irresponsibility flourish.

As new realities emerge, as the nature of human trafficking itself keeps evolving, and as the perpetrators of this crime become savvier, the problem promises to become more complex and increasingly difficult to tackle.

In UNODC's recent global report we have just learnt that women account for more than 60% of traffickers in certain regions. This is truly alarming and points to a vicious cycle that needs to be addressed. Most of these women are victims of trafficking themselves and the result of an incomplete strategy on victim protection and reintegration.

Accordingly, we need to develop stronger regional alliances, national action plans and policy objectives framed through a rights perspective and a better understanding of the root causes of the challenge.

In Egypt, we have embraced the broadest definition of trafficking adopted by international instruments. Through our National Committee on trafficking in persons, we are working extremely hard to tackle the different dimensions of the problem.

Our mandate includes developing measures to assist and protect victims of trafficking, increase media awareness, build capacity of criminal justice officials and prepare a central data base on the phenomenon of trafficking in Egypt. We are also working in close collaboration with international organizations such as UNODC and IOM, with whom an Arabic manual focusing on the protection of victims was recently launched in Cairo.

An integral part of our efforts continue to focus on addressing the root causes of trafficking on supporting and protecting vulnerable groups, especially women and children, giving them the power and incentives to avoid all forms of exploitation that might lead to trafficking, from poverty alleviation, to removing discriminatory practices and changing mindsets to name but a few.

In Egypt, we continue to invest in education for girls, in micro-credit schemes for women and youth in an effort to reduce the demand of cheap labour and services in female designated sectors of work.

These measures are an integral part of our national development policy. It is about the fulfilment of human needs. It entails enhancing the quality of life: better housing, safe water, health services and educational opportunities. It means giving our people the tools that will enable them to take their lives in their own hands!

Our revised Child Law now fully criminalizes specific violations against children's rights, including FGM, the worst forms of child labour, the commercial and sexual exploitation of children, child pornography, the sale of children; or their

organs. It also provides a comprehensive strategy for the prevention of child exclusion and marginalization. This is a model law which we have made available for you.

These developments, at the heart of our legal system, reflect our deep conviction that child trafficking is not a sub-issue of trafficking in human beings but rather a specific child rights issue.

Ladies and Gentlemen,

The challenge before all of us is monumental, but progress is constantly being achieved.

Since our International Women's Peace Movement met in Athens, two years ago, laws have been passed in this region and beyond; shelters have been created; help lines put in place; training programmes developed and private-public partnerships established to protect victims of human trafficking.

As our Special Envoy, Mr Arkless will tell you, many business leaders and associations have also been very active in this field, using business innovations to disrupt trafficking routes, disseminating codes of conduct and awareness manuals which address human rights and human trafficking issues directly.

We have been greatly inspired by many of our partners who have vowed to clear out human trafficking from the whole supply-chain of their companies, to raise awareness about this repulsive practice amongst their employees, and their own partners.

Let us not forget all those who have invested in corporate social responsibility initiatives that address the root causes of trafficking, enhancing the quality and availability of essential social services, uplifting communities from poverty through job creation and skill formation.

These are impressive results, and I am certain we can build on many of these accomplishments.

The contributions of NGOs and other civil society groups must also be highly commended.

Determined to break the walls of silence, our own Movement has been working hard to stimulate dialogues between multiple-stakeholders, sharing available statistics, best practices and effective grassroots approaches. We have even developed a Cyber Peace Initiative (CPI) to inspire, empower and engage people internationally to utilize the infinite power of ICTs in fostering safer and more secure societies.

An integral part of CPI is devoted to the topic of internet safety. We work to foster a culture of shared responsibility between diverse stakeholders uniting our efforts and building capacity to protect children from all forms of exploitation and abuse.

In fact, only last week, we organized a seminar entitled "Crossing Borders to Protect the Children of the World" in Egypt on the occasion of the Honorary Board Meeting of the International Centre for Missing and Exploited Children (ICMEC).

As a mother, as a grandmother, it was extremely disturbing to be confronted with the realities of the sordid world of child exploitation, the destructive acts of violence committed on the most defenseless of our citizens through the use of new technologies. I m sure we all share the same concern.

I kept asking myself, how is this possible? How can we allow innocent children to be abused in this way – What kind of future are we building.

Through our Cairo Declaration, we sent a strong call for action, urging global leaders, networks and organizations to develop new tools, technologies, build greater awareness and stimulate concerted action to ensure the safety and human security of all children.

We called for the enactment of improved legislation and the enforcement of existing laws with a view to preventing exploitation of children in all its forms. We recommitted ourselves to the protection of children, who are the future of our shared world – the protection of those that cannot protect themselves.

Today, I urge all of you here present to take similar action against human trafficking. We must make sure that women and children are no longer used as commodities, as weapons of greed and violence. That they are no longer forced to chose between their dignity and security, between their daily survival and their future livelihood.

We must remember that we are all in this together. It will be your vision that will enable us to identify and agree on the next generation of steps, bringing us closer to achieving our goals.

As concerned citizens, we need to set the tone for our societies

And send a powerful message that the exploitation of the most vulnerable should not and will not be tolerated!

Thank you

(3) الملاحظات الختامية للسيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية، ورئيسة المجلس القومي للمرأة، ورئيسة ومؤسسة حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام خلال الجلسة الختامية لقمة السيدات الأول التى عقدت على هامش قمة عدم الانحياز (شرم الشيخ 15- 16 يوليو 2009).

NAM2009/INF.18
Original: English

XV Summit of the Non-Aligned Movement

First Ladies Summit

15-16 July 2009
Women in Crisis Management

Perspectives and Challenges, Best Practices and Lessons Learned

Concluding remarks
By
H.E. Mrs. Suzanne Mubarak
First Lady of the Arab Republic of Egypt
July 16, 2009

Excellencies, Ladies and Gentlemen,

Our NAM Summit for First Ladies took place amidst global turmoil caused by political, financial, food, humanitarian and health crises. Despite the fact that these crises did not originate in developing countries, they have adversely affected our peoples, with a disproportionate impact on women.

It is in this spirit that I invited you to our first Summit, which provided us with a platform for fruitful discussions on the role of women in crisis management and allowed us to share experiences and success stories, in addition to taking a closer look at persisting challenges.

In the course of yesterday afternoon's session and that of this morning, numerous good and innovative practices and effective initiatives have been presented by the First Ladies of NAM, the Secretary General of the United Nations and the participating heads of UN agencies.

It was truly an excellent opportunity that can constitute a significant contribution to the way forward.

In this context, allow me to highlight just a few of the many useful ideas, practices and lessons learned which were presented during our summit:

1- Cross-cutting Issues:

- All approaches to crisis management should be based on the principle that women are leaders, key players in achieving the required solutions, and more globally, agents for change.

- Women should be directly involved and represented in all areas and at all stages in the conduct of public affairs, as well as in the formulation of the social agendas of their societies.

- It is essential to adopt coordinated approaches, at the policy-making and implementation levels, in the context of crisis management, bringing together, in partnership, governments, UN agencies, civil society and the private sector.

- Capacity building, education and training programs should be enhanced with a view to achieving the requisite levels and numbers of women who are qualified to assume key roles in crisis management.

- Traditional stereotypes and negative societal attitudes regarding the role and responsibilities of women continue to pose a major obstacle to their involvement in crisis management and must be addressed.

2- Financial and Economic Crises:

- The need to improve women's access to micro-credit services as a tool for self-employment and income-generation must be improved, especially women living in poverty and women heading households.
- It is recommended to increase opportunities for women in areas of education and training as a means leading to employment with higher wages.
- Employment generation and cash transfer programs must be elaborated.
- Our societies should undertake broad initiatives to promote women in corporate leadership roles and strategic philanthropy.
- The economic crisis needs a global response and partnership with developed countries in order to achieve the Millennium Development Goals, and rebalance the global trade system in favor of developing countries.
- Developed countries must honor their Official Development Assistance commitments in order to enable developing countries to overcome the challenges posed by the global financial crisis.

3- Food Crisis:

- We should continue to coordinate with all partner U.N. agencies and civil society organizations in order to respond effectively to the high volatility of food prices and avoid a further severe food crisis, taking into account the gender perspective while elaborating food security programs.
- Due consideration should be paid to empowering rural women and enabling them to participate actively in the elaboration and implementation of development planning, including through the provision of adequate health facilities, social security programs, training and education, agricultural credit loans, marketing facilities and appropriate technologies. Rural women should be encouraged to organize self-help and cooperatives in order to improve their access to economic opportunities.
- International programs devised to assist small farmers to produce their own food must be followed by allowing them full market access.
- Transfer of agricultural technology with the aim of increasing production in order to address the problem of hunger should be considered a priority.
- With a view to maximizing our efforts to tackle the scourges of food insecurity, malnutrition and hunger, NAM countries should work towards improving access to developed markets in the context of the Doha trade negotiations.

4- Humanitarian and Health Crises:

- Relief efforts should be targeted at women as this has proven to constitute a wise practice as well as a good investment.
- National health systems in our countries must be upgraded in order to enable them, not only to deal with common health challenges, but imperatively with immediate and new health risk and disasters such as H1N1.
- Achieving health related goals for women is central to our sustainable development and the space for potential cooperation in this field, within NAM, is unlimited.
- Cooperation between our countries on health matters should include: transfer of technology, education and training, strengthening health systems, access to essential medicines and vaccines, improving response capacity to unforeseen health threats.
- There is a need to coordinate our efforts within already existing relevant NAM bodies when confronting humanitarian crises. The newly established NAM Contact Group on Humanitarian Affairs is of high relevance in mobilizing resources in facing natural disasters and pandemics.
- Climate change continues to pose a growing threat to our societies, and new and innovative solutions, adapted to the specific challenges prevailing in different regions of the world, should be formulated to tackle its negative effects.

5- Peace and Security:

- The UNSC Resolution 1325 is an important tool for the integration of women at all levels and stages of peace making and building and post-conflict reconstruction efforts, as well conflict prevention and resolution.
- It is essential to redouble our efforts to disseminate the principles of UNSC resolution 1325.
- The provisions of UNCS Resolution 1325 should be contextualized to address the local realities of women in different communities.
- A gender perspective must be incorporated in post disaster relief, recovery, and rehabilitation and reconstruction efforts.

- It is highly important to enhance women's participation in peace keeping missions as well as law enforcement activities at the national level, as this promotes a gender sensitive approach conforming to the purposes of such missions and activities.
- Human trafficking is a global phenomenon that is a direct result of globalization and advances in communication. Poverty, illiteracy and armed conflicts render women more vulnerable to be exploitation by traffickers. As a form of modern slavery, human trafficking not only violates human rights, but also endangers peace and security of all states.

6- Information and Communications Technologies:

- Benefiting from communication technologies applications in the area of women and girls' education, including through equipping schools with modern communication technologies to enable them to play a role in serving local communities and supporting efforts aiming at the empowerment of women in developing and least developed countries.
- Making use of the applications of communication technologies in providing opportunities for young people to foster the culture of peace. The Cyber peace Initiative (CPI) in Egypt is a successful experience that could be shared.

7- Follow-up Mechanisms:

With a view to enhancing our joint efforts to empower women, including in the context of crisis management, the following measures are of the highest importance:

- Accelerating the implementation of the Putrajaya Declaration by establishing regional representations of the NAM Institute for the empowerment of women.
- Establishing a network that brings together women leaders from different civil society organizations to enrich women's capabilities in creating a direct path-way, through which their needs and ideas can be communicated more efficiently to the decision making levels.
- Establishing a link for the First Ladies of NAM on the Egyptian NAM Presidency website, aiming at facilitating the identification and sharing of best practices, and fostering cooperation and networking in conformity with the objectives of NAM.

Allow me, in closing, to express my deep appreciation to NAM countries for the efforts exerted in the area of the empowerment of women. In the same vein, I would like to express my profound gratitude for the support lent to the offers of the Governments of Guatemala and Egypt, respectively, to host a regional representation for the NAM Institute for the Empowerment of Women.

I shall be conveying to Your Excellencies more details regarding the outcome of this Summit as well as the operation of the website in the near future and I look forward to receiving your valuable inputs which shall no doubt enrich this ambitious initiative. In the mean time, I have the intention of reproducing the content of the present concluding remarks in the form of a Chairperson's Summary for transmission to the ongoing 15th Summit Conference of Heads of State and Government of the NAM.

Finally, I wish you and your peoples all success and prosperity, and have a safe trip home.

(4) الملاحظات الختامية للسيدة السفيرة/ نائلة جبر رئيسة اللجنة خلال الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب حول المساعدة المباشرة لضحايا الاتجار فى الأفراد (القاهرة 14-16 ديسمبر 2008).

السيد / شهيد الحق –الممثل الإقليمى للمنظمة الدولية للهجرة
السادة ممثلو الدول العربية
السادة ممثلو المنظمات غير الحكومية
السيدات والسادة

فى ختام الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب حول مساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد ، اسمحوا لى بإسم السيد وزير الخارجية أن أتقدم لكم بخالص الشكر على مشاركتكم وعلى المداخلات القيمة التى أثرت المناقشات خلال جلسات الاجتماع على مدار اليومين الثانى والثالث، كما أود أن أعبر عن سعادتى لمشاركة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية المصرية والعربية وعن القطاع الخاص فى فعاليات الاجتماع. وأستطيع أن أؤكد أن لنا جميعاً كدول عربية موقف موحد تجاه جريمة الاتجار فى الأفراد وأهمية التصدى لها بكافة السبل الممكنة وإبلاء اهتمام أكبر بالبعد الحقوقى للقضية ألا وهو مساعدة ضحايا الاتجار وحماية حقوقهم .

لقد أظهرت المناقشات أهمية تضافر الجهود الحكومية مع جهود مؤسسات المجتمع الوطنى والقطاع الخاص ليس فقط لمساعدة الضحايا وإنما أيضاً بهدف منع استغلالهم والاتجار بهم وحماية حقوقهم .

وقد حرصت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد التى أتشرف برئاستها منذ إنشائها على التأكيد على أهمية البعد الحقوقى المتصل بالضحايا وأهمية إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص فى الأنشطة التى تقوم بها اللجنة الوطنية ولاسيما فى مساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد. هذا، وقد أعدت الأمانة الفنية للجنة مشروع قانون متكامل لتجريم الاتجار فى الأفراد يتم مناقشته حالياً من خلال لجنة صياغة مصغرة ونأمل أن يتم الانتهاء منه خلال الربع الأول من عام 2009 ، وهو مشروع قانون طموح يتضمن باباً كاملاً عن الضحايا يبدأ بالتأكيد على ضرورة التفرقة بينهم وبين المتاجرين والتعامل معهم على أنهم ضحايا وكيفية مساعدتهم وحماية حقوقهم فى كافة مراحل المحاكمة وبعد انتهائها، ويولى عناية خاصة إلى الضحايا من الأطفال إلى جانب متابعتهم فى حالة وقوع جريمة الاتجار خارج حدود جمهورية مصر العربية بالتنسيق مع بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية والأجهزة المعنية بتلك الدول.

هذا الاجتماع أكد على أهمية التعاون الإقليمى لمواجهة جريمة الاتجار فى الأفراد والتى تعتبر شكل من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية ويعتبر تدشين النسخة العربية لدليل المنظمة الدولية للهجرة حول مساعدة الاتجار فى الأفراد نقطة بداية حقيقية وعلامة فارقة للدفع قدماً بهذا التعاون....ولقد أكدت

الجلسات أهمية تبادل الخبرات الفنية والتنفيذية والإدارية والتشريعية بين الدول العربية التى تحظى بقدرات متميزة للتعاون من لغة واحدة ، منظومة قيمية مشتركة، وتطلعات وطموحات تنموية واحدة بما يؤهلها لتحقيق نجاحات حقيقية فى مجال التصدى لظاهرة الاتجار فى الأفراد بكافة أشكالها ومساعدة ضحاياها وحماية حقوقهم.

ولا يفوتنى تقديم خالص الشكر إلى المنظمة الدولية للهجرة التى تعاونت معنا فى تنظيم هذا الاجتماع الإقليمى الهام وأن أعبر عن سعادتى بتدشين النسخة العربية من الدليل القيم الذى أصدرته المنظمة وأتمنى أن تتمكن المنظمات غير الحكومية من الاستفادة القصوى مما يتضمنه الدليل من خطوط استرشادية هامة لمساعدة الضحايا . ولا يفوتنى أيضاً تقديم خالص الشكر إلى المجلس القومى للمرأة الذى استضاف فعاليات الاجتماع وقدم لنا كافة التسهيلات الممكنة لإنجاحه.

أشكركم على حسن استماعكم وأتمنى لكم كل التوفيق

(5) المحاضرة التى ألقتها السيدة السفيرة/ نائلة جبر حول " دور الحكومات فى مكافحة الاتجار فى الأفراد" خلال المؤتمر الذى نظمته مكتبة الإسكندرية بعنوان " تحديات العولمة التى تواجه المرأة العربية فى القرن الحادى والعشرين " (الإسكندرية 13-15 يناير 2009) .

الدكتور/ إسماعيل سراج الدين
السيدات والسادة

إنه لمن دواعى سرورى أن أشارك فى أعمال هذا المؤتمر، واسمحوا لى فى هذا الصدد أن أوجه خالص الشكر إلى مكتبة الإسكندرية على تنظيم هذا الحدث الإقليمى الهام لمناقشة قضايا المرأة العربية فى إطار الأنشطة الهامة التى تضطلع بها المكتبة لمناقشة القضايا الأساسية على الساحة العربية وما تقوم به من جهود لإثراء الحركة الفكرية والحضارية فى مصر والعالم العربى.

وليس من قبيل المصادفة أن يأتى انعقاد هذا المؤتمر الهام بعد شهر تقريباً من انعقاد الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب حول مساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد والذى نظمته وزارة الخارجية المصرية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة تحت رعاية السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية خلال الفترة من 14 إلى 16 ديسمبر الماضى والذى شاركت فيه الدول العربية بوفود من خبرائها ذوى الدراية بمجال الاتجار فى الأفراد ، إذ باتت ظاهرة الاتجار فى الأفراد تحظى باهتمام عالمى وإقليمى واسع النطاق حيث تتطلب جهود مكافحتها تكاتف كافة دول العالم دون استثناء لمواجهتها حيث لا توجد أى منطقة جغرافية فى العالم بمنأى عن هذه الجريمة التى تعد مظهراً حديثاً من مظاهر العبودية التى جرمتها الأديان والمبادئ الأخلاقية فضلاً عن العديد من الاتفاقيات الدولية.

السيدات والسادة

إن المتغيرات الدولية أدت إلى اتساع نطاق الجريمة المنظمة عابرة الحدود بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة، فالفقر والجهل وانعدام الفرص المتكافئة للتنمية علاوة على مخاطر الاحتلال الأجنبى وممارساته أدت مُجتمعة إلى خلق بيئة مواتية للإتجار غير المشروع فى الأفراد وجعلت الأفراد أكثر عرضة للوقوع كضحايا للمتاجرين فى الأفراد الأمر الذى أدى إلى تصاعد ظاهرة الإتجار فى الأفراد بحيث باتت تمثل ثالث أكبر تجارة غير مشروعة فى العالم تحقق أنشطتها أرباحاً طائلة تقدر بالمليارات وذلك على حساب أكثر فئات المجتمع عرضة للاستغلال وهما الأطفال والنساء .

مما لا شك فيه أن الدور الذى يقع على عاتق الحكومات للتصدى لهذه الظاهرة البغيضة دور محورى كبير ينصرف إلى أهمية الاعتراف بوجود الظاهرة بغض النظر عن حجمها ومدى انتشارها إلى جانب إظهار الإرادة السياسية للتصدى الجاد معها، وكذلك التعامل التشريعى معها لمعاقبة المتورطين فيها وحماية حقوق ضحاياها.

بالإضافة إلى ذلك فإن وجود آلية وطنية لتنسيق الجهود الوطنية فى مجال مناهضة جريمة الاتجار فى الأفراد أمر لا غنى عنه، وإطلاق حملات توعية تستهدف الرأى العام والضحايا الفعليين والمحتملين وكافة فئات المجتمع عنصر هام لإنجاح الجهود الوطنية فى هذا الخصوص، فضلاً عن أهمية وجود برامج لإعادة تأهيل الضحايا ورعايتهم وحماية حقوقهم، وبناء قدرات كافة المتعاملين مع الضحايا للتفرقة بينهم وبين المتاجرين فى الجريمة، مع إشراك منظمات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام والقطاع الخاص فى تلك الجهود ، مع تعزيز التعاون الدولى والإقليمى وكذا مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية للاستفادة من أفضل التجارب والخبرات فى هذا المجال .

فى هذا الإطار ، أود أن استعرض تجربة الحكومة المصرية فى التعامل مع ظاهرة الاتجار فى الأفراد وخاصة فى النساء والأطفال، وهى تجربة رائدة رغم حداثتها فى العالم العربى. وأود أن أؤكد على موقف مصر الثابت من عدم التهاون فى التعامل مع الاتجار فى الأفراد وخصوصاً الاتجار فى النساء والأطفال وتأثيم تلك الجريمة بكافة أشكالها وببعديها الخارجى والداخلى، وضرورة حماية الضحايا والتفرقة فى التعامل معهم بين المجرمين المتورطين فى تلك الأنشطة الإجرامية، بمشاركة كاملة من مؤسسات المجتمع المدنى ومجتمع الأعمال ووسائل الإعلام والمثقفين والمؤسسات الدينية .

السيدات والسادة

انطلاقاً من هذا الموقف، قامت الحكومة المصرية ولا تزال بجهود عديدة لمناهضة هذا النشاط الإجرامى ببعديه الدولى والداخلى التزاما منها بالمعايير الدولية للأمم المتحدة. وتتويجاً لتلك الجهود صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء فى 15 يوليو 2007 بتشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار فى الأفراد بوزارة الخارجية، والتى أتشرف برئاستها والتى تعد خطوة إيجابية فى إطار الجهود الحثيثة التى تقوم بها الحكومة المصرية لتنفيذ التزاماتها الدولية فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وخاصة ظاهرة الإتجار فى الأفراد.

تضم اللجنة فى عضويتها ممثلين لكافة الجهات المعنية الحكومية وكذلك المجتمع المدنى، ومن بين اختصاصاتها صياغة خطة عمل وطنية لمكافحة الإتجار فى الأفراد، وإعداد تقرير سنوى يعرض على مجلس الوزراء، وصياغة تشريع متكامل لتجريم الإتجار فى الأفراد، واقتراح الإجراءات والبرامج لمساعدة وحماية الضحايا، وزيادة حملات التوعية وإعداد قاعدة بيانات مركزية، ومتابعة تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية الناشئة عن أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأشخاص وبخاصة النساء والأطفال والاتفاقات الدولية ذات الصلة، ومراجعة التشريعات الوطنية ذات الصلة، فضلا عن التعاون مع منظمات المجتمع المدنى المعنية ، وتشجيع الجهود الرامية إلى تكوين والارتقاء بمستوى الكوادر الوطنية القائمة

على إنفاذ أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد وبخاصة النساء والأطفال والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتفعيل التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية، وتعزيز آليات التعاون القضائى الدولى فى المسائل الجنائية على كافة المستويات .

هذا، ويركز عمل اللجنة على ثلاث مسارات أساسية هى المسار التشريعى والمسار التنفيذى والمسار الإعلامى- الثقافى- الترويجى الهادف لنشر الوعى بقضية الإتجار فى الأفراد. ويمثل المسار التشريعى قاعدة الانطلاق لعمل اللجنة حيث سيتحدد عمل المسارين الآخرين إلى حد كبير وفقاً لما تفرضه وتتطلبه التشريعات المصرية ذات الصلة.

وقد تحققت إنجازات عدة حتى الآن منذ تشكيل اللجنة تم وضعها فى التقرير السنوى الأول الذى أصدرته اللجنة فى سبتمبر 2008 على رأسها بدء مناقشة وصياغة مشروع لقانون متكامل للاتجار فى الأفراد يتعامل مع مختلف جوانب الظاهرة، والاتفاق مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على البدء فى إعداد دراسة متكاملة حول ظاهرة الاتجار فى الأفراد فى مصر، وإنشاء وحدة مناهضة الاتجار فى الأطفال التابعة للمجلس القومي للطفولة والأمومة، والاهتمام الإعلامى المتزايد التى باتت تحظى به قضية الاتجار فى الأفراد، فضلاً عن تكثيف برامج وحملات التوعية والدورات التدريبية لمسئولى إنفاذ القانون وإيفاد بعض أعضاء اللجنة للخارج للتعرف على التجارب الدولية الناجحة فى هذا المضمار، إلى جانب المشاركة فى المؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بظاهرة الاتجار فى الأفراد بهدف الوقوف على أحدث المستجدات فى هذا المجال والاستفادة من الخبرات الأخرى، والتعاون بين اللجنة والمنظمات الدولية والإقليمية حول قضية الاتجار فى الأفراد ومن أهمها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأفريقى وجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة ، بالإضافة إلى التحديات التى تواجه عمل اللجنة وتحركها المستقبلى.

فعلى المسار التشريعى وعلى الرغم من وجود العديد من التشريعات المصرية التى تتعامل مع الأشكال المختلفة للظاهرة إلا أن مصر حرصت على إفراد تشريع خاص لتجريمها يتناول الإدلاء بالشهادة للضحايا ضد تلك الشبكات. وتحقيقا لكل ما تقدم فقد تم تشكيل لجنة صياغة داخل اللجنة الوطنية تعكف حاليا على صياغة مواد قانون متكامل موحد لتجريم الاتجار فى الأفراد، الأمر الذى نأمل فى الانتهاء منه فى أقرب وقت ممكن.

ومن ناحية أخرى، وتكاملاً مع ما تقدم اعتمد مجلس الشعب المصرى فى يونيو الماضى تعديلات على قانون الطفل الحالى من بينها تجريم الاتجار فى الأطفال وكافة أشكال الاستغلال التجارى والجنسى للأطفال، كما يتم حالياً دراسة مشروع قانون جديد ينظم زراعة ونقل الأعضاء البشرية.

أما على المسار التنفيذى فتتخذ الحكومة المصرية العديد من الإجراءات التى تسهم فى تشديد التعامل مع ظاهرة الإتجار فى الأفراد، إلا أنه رؤى أن يتزامن مع تلك الإجراءات الشروع فى إجراء دراسة ميدانية متكاملة حول ظاهرة الإتجار فى الأفراد بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وذلك لتحديد حجم الظاهرة فى مصر وأنماطها الأكثر انتشاراً، والفئات المستهدفة بالاتجار، والعوامل الفاعلة فى نمو وزيادة هذه التجارة، وأهم السمات الاجتماعية والنفسية المميزة لمرتكبى مثل هذه الجريمة وضحاياها، والطرق المثلى لمواجهتها، وذلك بهدف التعرف على حجم المشكلة فى المجتمع المصرى فى أقاليم الدولة وبين المدن والقرى، والتعرف على أنماط وأشكال الاتجار فى البشر التى يفرزها الواقع المصرى، والتعرف على العوامل التى تؤدى إلى إفراز مشكلات الاتجار بالبشر فى الواقع المصرى، وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للمواجهة تشريعياً وتنظيمياً ومجتمعياً.

من ناحية أخرى ونتيجة لإدراكنا لخطورة هذه الظاهرة وضرورة التعريف الواسع بها كأداة أساسية لمكافحتها فقد بذلت مصر جهودا كبيرة على المسار الترويجى الهادف لتعريف المواطنين والمجتمع المدنى بأبعاد الموضوع، حيث باتت قضية الاتجار فى الأفراد تحظى باهتمام إعلامى ملحوظ على المستوى المحلى حيث تم للمرة الأولى بث تنويهات إعلانية وافانا بها الجانب الأمريكى باللغة العربية للتوعية بالظاهرة فى التليفزيون المصرى، كما بدأت القضية تحتل مساحة متزايدة فى عدد من المجلات والصحف واسعة الانتشار فى مصر، كان من أبرزها الصالون الثقافى الذى دعت إليه جريدة الأهرام ودُعى إليه عدد من المهتمين والمتخصصين لمناقشة قضية الاتجار فى الأفراد.

كما أنشأ المجلس القومى للطفولة والأمومة وحدة جديدة تختص بموضوع مكافحة ومنع الاتجار في الأطفال عقدت دورات تدريبية متعددة لقضاة محكمة الأسرة، وللخبراء الاجتماعيين والنفسيين فى مكاتب تسوية المنازعات الأسرية، وكذلك لضباط الأحداث والسجون وللسادة الخبراء النفسيين والاجتماعيين بمحاكم الأسرة ، وذلك فى مجال مناهضة الاتجار بالأطفال بهدف إعداد كوادر متخصصة فى هذا المجال وإثارة الوعى بمخاطر جرائم الاتجار فى الأفراد لا سيما فى الأطفال. هذا، إلى جانب برامج وحملات التوعية التى تنظمها وزارات القوى العاملة والهجرة والصحة والسكان والداخلية والإعلام ، والدورات التدريبية لبناء قدرات المسئولين عن إنفاذ القانون.

وقد شكل الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب حول مساعدة ضحايا الاتجار فرصة جيدة لأعضاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الاتجار فى الأفراد للإطلاع على التجارب الأخرى للدول وللمنظمات غير الحكومية المصرية والعربية ليس فقط للتعرف على أهم ما يتضمنه دليل المنظمة الدولية للهجرة حول مساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد وإنما أيضاً للتعرف على الأبعاد المختلفة لقضية الاتجار فى الأفراد،

وهو الأمر الذى يصب فى الجانب الترويجى الإعلامى لعمل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد للتوعية بظاهرة الاتجار بكافة أبعادها.

السيدات والسادة

تولى اللجنة اهتماماً كبيراً بمسألة التعامل مع ضحايا الاتجار ورعايتهم ومساعدتهم وحماية حقوقهم من خلال الجهود الحكومية الرامية إلى إنشاء مراكز لإعادة تأهيلهم ومن خلال إشراك المنظمات غير الحكومية فى أنشطة اللجنة المتصلة بالضحايا . وأود أن أنوه فى هذا الخصوص إلى أن المجلس القومى للطفولة والأمومة سيفتتح فى نهاية شهر يناير الجارى أول مركز لرعاية وإعادة تأهيل ضحايا جرائم الاتجار فى الأطفال بمدينة السلام بالتعاون مع إحدى الجمعيات الأهلية الدولية.

ومن ناحية أخرى يتضمن مشروع القانون الذى يتم دراسته حالياً فصلاً كاملاً عن الضحايا والتفرقة بينهم وبين المتورطين فى جريمة الاتجار والتعامل معهم على أنهم ضحايا ، وكيفية ضمان وصيانة حقوقهم سواء فى كافة مراحل التحقيقات أو المحاكمة وبعد انتهائها ويقترح فرض عقوبات صارمة رادعة على مقترفى هذه الجريمة الشنعاء التى تنتهك الكرامة الإنسانية للبشر ، كما يولى عناية خاصة إلى الضحايا من الأطفال إلى جانب متابعتهم فى حالة وقوع جريمة الاتجار خارج حدود جمهورية مصر العربية بالتنسيق مع بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية والأجهزة المعنية بتلك الدول.

وقد شَكل الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب لمساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد وهو الاجتماع الذى يعد الأول من نوعه فى المنطقة العربية الذى يخصص للبعد الحقوقى لقضية مكافحة الاتجار فى الأفراد المتصل بحماية حقوق ضحايا الاتجار ومساعدتهم فى التأكيد على الدور الإقليمى لمصر بالنسبة لجهود مكافحة ظاهرة الاتجار فى الأفراد، كما ساهم فى إبراز الجهود الوطنية التى تقوم بها اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد فى هذا الخصوص للدول العربية المشاركة .

وأود أن أنوه فى هذا السياق إلى أهمية التعاون الإقليمى العربى لمواجهة جريمة الاتجار فى الأفراد والتى تعتبر شكل من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية ويعتبر تدشين النسخة العربية لدليل المنظمة الدولية للهجرة حول مساعدة الاتجار فى الأفراد نقطة بداية حقيقية وعلامة فارقة للدفع قدماً بهذا التعاون....ولقد أكدت جلسات المؤتمر أهمية تبادل الخبرات الفنية والتنفيذية والإدارية والتشريعية بين الدول العربية التى تحظى بقدرات متميزة للتعاون تتمثل فى المنظومة القيمية المشتركة، والتطلعات والطموحات التنموية الواحدة بما يؤهلها لتحقيق نجاحات حقيقية فى مجال التصدى لظاهرة الاتجار فى الأفراد بكافة أشكالها ومساعدة ضحاياها وحماية حقوقهم.

السيدات والسادة

لا تحظى ظاهرة الإتجار فى الأفراد فى مصر باهتمام حكومى فحسب ويكفينا فخراً ما تقوم به حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام للتصدى لهذه الظاهرة الخطيرة وبالتعاون مع ممثلى مجتمع الأعمال، وقد تفضلت السيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية بالمشاركة فى أعمال المنتدى كمتحدث متميز ورئيسى فى الجلسة الافتتاحية للمنتدى، إضافة إلى حضور سيادتها للاجتماع المغلق الذى عقده مجلس القيادة النسائية للمبادرة العالمية للاتجار فى الأفراد. وقد حظيت مشاركة السيدة الأولى باهتمام وسائل الإعلام العالمية ووجه منظمو المؤتمر إلى سيادتها شكراً خاصاً ، كما لقيت كلمة سيادتها خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى استحساناً بالغاً من كافة المشاركين فى المؤتمر . ومن بين أهم ما أكدت سيادتها عليه أن الاتجار فى الأفراد أمر يهدد الكرامة الإنسانية فى العصر الحديث ، كما تفضلت سيادتها برعاية الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب حول مساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد الذى أشرت إليه سالفاً وهو الاجتماع الإقليمى الأول من نوعه الذى يخصص لمناقشة قضية مساعدة ضحايا الاتجار.

السيدات والسادة

إن الدور الذى تضطلع به الحكومات للتصدى لظاهرة الاتجار دور أساسى بلا شك فى إطار التصدى لتلك الظاهرة البغيضة، ومع ذلك فإن تكاتف الجهود الحكومية مع تلك التى تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص ووسائل الإعلام أمر جوهرى لتحقيق الهدف الذى نصبو إليه جميعاً وهو القضاء على ظاهرة تمتهن الكرامة الإنسانية للبشر وتسلبهم أبسط حقوقهم الأساسية فى الحياة بأمان وكرامة .

السيدات والسادة

اسمحوا لى فى ختام كلمتى أن أتوجه مجددا بخالص الشكر لمكتبة الإسكندرية ولكل المساهمين والمشاركين فى المؤتمر، وأن أؤكد من جديد على ترحيبنا بما سيتمخض عنه من نتائج نثق فى أنها ستكون إيجابية الأثر على الارتقاء بأوضاع المرأة العربية وتعزيز حقوقها فى مواجهة التحديات التى تفرضها العولمة فى القرن الحادى والعشرين.

والآن نفتح باب المناقشة.

(6) الكلمة التى ألقتها السيدة السفيرة/ نائلة جبر عن " العنف ضد المرأة من منظور مصرى فى ضـــوء المعايير الدولية " خلال ورشة العمل التى نظمها مركز ســـوزان مبـــارك لتنميـــة وصـــحة المـــرأة بالإسكندرية بالتعاون مع مشروع الحماية التـــابع لجامعـــة Johns Hopkins الأمريكيـــة حـــول " الاستجابات القانونية والطبية لمشكلة العنف ضد المرأة " (الإسكندرية– فبراير 2009) .

Remarks by H.E. Ambassador. Naela Gabr
Assistant Foreign Minister
for International Organizations,
Chairperson of the United Nations Committee
on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
& Head of the National Coordinating Committee
To combat and Prevent Trafficking in Persons

On "Violence against Women, an Egyptian Perspective
In Light of International Standards"

"Violence against women: Medical and legal responses" workshop

Suzanne Mubarak Center
For Women's Health & Development

Alexandria, Egypt

Tuesday, February 17, 2009

Co-Chairpersons
Excellencies
Distinguished experts
Ladies and gentlemen,

First allow me to pay tribute to the Suzanne Mubarak Regional Centre for Women's Health and Development and the Protection Project at the Johns Hopkins University School of Advanced International Studies for organizing this timely workshop on "Violence Against Women: Medical and Legal Responses".

It was an honor for me to accept this invitation to address this important forum in my capacity as Chairperson of the United Nations Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. My two other hats, that of Assistant Foreign Minister for International Organizations, and Head of the National Coordinating Committee To combat and Prevent Trafficking in Persons, will also assist me in addressing the proposed theme for my presentation : "Violence against women : an Egyptian perspective in light of international standards".

My contribution touches upon the practice of violence against women from several angles, covering domestic violence, rape and sexual harassment, as well as female genital mutilation (circumcision) and trafficking in women, in view of existing Egyptian legislation conforming with international standards, developments and attempts to reinforce the legal response to this scourge. I will also consider the role that faith-based approaches in Egypt can and should play in this regard, and the challenges which are still persisting and constitute impediments to our national efforts to confront violence against women in all its forms.

At the outset, it would be important to highlight that for all practical purposes, the relevant Egyptian institutions and Egyptian policies and programs adhere to the comprehensive definition of violence against women outlined in the 1993 General Assembly Declaration on the Elimination of Violence Against Women, which defines this phenomenon as " any act of gender-based violence that results in, or is likely to result in, physical, sexual or psychological harm or suffering to women, including threats of such acts, coercion or arbitrary deprivation of liberty, whether occurring in public or private life".

National Legal Framework

As is mostly common around the world, the Egyptian Constitution does not refer directly to the question of violence against women, but rather

establishes the broader principle of non discrimination on the basis of which other legislations address this issue. The constitution stipulates that all citizens are equal before the law and prohibits discrimination on the basis of sex, creed, color or religion … etc.

On the basis of this constitutional framework, various Egyptian laws address general as well as specific forms of violence against women.

- Articles 240 to 244 of Egypt's Penal Code provide specific criteria and penalties for various forms of violence against women, including those falling under the notion of domestic violence, such as beating. The criteria applied to such crimes include the establishment of intent, the use of weapons or other harmful tools and the extent of harm caused by an act of violence. Penalties vary according to the existence of one or more of these criteria.

- In addition, Law number 6/1998 has criminalized inducing fear and threatening the use of force or violence against women. The minimum penalty envisaged in this law for such an act is imprisonment for one year, which may be elevated to 5 years in the event the threat of violence cited a person under 18 years of age.

- Egypt's Penal Code has also elaborated on acts of sexual assault and rape. As a general rule, age, kinship and family status are aggravating factors when assessing the appropriate penalty in cases of sexual assault and rape. Article 267 of the Penal Code provides for the penalty of imprisonment with labor in the case of sexual assault, as broadly defined, and also the death penalty for abducting a female, if coupled with rape. Under International Human Rights Law, and when the necessary safeguards are applied, the application of the death penalty is permissible only for the most serious crimes. Abducting and raping a woman certainly qualifies as such, and Egypt decided to enact its sovereign right in this regard as a form of protection of women from this type of violence through impunity and deterrence, although, total deterrence can never always be achieved through whatever means or measures that may be employed.

- For their part, articles 279 and 306 bis of the Penal Code provide for fines and imprisonment as possible penalties for all acts of sexual harassment, whether verbal or physical. In this context, the sentence issued by the competent court in the recent widely publicized case of Noha Rashid Saleh, subjected to physical sexual harassment in a Cairo street, constitutes a landmark decision that will no doubt have a deterrent effect for similar behavior, which is becoming common and more often than not goes unreported with the culprit enjoying impunity.

- Furthermore, it is noteworthy that Egyptian legislation provides other forms of protection for women from specific types of violence or acts which subject women to an environment where violence is ripe or inevitable. Examples include articles 260 to 263 of the Egyptian Penal Code, which criminalize and punish forced abortion induced through physical violence or other harmful means, and law no. 10/1961 on combating prostitution.

After this quick overview of Egypt's relevant legislation, it must be said that the existing framework, by and large, conforms with applicable international standards, especially that Egypt is party to 8 principal UN human rights treaties, which form an integral part of our national legal system in accordance with article 151 of the constitution. At the same time, we also note that while the most basic international standards on violence against women are codified under international law, there remain others which do not enjoy the same status, or which have not been the subject of legally binding instruments to date.

New legislative initiatives

Needless to say, the existing legal framework does not address each and every form of violence against women, nor does it fully reflect all recent trends and new developments and internationally agreed standards, and hence cannot be considered as providing a comprehensive legal response to violence against women in Egyptian society.

More has to be done, namely brining our legislation up to date with internationally agreed standards and binding obligations, and also to address new and prevalent trends in society.

Dr. Farkhonda Hassan, the Secretary-General of the National Council for Women, will be elaborating on the role of the Council in combating violence against women in Egypt. But I must seize this opportunity to commend the effective role played by the Council in this regard, and make positive reference to the Council's initiative aiming at strengthening the penalties envisaged for acts of violence against women under the relevant legislation, as well as its other promotional and research activities undertaken in cooperation with, and with the support of, civil society organizations, including the establishment of a "hotline" for addressing urgent cases of violence against women and of safe houses and hostels for victims of this scourge.

Lastly, enforcement of the law and judicial decisions is of crucial importance if legal responses to violence against women were to be effective. In this context, it would be worthy to highlight the role of the Ministry of Interior in investigating reported cases and enforcing the relevant court decisions. Also of crucial importance is the role assumed by the Ministry of Justice is supervising and conducting judicial inspection regarding cases of violence considered by the courts, and its periodic review and updating of the relevant legislations.

The role of faith-based value systems in countering violence against women

In a deeply conservative and religious society such as Egypt, the role of religious values, those embedded in Islam and Christianity, in combating violence against women, cannot be overstated. The fact is that changing erroneous and misguided social behavior requires much more than legal responses. In the same vein, people are more likely to abide by religious values in their daily lives then be deterred by "earthly" punitive measures.

Islam emphasizes the role and status of women in society and their protection of all forms of harm. Misguided and false interpretations of Islam are often used to justify domestic violence. But to the contrary, nothing in Islam permits an act of violence which fits the definition of the General Assembly Declaration.

Similarly, as regards sexual assault and harassment, Islam forbids even minimal physical contact between a man and a woman outside of wedlock, let alone assault, which is subject to the most severe forms of punishment. It also, as a matter of prevention, forbids even a look of attention or desire towards a woman, and considers refraining from such acts, a virtue. When these norms are promoted and adhered to, the scourge of violence against will be tackled effectively.

Making the link with international standards, it suffices to say that all cultures, civilizations and religions have contributed to the formulation of international human rights law, which in turn acknowledges cultural and religious differences and specificities. In the case of violence against women in Egypt, Islamic and Christian tenets have a crucial role to play in eliminating violence against women, and go in direction of reinforcing international standards.

Persisting Challenges

Legal responses and other types of measures are necessary to tackle the practice of violence against women, which can be described as common, to say the least, in our society.

Not less important is devising appropriate solutions for the challenges confronting these efforts. Domestic violence remains very much a "taboo" subject for the mainstream in society. The norm in society is that "personal matters" should never be brought to the fore in public. In practical terms, this means that the overwhelming majority of cases of domestic violence are not even reported to the authorities. Promotion and awareness-raising are crucial factors in addressing this approach. It remains that any measures taken to address this problem must be sensitive to existing societal norms. Solutions based on the principle of confidentiality can certainly play an important role in this regard.

In addition, it is incumbent upon religious authorities and figures to make clearer the distinction between what constitutes a religious norm, and what is the product of traditional beliefs and practices that are not in reality based on Islamic Shari 'a. This applies also to the duty of intellectuals and the various forms of media with regard to the negative consequences of foreign and domestic cultural trends which seem to incite violence against women in one form or another.

National efforts to eradicate Female Genital Mutilation:

Female Genital Mutilation (FGM) as a brutal form of violence against women is a traditional practice that is widely common in other African countries that believe in the myth which ties the practice to the chastity and loyalty of girls in the future.

On the Contrary to common belief that it is a religious practice in Egypt, the Quran and the Bible say nothing regarding female circumcision. Those claiming a religious Islamic requirement for female circumcision base their arguments on traditions that are tenuous at best, according to most reputable Islamic law scholars.

Moreover, in June 2007, contributing to the national campaign announced by H.E. Mrs. Suzanne Mubarak, the First Lady of Egypt, Chief Mufti. Ali Gomaa declared female circumcision forbidden under Islam. Moreover, Al-Azhar Supreme Council of Islamic Research, the highest religious authority in Egypt, issued a statement saying FGM has no basis in core Islamic law or any of its partial provisions and that it is harmful and should not be practiced. In addition, Mohammed Tantawi, the sheikh of Al-Azhar and the top Sunni Muslim authority in Egypt, and Coptic Patriarch Chenouda III declared that FGM had "no foundation in the religious texts" of either Islam or Christianity and issued communiqués on prohibiting the practice.

Government of Egypt prioritized the issue of FGM as a national cause due to the magnitude and intensity of this harmful traditional practice. Therefore, intensified efforts towards the eradication of FGM have been taking place through community programs. These programs are widely implemented in different regions of the country, by a number of concerned governmental institutions mainly; the National Council for Childhood and Motherhood(NCCM), ministries of Health and Population, Endowment, Information, Justice, Social Solidarity, Education, in cooperation with other national and international stakeholders mainly and UNICEF and the relevant NGO's. The target groups of these programs are the influential segments of society such as religious leaders, teachers, physicians, parents and youth themselves from both sexes.

These efforts can be categorized into three levels: Legislation, Implementation, and Awareness-raising. As a result of the collective work of all stakeholders to eradicate FGM, the following achievements have been made:

- The proposed amendments to the child law No. 12 of 1996 were finally approved by the parliament in June 2008. Among these amendments, criminalizing the harmful practices such as FGM and early marriage.

- In June 2007, a significant ministerial decree issued by Minister of Health and Population. It doesn't not only fully criminalizes but also bans every doctor and member of the medical profession, in public or private establishments, from carrying out any form of female genital mutilation, that will be viewed as an obvious violation of the law and all perpetrators will be punished.

- The momentum to completely eliminate female genital mutilation in Egypt has accelerated since June 2007 when the First Lady of Egypt, Mrs. Suzanne Mubarak, who has always been an active campaigner against FGM, announced the launch of a national anti-FGM campaign entitled "Beginning of the End" at the local and Regional levels.

- The FGM-Free Village Model, started in January 2003 covering 60 villages to reverse existing attitudes on FGM and create pressure groups against this harmful practice, won the Euro-med Award as an international recognition for the Egyptian innovative approach to tackle the FGM problem.

- Village declarations and Doctors declaration for Free FGM villages.

- Breaking the silence that existed in the past on FGM. As a result, the public awareness was increased among all society segments and

among both sexes all over the regions of the dangers of such a harmful practice. Moreover, a major shift in quality of anti-FGM messages in the media has come with more unified and solid scientific information that respond further to relevant public inquiries.

It's worth mentioning that Egypt also cooperates with African countries to eradicate such a harmful practice. The Afro-Arab Experts high-level meeting on Legal Tools for the Prevention of FGM, held in Cairo in June 2003 under the auspices of H.E. Mrs. Suzanne Mubarak, the First Lady of Egypt, ended with the adoption of the" Cairo Declaration", which called on governments and civil society to adopt legislations banning FGM, and to raise awareness among women and girls concerning their rights and to empower them to stand up against such practice.

A high-level follow-up meeting on the "Cairo Declaration on FGM + 5" was held in December 2008. The declaration recognized the good work done at national, regional and international levels and the momentum that begun with the Cairo declaration of 2003 to approach FGM. It called for a follow-up conference to continue the assessment of implementation of the recommendations, thus suggested that consultations begin at a broader level with countries where there is a high prevalence of FGM.

Combating Trafficking in Persons:

Egypt is keenly aware of the increase in instances of trafficking in persons worldwide facilitated in part by the ease of communication and transportation, a direct result of globalization, which has – unfortunately – been exploited by groups and individuals at the expense of some of the most vulnerable sections of society; Women and children.

Our starting point in this regard is an unqualified commitment to the worldwide effort to combat this inhumane practice which not only violates the most basic legal norms but furthermore counters our strongly held moral and religious convictions. Consequently, we in Egypt look forward to working constructively and with an open mind with all partners towards strengthening cooperation in combating this most inhumane and degrading practice.

We also believe that combating trafficking is not a task for governments alone, but rather requires consolidated cooperation among all stakeholders including lawmakers, civil society, the general public and the media. This conviction is reflected in our national efforts to address and combat that global phenomenon.

Furthermore, in order to consolidate our efforts in combating trafficking in persons, the government of Egypt has established a National Committee

on trafficking in persons in July 2007. This represented a significant step in our efforts to deal with trafficking in a more concerted and coordinated manner. Furthermore it is a reflection of the strong political will on the part of the government to address the problem.

The Committee is a consultative reference to concerned authorities and other national institutions. It constitutes of ministries of foreign affairs, interior, justice, defense, health and population, information, social solidarity, tourism, manpower and labor, high education, education, the intelligence, the general prosecution, the national council for human rights, the national council for motherhood and childhood, and the national council for women.

Among the key priorities of the committee, drafting an anti-trafficking legislation, drafting a national plan of action to combat the issue of trafficking in persons; preparing an annual report to be submitted annually to the Council of Ministers, building the capacity of law enforcement officials and other concerned authorities dealing with victims, suggesting measures and programs to assist and protect the victims, increasing media awareness campaigns, and cooperation with International and regional organizations.

The committee works on three parallel tracks; legislative, implementation and promotional. Special emphasis is given to the need to use all forms of public media to raise public awareness, to address the needs of potential victims of trafficking and their families, with the full participation of the civil society, and to enact a comprehensive anti-trafficking law. In September 2008, its first annual report on the measures taken since its establishment has been issued.

Moreover, in order to effectively and comprehensively deal with the scourge of trafficking whether on the level of legislation, enforcement or awareness, a decision has been taken to conduct a comprehensive survey-study on the phenomenon to accurately identify its scope , its root causes and its existing forms, its regional distribution, profiling the traffickers, the main characteristics of the current victims and the potential ones, the challenges and reaching the best strategies to deal with it. This study is being undertaken by the National Centre for Social and Criminological Research in full cooperation with the national committee.

On another hand, a drafting committee was created, within the national committee, to enact a draft comprehensive anti-trafficking legislation, in accordance with the UN Guidelines as well as all related international and regional legal instruments. The draft comprises of five Chapters on TIP terms, penalties, victims of trafficking, the regional scope of the law and the international cooperation, and concluding provisions. Hopefully, it will be submitted to Council of Ministers on the First half of 2009.

On the promotional level, increasing attention is being given to the issue in the public media, especially in the widest circulating newspapers and magazines to raise public awareness. Furthermore, various capacity-building training programs are being conducted to the officials of all committee's members to raise their awareness of the problem of trafficking and to create effective first responders at the local level, in cooperation with International organizations and well-known entities, mainly the international Organization of Migration and US state Department. Future cooperation programs will be started with the EU in April 2009.

Needless to mention that work of the civil society contemplates the governmental efforts to combat trafficking. The first lady of Egypt, Mrs. Mubarak, in her capacity as the founder and chairperson of the Suzanne Mubarak Women's International Peace Movement, gives a special importance to combating Trafficking in persons. She took part in January 2006 in the launching of the Athens round table on the international initiative for an immediate stop to the TIP. This initiative involves the adoption of a comprehensive set of ethical principles against trafficking in persons, especially of women and children in cooperation with members of the business community.

Mrs. Mubarak was also a distinguished guest of the Vienna Forum to Fight Human Trafficking held in Vienna from 13-15 February 2008.She delivered the Forum's inaugural speech and chaired a closed session of the Women's Leadership Council for the Global Initiative to Fight Human Trafficking.

Moreover, Mrs. Mubarak agreed to sponsor the regional expert meeting held in December 2008 on direct assistance to victims of trafficking, to launch the Arabic version of the IOM handbook on direct assistance for victims of trafficking. The meeting was organized by Egyptian Ministry of Foreign Affairs in cooperation with the International organization for migration and attended by experts from the Middle East and North Africa.

At the end, Worthy to note that Egypt's report to CEDAW, to be considered in July of this year, includes a separate section on violence against women, as a positive response to the Committee's request and practice.

Ladies and gentlemen,

Once again, allow me to thank the Suzanne Mubarak Regional Centre for Women's Health and Development and the Protection Project of the Johns Hopkins University School of Advanced International Studies for organizing this workshop.

(7) كلمة السيدة السفيرة/ نائلة جبر خلال الحلقة النقاشية المخصصة للإعلاميين بمقر الهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة– 23 مايو 2009).

السيد السفير/ إسماعيل خيرت
السيدات والسادة

إنه لمن دواعى سرورى أن أشارك فى أعمال هذه الحلقة النقاشية، واسمحوا لى فى هذا الصدد أن أوجه خالص الشكر إلى الهيئة العامة للاستعلامات على تنظيم هذه الحلقة النقاشية الهامة لمناقشة أبعاد قضية الاتجار فى الأفراد وكيفية تطوير التعامل الإعلامى معها فى إطار الأنشطة الهامة التى تضطلع بها الهيئة لإثراء المعرفة فى مصر ، كما أود أن أعبر عن سعادتى لمشاركة عدد كبير من الإعلاميين البارزين اليوم .

السيدات والسادة

إن المتغيرات الدولية فى عالمنا المعاصر أدت إلى اتساع نطاق الجريمة المنظمة عابرة الحدود بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة، فالفقر والجهل وانعدام الفرص المتكافئة للتنمية علاوة على مخاطر الاحتلال الأجنبى وممارساته أدت مُجتمعة إلى خلق بيئة مواتية للاتجار غير المشروع فى الأفراد وجعلت الأفراد أكثر عرضة للوقوع كضحايا للمتاجرين فى الأفراد الأمر الذى أدى إلى تصاعد ظاهرة الإتجار فى الأفراد بحيث باتت تمثل ثالث أكبر تجارة غير مشروعة فى العالم تحقق أنشطتها أرباحاً طائلة تقدر بالمليارات وذلك على حساب أكثر فئات المجتمع عرضة للاستغلال وهما الأطفال والنساء .

إن ظاهرة الاتجار فى الأفراد ظاهرة بالغة الخطورة باتت تؤرق المجتمع الدولى وتدفعه لمواجهتها بشتى السبل، هذه الجريمة البشعة تحرم الإنسان من أبسط حقوقه الإنسانية وحرياته، وتتسبب فى مشكلات صحية ونفسية وقانونية لا حصر لها، فضلا عما تمثله من مظهر للجريمة المنظمة، وهى دون شك المظهر الحديث للعبودية التى جرمتها الأديان والمبادئ الأخلاقية فضلاً عن العديد من الاتفاقيات الدولية.

السيدات والسادة

كانت السيدة الفاضلة سوزان مبارك أول من تنبه إلى خطورة هذه الظاهرة بوصفها على حد تعبير سيادتها جريمة ضد الإنسانية ، ودعت سيادتها إلى مكافحتها فى إطار حقوقى ، وقامت سيادتها خلال مائدة مستديرة عُقدت بأثينا فى عام 2006 بإطلاق مبادرتها " أوقفوا الاتجار فى الأفراد فوراً " مطالبة الحكومات بالاضطلاع بدورها المحورى للتصدى لها بالتعاون مع قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدنى.

مما لا شك فيه أن الدور الرئيسى فى مواجهة تلك الظاهرة ومنع تفاقمها يقع بالأساس على عاتق الحكومات ، ومن هذا المنطلق صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء فى 15 يوليو 2007 بتشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار فى الأفراد بوزارة الخارجية، والتى أتشرف برئاستها والتى تعد خطوة إيجابية فى إطار الجهود الحثيثة التى تقوم بها الحكومة المصرية لتنفيذ التزاماتها الدولية فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وخاصة ظاهرة الإتجار فى الأفراد، والتى تشكل جهودنا الوطنية نقطة مضيئة يضاف لسجل إنجازات مصر فى مجال حماية والارتقاء بحقوق الإنسان.

تضم عضوية اللجنة ممثلين عن وزارات الخارجية، والداخلية، والعدل، والدفاع، والصحة والسكان، والإعلام، والتضامن الاجتماعي، والسياحة، والقوى العاملة والهجرة، والتعليم العالي، والتربية والتعليم، والمخابرات، والنيابة العامة، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للمرأة ، ويرأس الأمانة الفنية للجنة نائب مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والإنسانية الدولية.

هذا، ومن بين أهم اختصاصات اللجنة صياغة خطة عمل وطنية لمكافحة الإتجار فى الأفراد، وإعداد تقرير سنوى يعرض على مجلس الوزراء، وصياغة تشريع متكامل لتجريم الإتجار فى الأفراد، واقتراح الإجراءات والبرامج لمساعدة وحماية الضحايا، وزيادة حملات التوعية وإعداد قاعدة بيانات مركزية، فضلا عن التعاون مع منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، وتشجيع الجهود الرامية إلى تكوين والارتقاء بمستوى الكوادر الوطنية القائمة فى هذا الخصوص.

السيدات والسادة

حرصت اللجنة الوطنية على العمل بشكل متوازى على ثلاث مسارات أساسية هى المسار التشريعى والمسار التنفيذى والمسار الإعلامى- الثقافى- الترويجى الهادف لنشر الوعى بقضية الإتجار فى الأفراد، وكان من بين التحديات التى واجهتها هى كيفية تحديد حجم الظاهرة وأشكالها المختلفة وأسبابها حتى يمكن التعامل معها تشريعياً، الأمر الذى يستلزم إجراء دراسة بحثية متكاملة تساعد اللجنة على المضى فى المسارين الآخرين التشريعى والإعلامى/ الترويجى. ومن هنا تم الاتفاق على المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وهو مركز بحثى مرموق لإعداد دراسة ميدانية متكاملة لتحديد حجم المشكلة فى مصر وأنماطها الأكثر انتشاراً والأسباب الجذرية لإفراز مشكلاتها، ومن ثم تحديد الاستراتيجيات المناسبة للمواجهة.

ومن ناحية أخرى، انتهت لجنة الصياغة المصغرة المنبثقة عن اللجنة الوطنية من إعداد مشروع قانون متكامل لتجريم كافة أشكال الاتجار فى الأفراد وهو مشروع طموح يستند إلى منظور حقوقى فى

التعامل مع ضحايا الاتجار فى الأفراد والتفرقة بينهم وبين المتورطين فى جريمة الاتجار والتعامل معهم على أنهم ضحايا ، وكيفية ضمان وصيانة حقوقهم سواء فى كافة مراحل التحقيقات أو المحاكمة وبعد انتهائها ويقترح فرض عقوبات صارمة رادعة على مقترفى هذه الجريمة الشنعاء التى تنتهك الكرامة الإنسانية للبشر ، كما يولى عناية خاصة إلى الضحايا من الأطفال ، وسيتم عرضه قريباً على كامل اللجنة الوطنية لإبداء ملاحظاتها تمهيداً لرفعه للسيد رئيس مجلس الوزراء ومن ثم طرحه على الدورة القادمة لمجلس الشعب.

هذا، واتصالاً بالمسار الإعلامى والترويجى للتوعية بالاتجار فى الأفراد ، أصبحنا نلاحظ أن قضية الاتجار فى الأفراد باتت تحتل مساحة متزايدة فى عدد من المجلات والصحف واسعة الانتشار فى مصر وهو أمر جيد بالنظر إلى أهمية دور الإعلام فى توعية المجتمع خاصة الفئات الأكثر عرضة للاستغلال بالمخاطر المختلفة للجرائم والمشكلات المعاصرة وخلق رأى عام مضاد تجاهها بما يسهم فى التصدى لها بفعالية إلا أننا لاحظنا أن هنا اختلاط فى المفاهيم المتعلقة بالاتجار فى الأفراد . وفى ضوء ما نؤمن به من الدور المحورى لوسائل الإعلام فى توصيل الرسالة الإعلامية بدقة كان حرص اللجنة الوطنية على عقد هذه الحلقة النقاشية لتطوير التعامل الإعلامى مع الأبعاد المختلفة لقضية الاتجار فى الأفراد وتفادى الخلط بين الاتجار فى الأفراد وتهريب المهاجرين، وبين الزواج المبكر وإبرام زيجات للفتيات من خلال سماسرة، وبين عمالة الأطفال واستغلال الأطفال.

السيدات والسادة

يجدر بى التنويه أيضاً إلى أنه فى إطار المسار الإعلامى/ الترويجى تقوم الجهات الوطنية الأعضاء فى اللجنة الوطنية بتنظيم دورات تدريبية وورش عمل لأعضائها ، كما تقوم اللجنة الوطنية بالتعاون مع العديد من الشركاء الدوليين فى مجال عقد برامج تدريبية لبناء القدرات مع الحكومة الأمريكية والاتحاد الأوروبى والمنظمة الدولية للهجرة وأجهزة ووكالات الأمم المتحدة بهدف تطوير التعامل مع قضايا الاتجار وضحاياه لمسئولى إنفاذ القانون وغيرهم من الجهات الأعضاء فى اللجنة الوطنية، إيماناً منها بأن تدعيم التعاون الدولي هو أمر حيوى ومطلوب لمكافحة الاتجار في الأفراد .

وفى هذا الخصوص، نظمت وزارة الخارجية بالتعاون مع اللجنة الوطنية والمنظمة الدولية للهجرة تحت رعاية السيدة الفاضلة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية فى ديسمبر 2008 الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب حول المساعدة المباشرة لضحايا الاتجار فى الأفراد ، والذى شهد الاجتماع إطلاق النسخة العربية للدليل الاسترشادى للمنظمة الدولية للهجرة حول تقديم المساعدة المباشرة لضحايا الاتجار فى الأفراد، كما شكل فرصة جيدة لأعضاء اللجنة الوطنية التنسيقية للإطلاع على التجارب الأخرى للدول وللمنظمات غير الحكومية المصرية والعربية ليس فقط للتعرف على أهم ما يتضمنه دليل المنظمة الدولية

للهجرة حول مساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد وإنما أيضاً للتعرف على الأبعاد المختلفة لقضية الاتجار فى الأفراد، وهو الأمر الذى يصب فى الجانب الترويجى الإعلامى لعمل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد للتوعية بظاهرة الاتجار بكافة أبعادها.

إضافة إلى ما سبق، تعتبر اللجنة الوطنية فاعلاً رئيسياً في المنتديات الثنائية والإقليمية والعالمية ذات الصلة بالاتجار فى الأفراد وذلك لتبادل المعلومات وأفضل التجارب في مكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد. وفى هذا تلعب مصر حالياً دوراً فاعلاً في المفاوضات التي تجرى بين الدول الأفريقية في الأمم المتحدة في نيويورك بهدف صياغة خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار فى الأفراد تحت إشراف رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما شاركت فى الاحتفال بإطلاق التقرير العالمى الشامل الأول حول ظاهرة الاتجار فى الأفراد بنيويورك فى 12 فبراير 2009 . وبالإضافة إلى ذلك ، قدمت مصر قراراً حول الاتجار فى الأفراد في الجلسة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي عقد فى أكتوبر 2008 وتم الموافقة عليه بالإجماع، كما صدر القرار المصرى بالإجماع حول تدعيم التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى فى مجال مكافحة الإتجار فى الأفراد أثناء القمة الأفريقية التى عقدت فى شرم الشيخ فى يونيو 2008 .

السيدات والسادة

لا تحظى ظاهرة الإتجار فى الأفراد فى مصر باهتمام حكومى فحسب ويكفينا فخراً ما تقوم به حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام للتصدى لهذه الظاهرة الخطيرة وبالتعاون مع ممثلى مجتمع الأعمال، وقد تفضلت السيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية بالمشاركة فى أعمال المنتدى كمتحدث متميز ورئيسى فى الجلسة الافتتاحية للمنتدى، إضافة إلى حضور سيادتها للاجتماع المغلق الذى عقده مجلس القيادة النسائية للمبادرة العالمية للاتجار فى الأفراد. وقد حظيت مشاركة السيدة الأولى باهتمام وسائل الإعلام العالمية ووجه منظمو المؤتمر إلى سيادتها شكراً خاصاً ، كما لقيت كلمة سيادتها خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى استحساناً بالغاً من كافة المشاركين فى المؤتمر . ومن بين أهم ما أكدت سيادتها عليه أن الاتجار فى الأفراد أمر يهدد الكرامة الإنسانية فى العصر الحديث ، كما تفضلت سيادتها برعاية الاجتماع الإقليمى للخبراء العرب حول مساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد الذى أشرت إليه سالفاً وهو الاجتماع الإقليمى الأول من نوعه الذى يخصص لمناقشة قضية مساعدة ضحايا الاتجار.

السيدات والسادة

إن الدور الذى تضطلع به الحكومات للتصدى لظاهرة الاتجار دور أساسى بلا شك فى إطار التصدى لتلك الظاهرة البغيضة، ومع ذلك فإن تكاتف الجهود الحكومية مع تلك التى تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص ووسائل الإعلام أمر جوهرى لتحقيق الهدف الذى نصبو إليه جميعاً وهو

القضاء على ظاهرة تمتهن الكرامة الإنسانية للبشر وتسلبهم أبسط حقوقهم الأساسية فى الحيـــاة بأمـــان وكرامة .

اسمحوا لى فى ختام كلمتى أن أتوجه مجددا بخالص الشكر للهيئـــة العامـــة للاســـتعلامات ولكـــل المساهمين والمشاركين فى الحلقة النقاشية، وأن أؤكد على ترحيبى بما سيتمخض عنهـــا مـــن نتـــائج ، متمنية لكم جميعاً مناقشات مفيدة ومثمرة.

أشكركم على حسن استماعكم

(8) القرار المصرى خلال المؤتمر الرابع للدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (فيينا– أكتوبر 2009).

المقرر 4/4

الاتجار بالبشر

إن مؤتمر الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إذ استذكر المهام التى أسندت إليه فى المادة 32 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وإذا استذكر أيضاً مقرره 3/3 وقرارى الجمعية العامة 144/61 المؤرخ 19 كانون الأول /ديسمبر 2006 و61 /180 المؤرخ 20 كانون الأول /ديسمبر 2006، وقد نظر فى تقرير الأمانة ومذكرتيها بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، وإذ وضع فى اعتباره المناقشة المواضيعية التى دارت فى حزيران / يونيه 2008:

(أ) رحب بنتائج مشاورات الخبراء الحكوميين التى عقدت أثناء دورته الرابعة،

(ب) استذكر اتفاقية الجريمة المنظمة، وبشكل خاص بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة،

(ج) أكد الحاجة إلى مواصلة العمل على إتباع نهج شامل ومنسق إزاء مشكلة الاتجار بالأشخاص من خلال الآليات الوطنية والإقليمية والدولية المناسبة،

(د) سلم بأن بروتوكول الإتجار بالأشخاص هو الصك العالمى الرئيسى الملزم قانونياً لمكافحة الاتجار بالأشخاص،

(ه) أكد أن الهدف الرئيسى للمؤتمر هو تحسين قدرة الدول الأطراف على مكافحة الاتجار بالأشخاص وأن المؤتمر ينبغى أن يقود الجهود الدولية المبذولة فى هذا الخصوص ،

(و) حث الدول التى لم تصدق بعد على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة، وبشكل خاص بروتوكول الاتجار بالأشخاص، على أن تفكر فى القيام بذلك،

(ز) طلب إلى الدول الأطراف أن تواصل تعزيز تشريعاتها وسياساتها الوطنية الرامية إلى تنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص،

(ح) شجع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز سياساتها الوطنية وتعاونها مع منظومة الأمم المتحدة على مكافحة الاتجار بالبشر،

(ط)دعا الدول إلى اتخاذ تدابير من أجل الثنى عن الطلب الذى يعزز كل أشكال الاستغلال، بما يتسق مع أحكام بروتوكول الاتجار بالأشخاص،

(ي)دعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير من أجل تقليص العوامل التى تجعل الأشخاص عرضة للاتجار، بما يتسق مع أحكام بروتوكول الاتجار بالأشخاص،

(ك) حث الدول الأطراف على اتخاذ تدابير أو تعزيز التدابير القائمة، بوسائل منها التعاون الثنائى أو المتعدد الأطراف، من أجل تحسين قدرة أجهزة إنفاذ القانون على التعاون فى تحريات الاتجار بالأشخاص،

(ل) طلب إلى الدول الأطراف أن تستحدث، عند الاقتضاء، أدوات لتحسين التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون فى مجالات منها جمع البيانات والاتصالات،

(م) طلب إلى الأمانة أن تتيح للدول الأعضاء معلومات عن الممارسات والتدابير الناجحة فيما يتعلق بدعم الضحايا وحماية الشهود وتيسير مشاركة الضحايا فى نظام العدالة الجنائية،

(ن) قرر إنشاء فريق عمل مؤقت مفتوح العضوية وفقا للفقرة 3 من المادة 32 من اتفاقية الجريمة المنظمة والفقرة 2 من المادة 2 من النظام الداخلى للمؤتمر، يرأسه أحد أعضاء مكتب المؤتمر، من أجل إسداء المشورة للمؤتمر وتقديم المساعدة له فى تنفيذ الولاية المنوطة به وفقا لبروتوكول الاتجار بالأشخاص،

(س) قرر أيضا أن يؤدى الفريق العامل المهام التالية:

، 1، تيسير تنفيذ برتوكول الاتجار بالأشخاص من خلال تبادل التجارب والممارسات بين الخبراء والممارسين فى هذا الميدان بطرائق منها المساهمة فى استبانة مواطن الضعف والفجوات والتحديات،

، 2 ، تقديم توصيات إلى المؤتمر بشأن الكيفية التى يمكن بها للدول الأطراف تحسين تنفيذ أحكام بروتوكول الاتجار بالأشخاص،

، 3 ، مساعدة المؤتمر فى توفير إرشادات إلى أمانته بشأن أنشطته ذات الصلة بتنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص،

، 4 ، تقديم توصيات إلى المؤتمر بشأن الكيفية التى يمكنه بها تحسين التنسيق مع مختلف الهيئات الدولية التى تكافح الاتجار بالأشخاص فيما يتعلق بتنفيذ ودعم وتعزيز بروتوكول الاتجار بالأشخاص،

(ع) قرر كذلك أن يجتمع الفريق العامل أثناء دورة المؤتمر الخامسة وأن يعقد اجتماعا واحدا على الأقل من اجتماعات ما بين الدورات قبل انعقاد تلك الدورة،

(ف) طلب إلى الأمانة أن تبلغ الفريق العامل بأنشطة مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بما فى ذلك دوره التنسيقى للفريق المشترك بين الوكالات للتعاون على مكافحة الاتجار بالأشخاص وتنسيقه مع أمانات المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، من أجل تعزيز ودعم تنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص،

(ص) طلب أيضاً إلى الأمانة أن تساعد الفريق العامل فى أداء مهامه ،

(ق) قرر أن يقدم رئيس الفريق العامل إلى المؤتمر تقريراً عن أنشطة الفريق العامل،

(ر) قرر أن يستعرض فعالية الفريق العامل ومستقبله وأن يتخذ قرارا فى هذا الشأن فى دورته السادسة التى ستعقد فى عام 2012 .

(9) البيان الصحفى الصادر باللغتين العربية والإنجليزية عن مكتب المنسق لأنشطة الأمم المتحدة بالقاهرة بشأن مساندة الأمم المتحدة للحكومة المصرية فى مكافحة ظاهرة الاتجار فى الأفراد.

مكتب المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة بالقاهرة

بيان صحفي

الأمم المتحدة تساند الحكومة المصرية
في مكافحة ظاهرة الإتجار في البشر

القاهرة في 9 سبتمبر 2009 – يشهد صباح الغد توقيع مذكرة التفاهم بين المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومشروع دعم القدرات فى مجال حقوق الإنسان (بناء) لبدء القيام بدراسة شاملة فى مجال الإتجار بالبشر و التى تستغرق عاماً كاملاً.

إن الإتجار بالبشر ظاهرة عالمية تؤثر فعلياً على كل دولة كما أنها تعد إنتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان حيث تتطلع الأمم المتحدة إلى مساندة مجهودات الحكومة المصرية للتعرف على حجم وأبعاد هذه المشكلة وإقرار التدابير اللازمة للتعامل معها.

وبهذا الصدد أسست الحكومة المصرية عام 2007 لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار في البشر برئاسة مساعد وزير الخارجية للمنظمات الدولية وذلك إدراكاً للطبيعة المتنوعة والمتغيرة للمشكلة والتي تتطلب تبني منهج متكامل. ومع بداية هذا العام طلبت اللجنة من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية إجراء دراسة شاملة حول وضع الإتجار بالبشر فى مصر. كما سعت هذه اللجنة للحصول على الدعم الفني والمالي لهذه المبادرة بالتعاون مع الأمم المتحدة.

واستجابةً لهذه المبادرة اتفق كل من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفل وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة و منظمة العمل الدولية بالإضافة إلى المنظمة الدولية للهجرة على مساندة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في إجراء دراسة شاملة تغطي كافة أنحاء الجمهورية وتتناول اتجاهات الإتجار بالبشر بمصر. وبناءً على النتائج التي ستخلص إليها هذه الدراسة فمن المتوقع أن تقوم منظمات

الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة بتكثيف جهودها في التعامل مع قضية الإتجار بالبشر مع التركيز على رفع الوعي العام من خلال الحملات الإعلامية ومن خلال بناء قدرات الأطراف ذات الصلة بالقضية.

وفي بداية هذا العام قامت منظمة الهجرة الدولية بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للطفل ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة بعقد ورشة عمل تحت رئاسة السفيرة نائلة جبر مساعدة وزير الخارجية للمنظمات الدولية. واستهدفت ورشة العمل إعلام فريق البحث بالمفاهيم المتعددة المرتبطة بالإتجار بالبشر ورفع الوعي بالصلة الوثيقة التي تربط ما بين الهجرة والاتجار فى البشر وتهريب المهاجرين. وكانت قد قامت وزارة الخارجية والمنظمة الدولية للهجرة قبل ذلك فى ديسمبر 2008 بتنظيم أول "اجتماع إقليمى للخبراء حول مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر"، والذى تم عقده تحت رعاية سيدة مصر الأولى السيدة سوزان مبارك.

United Nations Resident Coordinator's Office in Egypt
PRESS RELEASE

in Combating Human The UN Supports the Government of Egypt Trafficking

Cairo, 9 September, 2009 – Tomorrow will see the signing of a Memorandum of Understanding (MOU) between the National Center for Criminological and Social Research and the Human Rights Capacity Building Project (BENAA) in order to start conducting a one-year integrated study to assess the scope and prevalence of Human Trafficking in Egypt.

Human Trafficking is a global phenomenon that affects virtually every country. It is a clear violation of human rights. The United Nations is pleased to support the Government of Egypt's efforts to better assess this problem and adopt corrective measures.

In 2007, the Government of Egypt established the National Coordinating Committee to Combat and Prevent Trafficking in Persons, headed by the Assistant Foreign Minister for International Organizations, in recognition of the multi-faceted nature of the problem of human trafficking, which demands the adoption of an integrated approach. Earlier this year, this Committee requested the National Centre for Criminological and Social Research (NCCSR) to undertake research on the status of human trafficking. It also sought the technical and financial support for this initiative from the United Nations.

In response, the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), the United Nations Population Fund (UNFPA), the United Nations Development Programme (UNDP), the United Nations Children's Fund (UNICEF), the United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), the International Labour Organization (ILO), as well as the International Organization for Migration (IOM), have agreed to support the NCCSR to conduct a comprehensive nationwide study on human trafficking trends in Egypt. Based on the findings of this study, it is expected that these United Nations agencies and the IOM will support Government in expanding its efforts to tackle human trafficking, with a special focus on raising public awareness

through media campaigns and building the capacities of relevant stakeholders.

Earlier this year, the IOM, in close cooperation with UNHCR, UNICEF, UNODC, UNDP, UNIFEM and UNFPA, conducted a workshop chaired by H.E Ambassador Naela Gabr, Assistant Foreign Minister for International Organizations. The purpose of the workshop was to familiarize the research team with various concepts relevant to human trafficking and to foster awareness on the nexus between migration, trafficking and migrant smuggling. Prior to that, in December 2008, the Ministry of Foreign Affairs and the IOM also organized the first 'Regional Expert Meeting on Rights-Based Assistance to Victims of Trafficking', which was held under the auspices of Madam Suzanne Mubarak, the First Lady of Egypt.